4303
518

ما شاء الله لا قوة الا بالله

نحمد الله ذا الآلاء الكافية والنعماء الشافية على استتباب طبع هذه النسخة المتداولة بايادي الانام

وقد حصل بها الاعتناء التام بعدما قوبلت
بالنسخ الصحيحة القلمية القديمة العديدة وزيدت عليها الحواشي المفيدة
والعوائد الجديدة المسماة بالفوائد الضيائية التي تشتهر بين ذوي المقام السامي

شرح ملا جامي

للامام النحوي والهمام اللغوي ناصب اعلام لسان العرب رافع الوية بيان الادب
نور الدين عبد الرحمن بن احمد الجامي المتوفى في سنة ٨٩٨
ثمان وتسعين وثمان مائة رحمه الله

بحسب ايماء مخدومنا المولوي محمد خادم حسين رقاه الله الى مدارج الناشئين باهتمام اقل الراجي الى الغفران محمد المدعو بعبد الرحمن

فطبع في المطبع النظامي الواقع في كانفور سنة ١٢٩٣ ثلاث وتسعين بعد الالف والمائتين

فہرس ابحاث شرح ملا جامی

۳	بیان الكلمة	۴۳	بیان وزن الفعل	۵۶	بیان المنادى المضاف	۱۷۸	بیان النعت	۲۵۴	بیان المذكر والمؤنث	۳۴۴	بیان افعال المدح والذم
۹	بیان الكلام	۴۹	بیان المرفوعات	۹۷	بیان ترخيم المنادى	۱۸۴	بیان العطف	۲۵۶	بیان المثنى	۳۴۸	بیان الحرف
۱۱	بیان الاسم	۴۹	بیان الفاعل	۱۰۱	بیان المندوب	۱۹۱	بیان التاكيد	۲۶۱	بیان المجموع	۳۴۸	بیان حروف الجر
۱۵	بیان خواص الاسم	۵۱	بیان تقديم الفاعل	۱۰۴	بیان الاضمار على شريطة	۱۹۵	بیان البدل	۲۶۸	بیان المصدر	۳۵۸	بیان الحروف المشبهة
۱۷	بیان المعرب	۵۲	بیان تاخير الفاعل	۱۱۲	بیان التحذير	۱۹۸	بیان عطف البيان	۲۷۰	بیان اسم الفاعل	۳۶۹	بیان الحروف العاطفة
۱۸	بیان حكم المعرب	۵۳	بیان حذف الفعل	۱۱۴	بیان المفعول فيه	۱۹۹	بیان المبني	۲۷۴	بیان اسم المفعول	۳۷۵	بیان حروف التنبيه
۱۹	بیان الاعراب	۵۴	بیان تنازع الفعلين	۱۱۶	بیان المفعول له	۲۰۱	بیان المضمر	۲۷۷	بیان الصفة المشبهة	۳۷۵	بیان حروف النداء
۲۱	بیان العامل	۵۹	بیان مفعول ما لم يسم فاعله	۱۱۹	بیان المفعول معه	۲۱۳	بیان اسماء الاشارة	۲۸۳	بیان اسم التفضيل	۳۷۶	بیان حروف الايجاب
۲۵	بیان تقدير الاعراب	۶۱	بیان المبتدأ	۱۲۱	بیان الحال	۲۱۶	بیان الموصول	۲۹۵	بیان الفعل	۳۷۷	بیان حروف الزيادة
۲۷	بیان غير المنصرف	۶۳	بیان الخبر	۱۳۰	بیان التمييز	۲۲۳	بیان اسماء الافعال	۲۹۷	بیان الماضي	۳۷۹	بیان حرفي التفسير
۳۰	بیان العدل	۶۷	بیان خبر ان واخواتها	۱۳۹	بیان المستثنى	۲۲۵	بیان الاصوات	۲۹۸	بیان المضارع	۳۸۰	بیان حروف المصدر
۳۳	بیان الوصف	۷۵	بیان خبر لا لنفي الجنس	۱۵۰	بیان خبر كان واخواتها	۲۲۷	بیان المركبات	۳۱۰	بیان الامر	۳۸۰	بیان حروف التحضيض
۳۵	بیان التانيث	۷۶	بیان اسم ما ولا المشبهتين بليس	۱۵۲	بیان اسم ان واخواتها	۲۲۹	بیان الكنايات	۳۱۸	بیان فعل ما لم يسم فاعله	۳۸۱	بیان حرف التوقع
۳۶	بیان المعرفة	۷۷	بیان المنصوبات	۱۵۴	بیان المنصوب بلا لنفي الجنس	۲۳۲	بیان اسماء الاستفهام والشرط	۳۲۰	بیان المتعدي وغيره	۳۸۲	بیان حرفي الاستفهام
۳۷	بیان العجمة	۷۸	بیان المفعول المطلق	۱۶۰	بیان خبر ما ولا	۲۳۵	بیان الظروف	۳۲۲	بیان افعال القلوب	۳۸۳	بیان حروف الشرط
۳۸	بیان الجمع	۸۴	بیان المفعول به	۱۶۱	بیان المجرورات	۲۴۲	بیان المعرفة	۳۲۷	بیان الافعال [illegible]	[illegible]	[illegible]
۴۰	بیان التركيب	۸۶	بیان المنادى	۱۶۱	بیان المضاف اليه	۲۴۴	بیان العلم	۳۳۵	بیان افعال المقاربة	۳۹۱	بیان [illegible]
۴۲	بیان الالف والنون	۹۰	بیان توابع المنادى	۱۷۶	بیان التوابع	۲۴۵	بیان النكرة واسماء العدد	۳۴۰	بیان فعل التعجب	[illegible]	[illegible]

STATE LIBRARY

٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن هو اول قديم بلا ابتداء وآخر كريم بلا انتهاء والصلوة على من هو محصول خلق المخلوقات وحاصل الرسل والانبياء وعلى آله واصحابه الذين اجروا احكام الدين بلا التراء اما بعد فيقول المعتصم بحبل الله الواحد الاحد العبد المدعو بنادم[51] احمد غفر له الله الصمد لما التمس مني خلص الاحباب وعمدة الاصحاب لا سيما عزيزي واخي الارشد المولوي علي محمد[52] سلمه الله الابدي الا بد ان افصل اجمال الحاصل والمحصول الواقع في الفوائد الضيائية فشرعت في شرحه مستعينا بالله سبحانه لكني لقصور باعي في صناعة التصنيف وعجز فكري عن اتيان ما يقتضيه التاليف لا آمن الزلات في هذه الوريقات فارجوا من الناظرين ان يجروا قلم الاصلاح على خطيئاتي ويسدلوا استر العفو على زلاتي وسميته بالتقرير المعقول في بيان الحاصل والمحصول اللهم اجعله مقبول الخواص والعوام ومتداولا بين ايادي العلماء الكرام بحرمة النبي عليه وعلى آله واصحابه الصلوة والسلام فها انا اشرع في المقصود قال الشارح رحمه الله ومحصوله لما كان كلام المص اي الشيخ ابن الحاجب في الايضاح مجملا ففصله بقوله ومحصوله اي محصول قول المصنف في الايضاح والمحصول مصدر من حصل بمعنى الحاصل في القاموس الحاصل من كل شيء ما بقي وثبت وذهب ما سواه حصل حصولا ومحصولا والتحصيل تميز ما يحصل والاسم الحصيلة وتحصل تجمع وثبت والمحصول الحاصل انتهى وفي الصحاح حاصل الشيء ومحصوله بقيته وفي الصراح حاصل الشيء ومحصوله اي بقيته ونقده ما ذكره الضمير يرجع الى ما الموصول فكر باض معلوم من الذكر في القاموس الذكر بالكسر الحفظ للشيء كالتذكار وفي الصراح ذكر ذكري فكرة ياد كردن ممن نصر بعض المحققين اي السيد السند في حاشية الرضي قيل[53] كانه اراد الشارح التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من السيد قدس سره كما هو المشهور بل اخذه من كلام المص وليس كما ظنه لان الناظر في كلام الايضاح يعرف ان المص بعيد عن هذا التحقيق وان كان عبارته المجملة المنقولة وقعت اتفاقا بحيث يحتمل التفصيل بهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة للاضافة والحروف ان الواضع شرط في دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء اللازمة للاضافة وانما لزم

[51] ولد يوم [illegible] سنة احدى وسبعين بعد الالف واثنين [illegible] من ذي الحجة وتاريخ وفاته [illegible]

[52] ولد يوم [illegible] عشرين رمضان سنة ثمان وثمانين بعد الالف ومائتين رحمه الله

[53] الفاضل مولانا عصام الدين [illegible]

الاضافة لغرض آخر غير كونه لا انها مشروطة بذكر المضاف اليه ولا خفاء في انه بعد الوضع لا دخل للواضع في الدلالة حتى تكون الدلالة
بشرطية وقفا على ذكر المتعلق فلو كان صاحب هذا التحقيق لم يصدر منه مثل هذا الكلام بل المص ايضا يستحق ان يقال في حقه ما قاله ابه
المحقق في حق نجم الائمة حيث قال في حواشي شرحه على الكافية في هذا المقام يقرب من تحقيق معنى الحرف تارة ويبعد عنه بمراحل تارة
اخرى انتهى ورد بانه قال السيد السند قدس سره بعد ذكر التحقيق الذي ذكره الشارح قدس سره وهو ايضا محصول ما ذكره الشيخ ابن الحاجب
في ايضاح المفصل حيث قال الضمير فيما دل على معنى الى آخر ما ذكره الشارح قدس سره يعني عبارته على وجه يستفاد عنه هذا التحقيق سواء قصدا ولا
وقيل في بعض الحواشي ظاهر كلام الشارح ونصه ان حاصل ما نقله من الايضاح موافق لهذا التحقيق ومتحد معه واما ان السيد اخذه من كلام المص فلا يفهم
نعم في قوله ذكره دون حققه ايماء الى ان ذلك ليس من تحقيقاته بل اخذ من الغير انتهى اقول وبالله التوفيق ان عبارة السيد السند في
حاشية الرضي يابى من انه ليس المحصول منه بل اخذه من غيره اورده على سبيل النقل لانه قال فيها قد طول في تحقيق معنى الحرف بلا طائل
اذ يقرب من المقصود تارة ويبعد عنه مرة اخرى بمراحل ونحن نشير اليه اشارة خفية لتكون على بصيرة فنقول كما ان في الخارج الى آخر ما
ذكره الشارح رح على ان لفظ ذكره لا يستلزم الذكر على سبيل النقل بل اعم منه ومن الذكر على سبيل التحقيق كما يشهد عليه اللغة نعم قوله وهو محصول
يدل على ان هذا تفصيل الاجمال الذي كان في الايضاح لانه قد علمت من كلام المص فيه وجود معنى مستقل ووجود معنى غير مستقل ففهم
ولا تكن من الغافلين حيث قال اي السيد السند في حاشية الرضي شرح الكافية كما ان في الخارج هذا من قبيل تشبيه المعقول بالمحسوس
لان الموجودات الخارجية محسوسة بخلاف المعقول في الذهن يعني ان الموجود الخارجي قد يكون وصفا لامر تابعا له وقد لا يكون
كذلك الموجود الذهني قد يكون تابعا لامر في الملاحظة وقد لا يكون موجودا قائما بذاته كالاجسام ومعنى القيام بالذات هو عدم كون
القيام بالغير والتبعية اذ لا تغاير بين الشيء وذاته حتى يتصور قيامه به قدمه في الذكر لشرافته واصالته في الوجود وموجودا قائما بغيره
كالالوان ومعنى القيام بالغير هو كونه وصفا لامر تابعا له في التحقق فالمشبه به شيآن كالمشبه على ترتيب اللف والنشر قيل انه لو قال
كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود في ذاته وموجودا قائما بغيره هو موجود في غيره لكان غاية في ايضاح معنى الحرف وما
يقابله وتنويرا تاما الاستعمال في في الحدود الثلثة ورد بانه لو كان المتعارف في الموجود بذاته ان يقال هو موجود في ذاته لكان
افيد في التنوير لكنه غير ظاهر ايضا كون الموجود القائم بغيره قائما في غيره بمعنى الظرفية المتحققة بين الحال والمحل صحيح وفي المنور ليست
ظرفية مقصودة اصلا كما عرفت فكونه منورا لا يخلو عن شيء وقيل في بعض الحواشي ويظهر منه وجه آخر لاستعمال لفظة في وهو انه
لما شابه المعنى الحرفي التابع لامر بالعرض القائم بالجوهر التابع له صح ان ينسب الى ذلك الامر بلفظة في كما ينسب العرض الى محله بلفظة في
والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره
انتهى واعترض عليه بانه في قولهم السواد في زيد ليس كما في قولهم الماء في الكوز بل بمعنى الاعتبار والدلالة على ان وجود السواد ليس الا

باعتبار المحل كما ان معنى الموجود فى نفسه انه موجود من غير اعتبار غيره فبما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد فى زيد وقولنا الدار فى نفسها من دار

واحد واجيب عنه بان المراد بوجه آخر سوى ما اشار اليه الشارح بقوله وبذا هو المراد بقولهم ان للاسم معنى آخ لا ما توهم بعض الناظرين ان

مراده بوجهٍ آخر سوى ما مر فى قوله الدار فى نفسها والعجب ان ما مر بيان وجه استعمال كلمة فى على ان قولنا السواد فى زيد انه حاصل فى

زيد كما ان الدار حاصل فى الكوز الا ان الاول بطريق الوصفية والثانى بطريق الظرفية كالماء فى الذهن معقول هو مدرك قصدًا الملحوظ فى ذاته

توضيحه ان الموجود على نوعين خارجىٌّ وذهنىٌّ والموجود الخارجى قد لا يحتاج فى وجوده الى محل يقومه وقد يحتاج فالاول هو الجوهر والثانى

هو العرض والموجود الذهنى ايضًا قد يكون بحيث لا يحتاج فى ذلك الوجود الى تعقل امر آخر كمفهوم الذوات المستقلة وقد يحتاج كمفهوم

النسب والاسماء تدل على الصور الذهنية الموصوفة بالوصف الاول والحروف تدل على الصور الذهنية الموصوفة بالوصف الثانى

والمعقول الاول شبيه بالموجود الاول اى الجوهر والمعقول الثانى شبيه بالموجود الثانى اى العرض ووجه الشبه ظاهر ولا يذهب عليك

ان التفاوت بين المشبه والمشبه به بان القائم بذاته لا يصير قائمًا بغيره والقائم بغيره لا يصير قائمًا بذاته بخلاف المدرك قصدًا والمدرك

تبعا فربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدًا وبالعكس كذا فى بعض الحواشى ثم ان الامر الموجود فى الذهن قد يطابقه

امر فى الخارج بان يكون تلك الماهية التى اتصفت بالوجود الذهنى متصفة بالوجود الخارجى ايضًا وقد لا يطابقه بان لا يكون

تلك الماهية موجودةً فى الخارج وبهذا الاعتبار اى اعتبار المطابقة يلحقه اى ذلك الموجود الذهنى الاحكام الخارجية من السواد

والبياض والحركة والسكون ونظائرها فان الماهية اذا وجدت فى الخارج لم تخل من امور تعرض لها بحسب الوجود وتختص به فلا

يكون عارضة لها حال كونها موجودة فى الذهن ويحتمل ان يراد بهذا الاعتبار اعتبار المطابقة واللامطابقة على معنى ان الموجود

الذهنى بمجرد حصوله فيه الملحوظة من حيث هو هو ومن هذه الحيثية يجوز ان يكون له امر مطابق فى الخارج وان لا يكون ويمكن ان يجرى

عليه احكام خارجية صادقة او كاذبة وهذا الاحتمال انسب بقولهم واما من حيث هو موجود فى الذهن فالحكم لا اذ لا يمكن للعقل ان

يحكم عليه من هذه الحيثية الا بان يتصور مرة ثانية من حيث انه فى الذهن فيحكم عليه باحكام اخرى مخالفة للاحكام الخارجية كالكلية

والجزئية والذاتية والعرضية والجنسية والفصلية الى غير ذلك من اشباهها ويسمى مثل ذلك معقولات ثانية ومحصول الكلام

ان الماهية اذا وجدت فى الذهن كانت الملحوظة فى نفسها وصالحة لان يحكم عليها بامور لا يعرض لها فى الخارج وهى المسماة

بالعوارض الخارجية وغير صالحة لان يحكم عليها بامور لا يعرض لها الا فى الذهن بل لا بد لهذا الحكم من تصورها مرة ثانية ليلاحظ

عروض هذه العوارض لها فيحكم بها عليها واما اللوازم الماهية من حيث هى فهى عارضة لها فى الوجودين فصح ان يحكم بها عليها فى كل

واحد من الملاحظتين وانما سميت العوارض الذهنية معقولات ثانية لانها فى الدرجة الثانية من التعقل واعلم ان الماهية الموجودة فى

المجيب مولانا عبد الحكيم السيالكوتى عليه الرحمة ۱۲

الذهن اذا احدثت من حيث هي ذهنية كانت ممتنعة الحصول في الخارج سواء كانت تلك الصورة الذهنية ماخوذة من الممتنع او الممكن
واما اذا نظر اليها من حيث هي مع قطع النظر عن اعتبار كونها ذهنية فقد يكون ممتنعة وقد لا يكون الا ان الحكم بامتناعها وامكانها لا يمكن الا
حال وجودها في الذهن فتامل يصلح ان يحكم بصيغة المجهول عليه اي على المعقول به اي بالمعقول كما اذا تعقلنا القائم فانه يصلح ان يحكم عليه
بان يقال القائم زيد ويصلح ان يحكم به بان يقال زيد القائم قيل[1] والاولى ان يقول يصلح لان يكون مسندا اليه ومسندا ليكون وجها لتخصيص
الاسناد بالاسم الفعل ولا يخفى انه كما لا يصلح الملحوظ تبعا لان يكون طرفا للحكم لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة التامة بل لا يصلح ان يكون
طرفا للنسبة اضافية كانت او تعليقية فالاولى ان يوسع الدائرة بحيث يستفاد منها اختصاص الموصوفية وكون الشئ صفة وكون الشئ
مضافا او مضافا اليه وكون الشئ مفعولا او مفعولا به بما سوى الحرف واجيب[2] بان المراد من المحكوم عليه به هو المسند اليه والمسند به من قبيل
ذكر الخاص وارادة العام فان اطلاق المحكوم عليه به على المسند اليه به وبالعكس شائع فيما بينهم ثم المفهوم من هذا الكلام ان كل ما هو
مدرك قصدا وملحوظ في ذاته يصلح ان يكون محكوما عليه وبه هذا باطل لان معنى الفعل معنى مدرك قصدا وملحوظ في ذاته مع انه لا يصلح
ان يكون محكوما عليه وبه اجيب عنه بوجوه احدها ان الواو ههنا بمعنى او يعني المعنى المدرك قصدا يصلح لان يحكم عليه او به وثانيها
ان المراد انه يصلح ان يحكم عليه وبه باعتبار ذاته ومعنى الفعل باعتبار ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه لكن الواضع لما اعتبر ان يكون مسندا
الى شئ ابدا لم يقع محكوما عليه لذلك الاعتبار لئلا يلزم خلاف وضعه وثالثها ان المعنى المستقل في الفعل هو الحدث ولا شك ان
الحدث باعتبار كونه مدلولا من المصدر يصلح لان يحكم عليه وبه وان لم يصلح لان يحكم عليه وبه باعتبار كونه مدلولا تضمنيا في ضمن الفعل
ورابعها انه باعتبار لفظ الابتداء فقط يصلح ان يحكم عليه وبه فافهم ومعقول هو مدرك تبعا يعني كما ان في الخارج موجودين احدهما
مستقل قائم بذاته كالجواهر وثانيهما موجود غير مستقل وغير قائم بذاته كالاعراض كذلك في الذهن مدركان احدهما مستقل
لا يكون ادراكه في تبع ادراك آخر والآخر مدرك يكون ادراكه في تبع ادراك آخر بان يكون آلة لملاحظة غيره كما اذا تعقلنا البصرة
والكوفة في قولنا سرت من البصرة الى الكوفة ثم يتعقل معنى من بتبعيتهما لا بذاته واله لملاحظة غيره بالمعنى الذي ذكرنا بقاء هو ان
يكون تابعا لامر آخر في الملاحظة والتفات النفس اليه كالعرض التابع للجوهر في الحصول فيكون كل منهما ملحوظا الا ان احدهما بالذات
والآخر بالتبع لا بمعنى ان يكون مرآة لمشاهدة غيره كالصورة العقلية لمعلومها اذ المعاني الحرفية ليست صور المتعلقاتها وبهذا
ظهر ان ما قيل ان مفهوم كل رجل ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه لا يلزم ذكر الغير الذي
هو آلة لملاحظتها لفهم معناه فما قالوا ان المعقول تبعا لا يصلح لكونه محكوما عليه وبه انه لا بد من ذكر الغير لاجل فهم معناه وكلا الامرين باطلان
منشؤه عدم الفرق بين كون المعنى الحرفي آلة لملاحظة غيره وبين كون الوصف العنواني آلة لملاحظة افراده على انا لا نسلم ان مفهوم
كل رجل محكوم عليه بل الحكم على الافراد والوصف العنواني مرآة للملاحظة فعند من يقول العلم بالوجه مغاير للعلم من ذلك الوجه لا نم

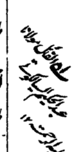
[1] القائل مولانا عصام الدين عليه الرحمة ۱۲

[2] المجيب مولانا عبد الحكيم عليه الرحمة ۱۲

ان مفهوم كل رجل ملحوظ تبعا لملاحظة افراده بل الملحوظ بالذات هو المفهوم الا ان الحكم عليه باعتبار صدقه عند من يقول
باتحادهما كذا قيل في بعض الحواشي ثم اعلم ان المراد بالغير هو المتعلق اي ليس المراد بالغير ما يغايره مطلقا بل ما يكون له تعلق به يكون حالا
من احواله فلا يرد ان الشيء يكون آلة لملاحظة امر يغايره فلا يصلح لشيء منهما اي المحكوم عليه وبه اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت
بالذات بداهة فان النفس مجبولة على انها ما لم يلتفت الى شيء قصدا لا يتمكن من الحكم الا ترى انه حين رؤيته الوجه في المرآة يتمكن من
الحكم على الوجه لكونه مرئيا قصدا ولا يتمكن من الحكم على المرآة لكونها مرئية تبعا فان قيل يتجه عليه انك قد حكمت على المعاني الحرفية بعدم احتمالها
لها فيصلح ان يحكم عليه فجوابه انه في هذا الحكم ملحوظة في ذاتها واما ثبوت عدم الصلاحية لها فباعتبار ملاحظة اخرى فان قيل فهي في
حد ذاتها صالحة للحكم عليها اولو لا ذلك كيف يصدر هذا الحكم قلنا الحكم عليها بانها اذا كانت ملحوظة تبعا لا يصلح ان يحكم عليها يعني
انها ما دام متصفة بكونها معاني حرفية لا يصلح له وهذا لا ينافي الحكم عليها فتامل فان الحق ان في ذات معنى الحرف يمكن ان يتعقل قصدا
فيصلح ان يكون محكوما عليه لكن بهذا الاعتبار لا يكون معنى حرفيا الا ترى ان قولنا نسبة القيام الى زيد واقعة صحيح وتعقل النسبة
المخصوصة بين زيد وقائم في قولنا زيد قائم قصدا ويحكم عليها بالوقوع فهذه النسبة امر واحد قد يتعقل ويعبر بالنسبة المذكورة وقد يتعقل
ويعبر بالرابطة في قولنا زيد هو قائم فهو معنى حرفي بالاعتبار الثاني لا بالاعتبار الاول وكذلك مفهوم الابتداء كما بينه اشد الاقرب
الى فهم المبتدئ ما ذكره قدس سره في حواشي شرح التلخيص من ان نسبة البصيرة الى مدركاتها كنسبة البصر الى مبصراته لانك اذا تطرح
الى المرآة وشاهدت صورة فيها فلك هنا حالتان احديهما ان يكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها قصدا جاعلا فالمرآة
آلة في مشاهدتها ولا شك ان المرآة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر بابصارها على ان توجه بهذا الحكم عليها وتلتفت الى
احوالها والثانية ان يتوجه الى المرآة نفسها وتلاحظها قصدا فيكون صالحة لان يحكم عليها وتكون الصورة ح مشاهدة غير ملتفت اليها فظهر ان
في المبصرات ما يكون تارة مبصرا بالذات واخرى آلة لابصار الغير فقس على ذلك المعاني المدركة بالبصيرة اعني القوى الباطنة
فالابتداء مثلا منصوب على المصدر او الحال والمقصود منه دفع توهم التخصيص بالمذكور قبله اذ الاحظة العقل لما ذكر ان المدرك في الذهن
قد يكون مدركا قصدا ملحوظا في ذاته يصلح لان يحكم عليه وبه قد يكون مدركا تبعا وآلة لملاحظة غيره ولا يصلح لشيء منهما فصورة في
مفهوم الابتداء الذي جمع فيه هذان الاعتباران ووضع بازائه بالاعتبار الاول لفظ الابتداء الذي هو اسم واعترض عليه بانه
يفهم من هذا الكلام ان يكون لفظ الابتداء وكلمة من كلاهما موضوعان لمفهوم واحد كان فيه اعتباران فمن حيث انه مدرك قصدا مفهوم
لفظ الابتداء ومن حيث انه مدرك تبعا وآلة لملاحظة الغير مفهوم كلمة من مع انه صرح فيما بعد بقوله والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمفهوم
كلي ولفظ من موضوع لكل واحد من جزئياته المخصوصة وهما متغايران واجيب عنه بانه لم يقل ان مفهوم الابتداء بالاعتبار الثاني مدلول كلمة من
حتى يلزم عليه هذا المحذور بل صوّر فيه هذا الاعتبار فقط واجاب عنه بعض المحشين بان مدلول من مدلول الابتداء من حيث انه اضيف

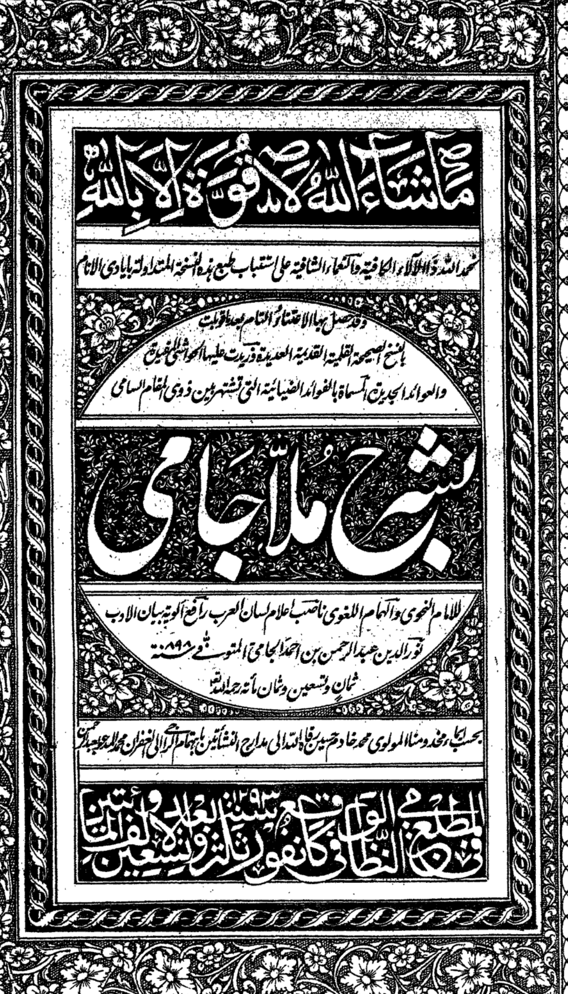
الى السير البصرة وليس افراد الابتداء الا حصصا وليس له افراد حقيقية اورد عليه انه لو كانت جزئيات الابتداء التي هي معنى من حصصا
لمفهوم الابتداء الكلي لكان من دالا على معنى مستقل بالمفهومية بالتضمن ضرورة تحقق المفهوم الكلي في ضمن حصصه فلا يصدق عليه تعريف
الحرف بل تعريف الاسم اذ معنى في نفسه في قوله دل على معنى في نفسه اعم من ان يكون مطابقيا او تضمنيا فالاولى ان يقال ان تلك
الجزئيات ليست حصصا لمفهوم الابتداء بل مفهوم الابتداء عرضي لها فيلزم المخالفة بين هذا القول وبين ما ذكر في قوله والحاصل لا ان يقال
في التوفيق ان لفظ الابتداء قد يعبر به عن المعنى الكلي وقد يعبر به عن الجزئيات ففي قوله الابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا الخ يراد فيه المفهوم
الكلي وفي قوله اذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة يراد منه المفهوم الحرفي الغير المستقل فيندفع المخالفة ويكون هذا الكلام
موافقا لما ذكره في قوله والحاصل فتامل قصدا بان يتوجه العقل اليه في نفسه وهو منصوب على المصدرية اي ملاحظة قصدية او على الحال اي حال كونه
مقصودا او ملابسا باعتبار الذات او منصوب على التمييز اي بطريق القصد وبالذات عطف تفسيري لقوله قصدا كان معنى مستقلا بالمفهومية
اي لا يحتاج في مفهوميته الى متعلق حاصله ما قال في بعض الحواشي من ان الابتداء ان اخذ مطلقا كان معنى مستقلا وان اخذ متعلقا بمتعلق
مخصوص كالسير البصرة فله اعتباران احدهما ان يلاحظه العقل من حيث انه مفهوم من المفهومات ويتوجه اليه بالقصد فيكون مفهوما مستقلا
يصلح لان يحكم عليه وبه ويعبر عنه بابتداء سير البصرة وثانيهما ان يلاحظه العقل من حيث هو حالة لذلك المتعلق وجعله آلة لتعرف حاله ويكون
المتوجه اليه قصدا ذلك المتعلق وهو بهذا الاعتبار لا يستقل بالمفهومية ولا يصلح لان يحكم عليه وبه فمعنى من ليس هو الابتداء المطلق ولا المخصوص
الماخوذ بالاعتبار الاول مع انه لا يصلح ان يقع محكوما عليه وبه قطعا لانه لا شك في ان المفهوم المستفاد منه في قولك سرت من البصرة على الوجه
الذي استفيد منه لا يصلح شئ منهما فتعين ان يكون معناه الابتداء الخاص بالاعتبار الثاني وهو معنى لا يحصل فههنا ولا خارجا الا بما جعل آلة لملاحظة
ووسيلة الى تعرف حاله ملحوظا في ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية الا ترى ان الاستقلال وعدمه صفتان للملاحظة فاذا لوحظ الشئ بلحاظ استقلالي
يكون مستقلا واذا لوحظ من حيث كونه مرآة لغيره يكون غير مستقل ولزمه تعقل متعلقه وهو ما منه الابتداء لانه لا بد للابتداء منه فيكون المتوجه اليه
بالقصد هو الابتداء ويكون المتعلق متوجها اليه تبعا للملاحظة حيث لا يكون بدونه كرؤية المرآة اذا كان المقصود رؤية الصورة ومشاهدتها
اذ رؤية المرآة ح ليست مقصودة بالذات بل هي آلة لمشاهدة الصورة اجمالا او تبعا حتى يكون حالة اجمالية في الذهن وبهذا اندفع ما يقال من
ان تعقل المتعلق لازم في الابتداء المطلق ايضا لانه يلزم الابتداء من الشئ فتعقل الشئ لازم له الا ان لزوم التعقل الاجمالي غير مضر في المعنى
الاسمي انما المضر ان يكون تعقله موقوفا على تعقل الغير بخلاف ما اذا كان مدركا والمراد انه يكفي ذكر متعلقه اجمالا وتبعا ولا يلزم ذكره تفصيلا
واصالة كما لا بد من ذلك في الحرف كذا في بعض الحواشي من غير حاجة الى ذكره لان المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور الابتداء بدونه
وهو شئ ما مفهوم من لفظ الابتداء بطريق الالتزام ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع كفت دلالته هذه بخلاف
ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لا بد من ذكر متعلقه لا يفهم معنى الابتداء بل يفهم ذلك لكن المتعلق بضم كلمة اخرى ليدل عليه وهو اي الابتداء

بهذا الاعتبار اي باعتبار انه ملحوظ قصدا ولزم تعقل متعلقه اجمالا مدلول لفظ الابتداء فقط اسم فعل بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء
تزيينا للفظ فكانه جزاء شرط محذوف اي اذا عرفت ان الابتداء الملحوظ بالذات معنى لفظ الابتداء فانته عن جعله معنى من فان قلت الحصر
المستفاد من قوله فقط ممنوع لجواز ان يدل لفظ آخر ايضا على هذا المعنى كلفظ الاول قلت الحصر اضافي بالنسبة الى الحرف والمراد
انه مدلول لفظ الابتداء ولا يمكن ان يكون مدلول من والمراد من قوله فقط انه لا يحتاج الى امر آخر في كونه دالا عليه قوله لا حاجة في
الدلالة آه بيان له فلا حاجة في الدلالة عليه اي في كون لفظ الابتداء دالا على ذلك المعنى الملحوظ بالذات الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل
على متعلقه يعني لا حاجة للفظ الابتداء في الدلالة عليه ولا حاجة للمتكلم في الدلالة عليه بكون الدال الخ من قوله على كذا لا يقال انه يلزم
تعليل الشيء بنفسه لانا نقول دل في من ح انه متعدد في قوله لتدل لازم وهذا اي كون المعنى ملحوظا بالذات متوجها اليه بالقصد معتبرا لاجل
الذات لا للغير هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه يعني ان ليس المراد بكون المعنى اي معنى الاسم والفعل في نفس
الكلمة ان مدلولهما مدلول الكلمة لان كون مدلولهما مدلول الكلمة من الامور البينة لا يحتاج الى البيان مع ان مفهوم الحرف ايضا مفهوم لكلمة
فلا وجه لتخصيص الاسم والفعل بذلك بل بمعنى ان كل واحد من الاسم والفعل اذا انتقل الى ذهن السامع انتقل معهما المعنى اليه فكان قالب
الكلمة كظرف اذا انتقلت انتقلت بما فيه فيكون معنى التعريفين الاسم والفعل كلمتان تدلان على معنى ينتقل الذهن اليه عند انتقالهما اليه
وحدهما واذا شابه الكلمة بالظرف باعتبار انتقال ما فيهما بنقلها صح نسبة الكلمة الى المعنى بكلمة في وقيل ان المعنى ثابت في نفس الكلمة اذا كان
مفهوما منها من غير كلمة اخرى ح ما يفهم من ان للحرف معنى كائنا في غيره فليس معناه ان المعنى الحرفي مدلول الغير بل انه لما لم ينتقل اليه الذهن
عند انتقال الحرف وحده كان الحرف كظرف خال عن المظروف فلا يصح ان ينسب اليه بكلمة في ويصح نسبته الى الغير بكلمة في لظهور
ذلك المعنى عند حصوله فكانه حاصل فيه ولا يخفى عليك انه لو جعل كلمة في بمعنى الباء صح التعريفان من غير احتياج لتصحيح الظرفية الى
امثال هذه التكلفات البعيدة من الفهم الغير اللائق لمقام التعريف خصوصا بالنسبة الى المبتدي وانه ليس في عبارة الش قدس سره
ما يحوجنا الى اعتبار ما قد تبرد واذا لاحظه اي الابتداء العقل من حيث هو حالة اي من حيث انه صفة السير بالقياس الى البصرة وهو كونه
مبتدأ او من حيث انه صفة المتكلم بالقياس الى السير والبصرة وهو كونه مبتدأ للسير الدال بين السير والبصرة مثلا اي باعتبار انه رابطة بينهما
ملحوظة تبعا لهما موجب لانكشاف احدهما بالقياس الى الآخر لا من حيث هو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة فانه بهذا الاعتبار معنى
اسمي ملحوظ في ذاته ونسبته الى السير والبصرة ملحوظ تبعا على قياس النسبة بين المحكوم عليه والمحكوم به فانها من حيث انها قائمة بالطرفين
ملحوظة تبعيتهما لا يمكن حصولها في الذهن بدونهما مدلوله للرابطة بخلاف ما اذا لوحظت في حد ذاتها وجعلت قيامها بالطرفين آلة
لملاحظتهما فانه ح يكون مدلولا اسميا يدل عليها بقولنا النسبة التي بين الطرفين ويصح ان يكون محكوما عليها وبها كذا قيل وجعله آلة لتعرف
حالهما اي بواسطة لمعرفة حالهما فان ح لها هو الابتداء والمبتدأ منه فان السير لا يقع مبتدأ والبصرة لا يقع مبتدأ منها الا بملاحظة النسبة الحرفية فيهما



كما لا يقع زيد وقائم في قولنا زيد قائم مسندا ومسندا اليه الا بعد ملاحظة النسبة الحرفية بينهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية يعني انه لم يلتفت اليه الذهن بتبع معنى آخر وان المقصود بالذات انكشاف ذلك المعنى وانما التفت اليه الذهن لكونه حالا من احواله لا انه حاصل في الذهن في ضمن معنى آخر كالمدلول التضمني بالقياس الى المطابقي فلا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه اي لا يمكن ان يتعقله السامع الا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها يتصور بدون الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحا لكونه ملتفتا بالذات وبعموم وضع من فان ما كان وضعه عاما لا يفيد الخصوص من دون ضميمة وهي تتفاوت بحسب الموضوعات كتقدم المرجع في ضمير الغائب والتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق في الحرف بمنزلة هذه الضمائم كذا في بعض الحواشي او لا ان يدل عليه على صيغة المجهول والمراد منه المعنى اللغوي اي لا يمكن ان يكون المعنى الحرفي مدلولا له بذكر الحرف عند السامع الا بضم كلمة اخرى دالة على متعلقه اي بذكر اللفظ الدال على المتعلق معه وهذا بحسب العادة للفهم بطريق السهولة ولا يجوز فهم المعاني في نفسها من القرائن والاحوال فان قلت ان المناسب ان يقول بعد هذا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من قلت اكتفى بما ذكره من قوله وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لانه مفهوم منه فترك لطلب الاختصار والحاصل اي حاصل قوله فالابتداء مثلا الخ ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي فان قلت ان الحاصل خلاف المحصول فكيف يكون هذا الكلام حاصل الكلام الاول لان المحصول يدل على ان الابتداء امر واحد قد يلاحظه العقل قصدا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء وقد يلاحظه العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة من والحاصل يفيد ان الابتداء الكلي مدلول اسمي وجزئياته مدلول حرفي ولا شك ان الجزئيات مغايرة للكلي قلت ان جزئيات الابتداء جزئيات اضافية لكونها حصصا المفهوم الابتداء لان المراد الابتداء من حيث انه عرض بخصوصيته كونه حالة بين السير والبصرة مثلا وتلك الحصص بالتقييد لا يصير جزئيا حقيقيا لاحتماله الوقوع على انحاء شتى والحصة هي الكلي باعتبار تقييده بخصوصيته فصح ان الابتداء المطلق مدلول اسمي وان الابتداء من حيث انه حالة بين السير والبصرة مدلول حرفي مع كونه جزئيا اضافيا له ايضا وقيل في التطبيق بين الحاصل والمحصول انه لم يصرح بان الابتداء في كلا القسمين واحد حقيقي بل قال ان الابتداء اذا لاحظه العقل قصدا الخ والظاهر ان الابتداء باختلاف هذه الملاحظة يختلف كلية وجزئية ايضا وذلك لان الابتداء الذي وضع له لفظة من اذا لاحظه العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة والة لتعرف حالهما فهو معنى جزئي والمعنى الذي وضع لفظ الابتداء بازائه انما هو مطلق بغير النظر الى تلك الخصوصية فيكون معنى كليا بلا مرية فظهر ان تخالف الملاحظتين يوجب تخالف المعنيين كليا وجزئيا فصح ان يقع حاصل الكلام الاول ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعقلة لانه لا يستعمل الا في الجزئيات ومثل هذا الاستعمال امارة الوضع فان قلت لم لا يجوز ان يكون من موضوعة للابتداء مطلقا الا ان الواضع شرط استعماله في جزئياته فلا يثبت وضعها له

قلت انه ح يلزم ان يكون كلمة من مستعملة في المعاني المجازية مع ترك استعمالها في المعنى الموضوع له فيلزم ان يكون مجاز الا حقيقة له وقوله
بذلك مما لا ضرورة يدعو اليه من حيث انها حالات لمتعلقاتها الحالة هي النسبة و آلات لتعرف احوالها عطف تفسيري لقوله حالات ومحاحوال المتعلقات
هو كونها مبتدأ او مبتدأ منها قيل انه لا يجوز ان يكون لفظة من موضوعة لكل واحد من الجزئيات لان الجزئيات غير متناهية واجيب بان في كلامه عن من
فان الوضع العام والموضوع له الخاص من ان يوضع اللفظ بازاء الجزئيات في ضمن المفهوم الكلي بوضع واحد لا باوضاع متعددة حتى يلزم كونها مشتركة
لا المعنى في الاشتراك تعدد الوضع ومن لم يعرف معنى الوضع العام وقع في حيص بيص من الفرق بين الحروف والاسماء اللازمة الاضافة بان
الواضع اشترط ذكر المتعلقات في الحروف ولم يشترط ذلك في تلك ويرد ان هذا الاشتراط مما لا فائدة فيه اصلا ولم يرد منهم نص في تلك الاشتراط
بل يفهم ذلك من التزام ذكر تلك المتعلقات في الحروف وذلك مشترك بينها وبين الاسماء اللازمة الاضافة كذا في بعض الحواشي ثم
اعلم ان قولنا سرت من البصرة الى الكوفة يدل على ان ابتداء المسافة التي وقع السير فيها البصرة وذلك متصور على انحاء شتى لان البصرة
يشتمل على بيوتات وتصور الابتداء من بيوتات فكيف يكون معناها جزئيا وبالجملة المعتبر في كون المفهوم معنى حرفيا امران احدهما
احتياجه في التعقل الى تعقل امر آخر وثانيهما كونه ملحوظا تبعا لا بالذات ومجرد الاول غير كاف لان العنوانات كذلك كقولنا كل رجل كذا
فتامل و اما كونه جزئيا حقيقيا فكلا كذا قيل و ذلك لان المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون
محكوما عليه وبه اما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا يصلح ان تكون محكوما عليها وبها لان المحكوم عليه وبه لا بد ان يكونا
ملحوظا قصدا وبالذات والحروف لما كانت روابط بين الاسماء والافعال فمعانيها تعلقات مخصوصة بين المعاني المستقلة ابية عن الالتفات
اليها قصدا لان النسب والتعلقات من حيث انها تعلقات بين الاطراف لا يمكن ملاحظتها قصدا وما يعبر بها من الابتداء والانتهاء والظرفية
والتعليل والتاكيد والتقرير والاستفهام فهي من لوازم تلك المعاني اذ لا بد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظا قصدا دليل لعدم كون
الجزئيات محكوما عليها وبها والحاصل ان النسبة لا بد ان يكون بين المحكوم عليه وبه فلا بد ح ان يكون كل واحد منهما ملحوظا قصدا
وبالذات معتبرا في النسبة بينهما ولما لم يكن الجزئيات ملحوظة قصدا وبالذات فلا يصح ان تكون محكوما عليها وبها التعبير النسبة بينهما لا يمكن ان تعتبر النسبة
بينه وبين غيره لا يقال ان النسبة الحرفية معتبرة في مفهوم الفعل فلذا لا يقع معناه المطابقي محكوما عليه لان المركب من المستقل وغير مستقل فعلى هذا
يلزم ان لا يقع شيء من الموضوع والمحمول بل المقدم والتالي والقضايا محكوما عليه وبه لوجود النسبة بينهما لانا نقول ان النسبة عند النحاة
في الفعل بطريق التفصيل واشار اليه السيد السند قدس سره في حاشية المطول كذا في بعض الحواشي بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا
بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا يعني كون تلك الجزئيات التي هي معنى الحرف بحيث لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها
هو المراد بقولهم اي النحاة ان الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها والمراد بغيرها متعلقاتها ويكون المعنى في غيره انه معتبر
لاجل غيره وملحوظ آلة لمعرفة غيره وبكونه في نفس الكلمة انه معتبر لاجل في ذاته لا لغيره هذا آخر ما تيسر لي في هذا المقام بفضل الملك العلام



ما شاء الله لا قوة الا بالله

نحمد الله ذا الآلاء الكافية والنعماء الشافية على استتباب طبع هذه النسخة المتداولة بايادي الانام

وقد حصل بها الاعتناء التام بعد ما قوبلت
بالنسخ الصحيحة القلمية القديمة العديدة وزيدت عليها الحواشي النفيسة
والعوائد الجديدة المسماة بالفوائد الضيائية التي تشتهر بين ذوي المقام السامي

شرح ملا جامي

للامام النحوي والهمام اللغوي ناصب اعلام لسان العرب رافع الوية بيان الادب
نور الدين عبد الرحمن بن احمد الجامي المتوفى سنة ۸۹۸
ثمان وتسعين وثمان مائة رحمه الله تعالى

بحسب ايماء مخدومنا المولوي محمد خادم حسين رقاه الله الى مدارج النشأتين باهتمام الراجي الى الغفران محمد عبد الرحمن

في المطبع النظامي الواقع في كانفور سنة ۱۲۹۳ ثلاث وتسعين بعد الالف والمأتين



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتادبين بآدابه
اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب
الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير
وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات
التلهف والتاسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة
الغائية نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله
وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله تعالى لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه
بان جعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف
رحمهم الله تعالى حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون
بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام

لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما

وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزءا من افراد الكلام فمفهومها

جزءا من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم

بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر

بعض الشعراء عن بعض تاثيراتهما بالجرح حيث قال شعر جراحات السنان

لها التيام ٭ ولا يلتام ما جرح اللسان ٭ والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة

بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث

فصاعدا والكلم الطيب مؤول ببعض الكلم واللام فيهما للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة

بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك

الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة

لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم

نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ

به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ

الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف

والصوت حقيقة ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو

بعض الالفاظ والمراد ببعض الالفاظ بعض الكلمات من قبيل ذكر العام وارادة الخاص ونقول الالف واللام فيها للعهد اى الالفاظ الموضوعة لمعنى مفرد

وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان فى بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه فهى مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهى الخطوط والعقود والنصب والاشارات غير داخلة فيه فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شىء بشىء بحيث متى اطلق او احس الشىء الاول فهم منه الشىء الثانى قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم منه معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان فى محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد لمعنى المعنى ما يقصد بشىء فهو مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمى بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمى ولما كان المعنى ماخوذا فى الوضع فذكر المعنى بعده مبنى على التجريد عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الجار الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى فخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون

لفظا او غیره فان قلت قد وضع بعض الکلمات المفردة بازاء الالفاظ
المرکبة کلفظ الجملة والخبر فکیف یکون موضوعا للمفرد قلنا ہذه الالفاظ
وان کانت بالقیاس الی معانیها مرکبة لکنها بالقیاس الی الفاظها الموضوعة
بازائها مفردة وقد اجیب عن الاشکالین بانه لیس ہہنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر
مفردا کان او مرکبا بل بازاء مفهوم کلی افراده الالفاظ کلفظ الاسم والفعل
والحرف والخبر والجملة وغیرها ولا یخفی علیک ان ہذا الحکم منقوض بامثال الضمائر الراجعة
الی الفاظ مخصوصة مفردة او مرکبة فان الوضع فیها وان کان عاما لکن الموضوع
له خاص فلیس ہناک مفهوم کلی ہو الموضوع له فی الحقیقة مفرد وہو
اما مجرور على انه صفة للمعنى ومعناه ج ما لا یدل جزء لفظه على جزئه وفیه انه
یوہم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والترکیب قبل الوضع ولیس الامر کذلک
فان اتصاف المعنى بالافراد والترکیب انما ہو بعد الوضع فینبغی ان یرتکب
فیه تجوز کما یرتکب فی مثل من قتل قتیلا فله سلبه او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه
ج ما لا یدل جزؤه على جزء معناه ولا یبعد من بیان نکتة فی ایراد احد الوصفین
جملة فعلیة والآخر مفردا وکان النکتة فیه التنبیه على تقدم الوضع على الافراد
حیث اتی به بصیغة الماضی بخلاف الافراد واما نصبه وان لم یساعده

صیغة الماضی وان کانت موضوعة لسبق الحدث على زمان التکلم لکنه لا یخلو عن اشعار تقدم احد الوصفین على الآخر اشعارا ما وہذا کاف

والمراد بالمرة ما يتكلم به مرة وليفيد ما يصح ان يتكلم به مرتين فخرج عنه عبد الله علما لاشتماله على كلمتين يصح ان يتكلم بهما مرتين ١٢

رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول به بواسطة اللام

ووجه صحته ان الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن

له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات

مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل

وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد

لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد وبقي مثل عبد الله علما داخلا

فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان

الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث

قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج عنه فانه

لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل الرجل قائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج

لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب

لما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء

بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع

لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن

الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة

بحيث اذا اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني والقيد الاخير هو معنى الدلالة ١٢ علوي

ع اشارة لتعيين دلالة اللفظ على وجود اللافظ ١٢ اجمال

لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة اُح اُح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع كما في المفصل

وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة ومنحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجئ تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى سبحانه القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى

الجنان وسقاه شآبيب الرحمة والرضوان

المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة اعني
الماضي والحال والاستقبال اي حيث يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة
ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة
الثلثة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
الاسم وهو ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه بحيث يتركب منه وحده
الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم
الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل
سمى به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في
الاقسام الثلثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به
اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى
والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم
كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة
مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه لعدم الاستقلال
في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن
الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل

لعدم الاقتران فعُلم لكل واحد منهما معرّف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها

فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرّف الجامع المانع ولله درّ المصنف حيث اشار

الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبّه عليها بقوله وقد علم بذلك

ثم صرّح بها فيما بعد بناءً على تفاوت مراتب الطبائع **الكلام** في اللغة

ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة **ما تضمن** اي تضمن لفظ

كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمِّن اسم فاعل هو المجموع

والمتضمَّن اسم مفعول هو كل واحدة من كلمتين فلا يلزم اتحادهما **بالاسناد**

اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين

او حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة فقوله ما يتناول المهملات

والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن كلمتين خرجت المهملات

والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية

مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية

مثل ضَرَبَ زيدٌ وضَرَبَتْ هندٌ وزيدٌ قائمٌ او انشائية مثل اِضرِبْ ولا تَضرِبْ

فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب

فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة

9

او حكما دخل فى التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار
فيها مع انها مركبات لكنها فى حكم الكلمة المفردة اعنى قائم الاب ودخل فيه ايضا
مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه فى حكم
هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف رحمه الله ظاهر فى ان نحو ضرب زيد قائما مجموعه كلام خلاف
كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى
الاخرى فانه صريح فى ان الكلام هو ضرب والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم
ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة
وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى فى تعريف الكلام بذكر الاسناد
مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فحينئذ
يصدق الجملة على الجمل الجزئية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفى
بعض الحواشى ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وحينئذ يكون
الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اى لا يحصل ذلك
اى الكلام الا فى ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه او فى
ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفى بعض النسخ او فى فعل واسم فان
التركيب الثنائى العقلى بين الاقسام الثلاثة يرتقى الى ستة اقسام ثلثة منها من

جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم فعل واسم
وحرف فعل وحرف ومن البيّن ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد
لا بدّ له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل فاما الاقسام
الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل وفي
الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان
الاسم ان كان مسندًا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندًا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد
بتقدير ادعو زيدًا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي
هو المنوي في ادعو الاسم ما دلّ اي كلمة دلت على معنى كائن
في نفسه اي نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال
المصنف في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى
اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك
الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على
معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه
ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودًا قائمًا
بذاته وموجودًا قائمًا بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك

قصداً ملحوظاً فی ذاته یصلح ان یحکم علیه وبه ومعقول ہو مدرک تبعاً وآلة لملاحظة غیره
فلا یصلح لشیٔ منهما فالابتداء مثلاً اذا لاحظه العقل قصداً وبالذات کان معنی
مستقلاً بالمفهومیة ملحوظاً فی ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالاً وتبعاً من غیر حاجة الی ذکره
وہو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة فی الدلالة علیه الی ضم
کلمة اخری الیه لتدل علی متعلقه وہذا ہو المراد بقولهم ان الاسم والفعل معنی کائناً
فی نفس الکلمة الدالة علیه واذا لاحظه العقل من حیث ہو حالة بین السیر والبصرة
مثلاً وجعله آلة لتعرف حالهما کان معنی غیر مستقل بالمفهومیة فلا یصلح ان یکون
محکوماً علیه وبه ولا یمکن ان یتعقل الا بذکر متعلقه بخصوصه ولا ان یدل علیه الا
بضم کلمة اخری دالة علی متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنی کلی ولفظة
من موضوعة لکل واحد من جزئیاته المخصوصة المتعلقة من حیث انها حالات
لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلک المعنی الکلی یمکن ان یتعقل قصداً ویلاحظ فی
حد ذاته فیستقل بالمفهومیة ویصلح ان یکون محکوماً علیه وبه واما تلک الجزئیات
فلا تستقل بالمفهومیة ولا تصلح ان تکون محکوماً علیها وبها اذ لا بد فی کل واحد
منها ان یکون ملحوظاً قصداً لیمکن ان یعتبر النسبة بینه وبین غیره بل تلک
الجزئیات لا تتعقل الا بذکر متعلقاتها لتکون آلات لملاحظة احوالها وہذا ہو المراد

بقولهم ان الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لا استقلاله بالمفهومية فرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونة المعنى في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى ولذا ذكر الضمير تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم سبق ما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف رحمه الله هناك بارجاعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لانها الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها

١٤ قوله لانها وجد في بعض النسخ لانه فرجع ضميره الى الاستعمال في المفهومات مضافة الى متعلقات مخصوصة ١٢ ١٣ قوله لانها الغرض من وضعها

معتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا في الحرف ولما كان
الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى
مقترنا مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال
عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل
والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال
لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيها صريحا نحو رويد فانه
قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا
انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو
او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس شيء منها
الدالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان
نحو عسى وكاد لاقتران معانيها به بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع
ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين
من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنها اذ لا يقدح في الدلالة
على معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه

وايض الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض
خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه منها بصيغة جمع الكثرة
على كثرتها ومن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشئ
ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة
للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام
اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في قوله عليه السلام
ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام
اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف
هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل
فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام
للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف
بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل
على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع
افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل الضمائر واسماء الاشارة
وغيرها كالموصولات وكذلك سائر الخواص المذكورة

ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا وفي المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا اختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجيء في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا تنوين الترنم وبه جهة عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول الذكر في الاول واللحوق بالآخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل قد وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل او الجملة

١٤ اى الاضافة البيانية انما تتصور فيما يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم من وجه وههنا كذلك لان المبنى يكون اصلا وغير اصل وكذلك الاصل يكون مبنيا ومعربا نور ٥ قوله الماضي

فلم يقع مضافا اليه كما فى قوله تعالى يَوْمَ يَنْفَعُ الصّادقين صِدقُهم وقد يقال هذا بتاويل المصدر اى يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فانه مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اى الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما ان يشبه مبنى الاصل اولا وهذا اعنى المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل هو المعرب وما عداه اعنى غير المركب والمركب الذى يشبه مبنى الاصل مبنى فالمعرب الذى هو قسم من الاسم المركب اى الاسم الذى ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء فى قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام فى غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف الذى لم يشبه اى لم يناسب مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب مبنى الاصل اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء فالاضافة بيانية وهو الماضى والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء فى مثل قام هؤلاء لكونه مشابها المبنى الاصل كما سيجئ فى بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع فى المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل فى المعرب

١٥ البناء لانه بهذا المعنى لا ينحصر فى الثلثة لان الاصل فى جميع الافعال البناء وانما الاعراب فيها العارض للمشابهة بالاسم ١٢ غفر

اصطلاحًا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو ظاهر من كلام الامام

عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه

واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربًا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة

وانما عدل المص عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل لان الغرض

من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلمة في التركيب من لم يتتبع لغة العرب

ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له يعتد بها

في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره في كلامهم

ليجعل اخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف اخره فلو كان معرفته

المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف في تعريفه به وجب ان يعرف اولا انه مما يختلف اخره

ليعرف انه مما يختلف اخره فيلزم تقدم الشئ على نفسه فينبغي ان يعرف ولا يعرف بما عرفه به

الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المص وحكمه اي من جملة احكام المعرب

وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف اخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا

بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحرف او صفة بان يتبدل حركته بصفة اخرى

حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل

بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونها في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا

ان زيداً مضروب واني ضربت زيداً واني ضارب زيداً فان العامل في زيداً في هذه

الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه

لفظاً او تقديراً نصب على التمييز اي يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلاف لفظ

او تقدير والاختلاف لفظاً كما في قولك جاءني زيد ورأيت زيداً ومررت بزيد وتقديراً كما في قولك

جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتيٌ وفتياً وفتيٍ انقلبت الياء الفاً فصار

الاعراب تقديرياً والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكماً كما اشرنا اليه لئلا

يشكل بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعاً فانه قد اختلف

العوامل فيه ولا اختلاف في آخر احمد حقيقة بل حكماً فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب

وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع فآخر المعرب في هذه الصور يختلف

باختلاف العوامل حكماً لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل

اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامله ابتداءً ولا يترتب

عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب

والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاماً كثيرة لم تذكر ههنا

فليكن هذا الحكم ايضاً من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة الاعراب ما

اي حركة او حرف اختلف آخره اي آخر المعرب من حيث هو معرب اي ثابتاً او صفة به اي بما ثبت

او الحرف وحينئذ يراد بها الموصولة الحركة او الحرف لا يرد النقض بالعامل والمعنى المقتضي ولو ابقيت على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله فان المتبادر من السبب السبب القريب والعامل والمعنى المقتضي من الاسباب البعيدة وبتقييد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعًا ومنعًا لكن المص اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه فكأنه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد الا انه خارج عن الحد واللام في قوله ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغتهم الفاعل عليه اي على المعرب على تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحدة بعد واحدة على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة ومتناوبة غير مجتمعة لتضادها فينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضعه بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا

عن الدال عليه وهو مأخوذ من أعربه إذا أوضحه فإن الإعراب يوضح المعاني المقتضية أو من عَرِبَت معدته إذا فسدت على أن يكون الهمزة للسلب فيكون معناه إزالة الفساد لأنه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وأنواعه أي أنواع إعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر وهذه الأسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الإعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية أصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فإنها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الإعرابية على قلة فالرفع حركة كان أو حرفا علم الفاعلية أي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة أو حكما ليشمل الملحقات بالفاعل أيضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب حركة كان أو حرفا علم المفعولية أي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة أو حكما ليشمل الملحقات به كالحال والتمييز والجر حركة كان أو حرفا علم الإضافة أي علامة كون الشيء مضافا إليه إذ كانت الإضافة بنفسها مصدرا لم تصح إلحاق الياء المصدرية إليها كما في الفاعلية والمفعولية وإنما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول والجر بالمضاف إليه لأن الرفع ثقيل والفاعل قليل لأنه واحد فأعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لأنها خمسة فأعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف إليه علامة غير الجر جعل علامة له العامل لفظيا كان أو معنويا ما به يتقوم أي يحصل المعنى المقتضي أي معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للإعراب ففي جاء زيد جاء عامل إذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت زيدا رأيت عامل إذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل إذ به حصل معنى الإضافة في زيد فجعل الجر

٢١

لها فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد و
رجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف
كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب
ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث
في الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حالة
الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية
بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل
والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورأيت طلبة ومررت بطلبة وجمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء
واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على
وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما يجيء ذكره مثل جاءتني مسلمات ورأيت مسلمات
ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءني
احمد ورأيت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب
فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والفعل القبيح والصفات الذميمة
والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصة واوية وفوك وهو اجوف واوي لان الاصل فوه
وذو مال وهو لفيف مقرون بالواو لان اصله ذوو وانما اضيف الى الاسم الظاهر بدون الكاف لانه لا يضاف

الا الى اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات نحو جاءني اُخَيُّك ورايت اُخَيَّك ومررت باُخَيِّك موحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاءً بالامثلة مُضافةً لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخٌ ورايت اخًا ومررت باخٍ فينبغي ان تكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها واكتفى في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسمين وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما الحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات

قوله لوجود حرف فاستتر جوا من كلفة اجتلاب حرف اجنبية ١٢ غف ١٢ قوله لوجود حرف دليل آخر لاختيار هذه الاسماء الستة

التي هي الاصل لكن تكون حركاته تقديرية لان آخره الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا

الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي

هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك تكون

اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت

مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء

المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو

والنون وبالياء والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا ويجمع بالواو والنون وما الحق

به وهو اولو جمع ذو ولا من لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها السبع وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون

جمع عشرة والثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير لعشرة واطلاق ثلثين على

التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة

ولا تعيين في الجموع بالواو رفعا والياء المكسور ما قبلها نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته

بالحروف لانهما فرعان للواحد في آخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك

الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا للاعراب كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع للاعراب بالحركات

ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد

منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها لبقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها

بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة الجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان موضع الاعراب اللفظي والتقديري اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديري قليلا اشار اليه ولاشم تبين ان اللفظي فيما عداه فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل

معا والجمع للان حمل علامتيهما على الاعراب مستند الى العامل وهو مؤثر اصطلاحا وحمل علامتيهما على معنى التثنية والجمع مستند الى قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقي فلا يلزم توارد المؤثرين على نوع

المنصرف بعد معرفته فينبغي ان يكتفي به دونه ١٢ تاشكندي ١١ه قوله المنصرف مأخوذ من الصرف وهو الفضل والزيادة ١٢ عف

اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان
محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي
آخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي
رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون
الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة
وقد يكون في الاعراب بالحرف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا
يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله
مسلموي لسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء
في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا
بخلاف حالة النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة فيها ايضا
ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث في مثل جاءني ابو القوم ورأيت
ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب
لفظا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب المتلفظ به فيما عداه اي عدا المذكور يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر
فيه الاعراب واستثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف
وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعدام التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال

٢٦

غير المنصرف ما اى اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما واستجماع شرائطهما فيه اثرا يجيء ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اى من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اى مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهي اى العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع

شعر

عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدل في هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال ذا المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في صفة الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في صفة الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصفة انها تسعة تقريب الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل والقول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحد او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلافا فقال بعضهم انها تسع وقال بعضهم اثنان

٢٧

التعريف ١٢ غفور

وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسع تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عُمَر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعديكرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل

وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة منها تقوم مقامهما ان لا كسرة فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان في الفعل فرعيتين بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل والاخرى اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم هو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين فيه لاجله منصرفا

حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر والتنوين فيه

لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى كلمة

للضرورة اي الضرورة وزن الشعر او رعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فلكونه لما يقع

من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او ازحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله

شعر صبت علي مصائب لو انها * صبت على الايام صرن لياليا * واما الثاني فكقوله شعر

ذكر نعمان لنا ان ذكره * هو المسك ما كررته يتضوع * فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن

ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت الاحتراز عن الزحاف

ليس بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري

عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله شعر سلام على خير الانام وسيد * حبيب اله

العالمين محمد * بشير نذير هاشمي مكرم * عطوف رؤف من يسمى باحمد * فانه لو قال باحمد بالفتح لا يخل بالوزن

ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة او للتناسب اي يجوز صرف

غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان

لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا للتناسب المنصرف الذي

يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا امثال مجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف للتناسب

وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام

كالجموع والمصنوعات والمنسوبات ... قوله من الجموع بيان لمثل قوس وانيب كونهما شاذين بسبب

للعلتين لتكررهما احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة ككالب
واساور وانا عيم وحكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح
وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الفا التانيث المقصورة والممدودة اى كل
واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقانها اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في
حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة
للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم بعارض كالعلمية
مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اى كون الاسم معدولا او خروجه
اى خروج الاسم اى كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اى عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة
ان يكون في تلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم
خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان تكون المادة باقية والتغير انما
وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم
فان المادة ليست باقية فيهما وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى مغايرة للاولى
ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت
عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب
من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيها اعني اقواسا وانيابا بل انها جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب

خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض
الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود تميزه عن بعض ما عداه فيمكن
ان يقال المقصود ههنا تميز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا التميز لا باس
بكونه اعم منه فحينئذ لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات ثم اعلم انا نعلم
قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية
او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها لا انهم تنبهوا العدل
فيما عداها من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين
احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار
ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق
بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام
العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول
عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل
محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما و
الاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو
ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر

خلاف والصواب تخفيفهما والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان لوحظ الوصفية

العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبار بقاءها ووضعها أولا واخر

جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم تفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى

غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من حيث لم يستعمل بواحد منها علم انه

معدول من احد ها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر

معه من اي عن آخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة

اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل ويا تيم تيم عدي وليس في اخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا

عن احد الآخرين وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء مؤنث

افعل ان كانت صفة ان تجمع على فعل كحمر ان كانت اسما ان تجمع على فعالى وفعلاوات كصحارى

على صحارى وصحراوات فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها

تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة

في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا

لا يرد الجموع الشاذة كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما كالانياب والاقواس

كيف ولو اعتبر جمعهما او لا على انياب واقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم

الجمع يلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين الحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول

أو تقديرًا أي خروجًا كائنًا عن أصلٍ مقدرٍ مفروضٍ يكون الداعي إلى تقديره وفرضه منع
الصرف لا غير كعُمَر وزُفَر فإنهما لما وُجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر إلا العلمية
اعتُبر فيهما العدلُ ولما توقف اعتبار العدل على وجود الأصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده
غير منع الصرف قُدّر فيهما أن أصلهما عامر وزافر فعُدل عنهما إلى عُمَر وزُفَر ومثل باب قَطامِ
المعدولة عن قاطمة وأراد ببابها كلَّ ما هو على فَعالِ علمًا للأعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في
لغة بني تميم فإنهم اعتبروا العدلَ في هذا الباب حملًا له على ذوات الراء في الأعلام المؤنثة مثل
حَضارِ وطَمارِ فإنهما مبنيتان وليس فيهما الأسباب العلمية والتأنيث والسببان لا يوجبان البناءَ
فاعتبروا فيهما العدلَ لتحصيل سبب البناء فلما اعتبروا فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبروا فيما عداهما
مما جعلوه معربًا غير منصرف أيضًا حملًا له على نظائره مع عدم الاحتياج إليه لتحقق السببين لمنع الصرف
العلميةِ والتأنيثِ فاعتبار العدل فيه إنما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا
يقال ذكر باب قطامِ ههنا ليس في محله لأن الكلام فيما قُدّر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وإنما قال
في تميم لأن الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم أكثرهم فإن الأقلين منهم لم يجعلوا
ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة إلى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها
عليها الوصف وهو كون الاسم دالًّا على ذاتٍ مبهمةٍ مأخوذةٍ مع بعض صفاتها سواء كانت تلك الدلالة
بحسب الوضع مثل أحمر فإنه موضوع لذاتٍ ما أخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة أو بحسب الاستعمال

فلا يجمع الاضمار والابهام مع غير المنصرف فضلا عن ان يؤثر فيه ۱۲ علوے

الثلثة ويجوز عدم صرفه نظراً الى وجود السببين فيه وزينب وسقر علما الطبقة من طبقات النار

وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو

الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه

وجور فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي

مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع

في حكم تاء التانيث قائم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي

به رجل منصرف لان التانيث لا اصلح ان يعتبر بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه في العلمية وحدها

لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع

صرفها لانه وان زال التانيث بعلمية المذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء

المقدرة كما تقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب

من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمي

المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي شرط

تاثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اي كون هذا النوع من جنس التعريف على ان

يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة في ضمنه على ان يكون الياء للنسبة وانما

جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف

من احكام المعربات فى التعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب وتاثيرها في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس ثم سمي به احد رواة القراء لجودة قراءته وقيل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرطها لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لانصرف لعدم علميته في العجمية وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او الزيادة على الثلثة اي ثلثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا التفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المص لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث المعنوي فان له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية السببين الآخرين لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما فلا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما

لوجود الشرط الثاني فيهما فان في ششتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفرع

بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصراف نوح لانه

متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء

عليهم السلام ممتنعة من الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا

كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود

قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام السببين شرطه اي شرط قيامه مقام

السببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان

او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها

في بعض الصور تنتهي تكسيرا فانتهى تكسير المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان تجمع

جمع السلامة كما تجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترط

لتكون صيغة مصونة عن قبول التغير فتؤثر بغير هاء منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف والمراد بها

تاء التانيث باعتبار ما يؤل اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير

لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات ككراهية فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى

الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعيته فتور واحتاج الى اخراج نحو حذاري فانه مفرد محض ليس جمعا

لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع حذارى وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان

بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بهاء

فاما ما كان بغير هاء فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح

مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فراذنة وامثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع

الا انه منصرف فلفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب

سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كاسامة علم الجنس للاسد

فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط الجمعية فينبغي ان يكون

منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية

بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع

مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة

في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة

والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف في

التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف

لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك

اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد نقضتم

الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل

فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف

في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على

قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل

حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها

من حيث الوزن وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان

تكون حقيقة وحكما فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على

الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة

تقديرا او فرضا فانه لما وجد غير منصرف من قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قد حفظا

لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على

سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف

فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع فيحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص

على فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض

اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءتني جوار ومررت بجوار

كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال

في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر

فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال

المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في

قولك جاءتني جوارٍ جواريٌ بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال

على هذا الاصل ثم سقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ على وزن سلامٍ وكلامٍ فلم يبق على

صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك

وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف

بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف

عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة

بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رأيت

جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ تكون الياء مفتوحة في حالة

الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه اعلال واما في حالة الرفع فاصل جوارٍ جواريُ بالضمة بلا تنوين حذفت

الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة

واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر

واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم وبصري علمين شرطه العلمية ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر في

منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه

ما يضاده اعني منع الصرف كالاسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات
نحو تابط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية لان التسمية بها انما هي
لدلالتها على قصة مخصوصة فلو تطرق اليها التغير يمكن ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل
المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف رح
ان يقول ان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل
خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام
المشتملة على الاسناد فلم يذكرها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم
لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة فجعلا اسما واحدا من غير ان يقصد
بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرها الالف والنون المعدودتان من اسباب منع الصرف
تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما الفي التانيث
في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما لكونهما مزيدتين
وفرعيتهما للمزيد عليه واما لمشابهتهما لالفي التانيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانتا
في اسم يعني ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل
على ذات ما ملحوظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول
يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة

فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او لم يمتنع دخول التاء فيتحقق شبههما بالفي التانيث كعمران او كانتا في صفة فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول التاء عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ولذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ومن ثمه اي ومن اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة و دون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة وزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية به اي بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من

اسم متفرع على مجموع الشرطين فلا بد ان يعتبر الاشارة المفهومة من كلمة ثم الى المجموع فالاول نظرا الى وجودهما والثاني نظرا الى

الفعل كشمّر على صيغة الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك بذّر
للماء وعثّر لموضع وخضّم لرجل فهذه افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقّم اسم لصبغ معروف وهو
العندم وشلّم علما للموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص
ومثل ضُرِب على البناء للمفعول اذا جعل علما للشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل
وانما قيدنا بالبناء للمفعول لانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل مع انه لم يذهب الى منع صرفه
الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اي في اول وزن الفعل
او اول ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زائد من حروف اتين
كزيادته اي مثل زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل غير قابل اي حال كون
وزن الفعل او ما كان على وزنه غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم
عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا وبالاعتبار الذي امتنع من الصرف
لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجيء التاء
في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله امتنع من الصرف
بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية ومن ثم اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر
عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء بمجيء يعملة
للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف

بالسببية كصحراء مع اشتراط تأنيث الجمع واحترز بذلك عما تجامع الفي التانيث وصيغة منتهى الجموع فان
كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يؤول العلم بواحد من
الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورايت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف
المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق صرف لما تبين اي
ظهر حين تبين اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها اي العلمية لا تجامع مؤثرة
الا ما اي السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه وذلك في التانيث بالتاء لفظا او
معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية
الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي لا تجامع غير ما هي
شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا
فيهما كما في ثلث واحمر وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء
على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون معهما اي
لا يوجد شيء من الاثر الذي بين مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط
فاذا نكر غير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب من حيث هو
سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية
بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببية فلا يبقى فيه سبب من

حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العدل و وزن الفعل
هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اِصْمِت بكسرتين علما للمفازة من اوزان
الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صَمَتَ يَصْمُتُ وقياسه ان يجيء بضمتين فلما
جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اِصمِت
بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم
تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي
في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج
الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا اقتضاء لوجود السببين في اصمت وراء العدل
وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة
على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ
سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله
اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك
في انصراف مثل احمر علما اذا نكر والمراد بمثل احمر ما كان معنى الوصفية
فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع
فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك

افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية

فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من

التفضيلية اعتبار للصفة الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية

الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق فيه مانع من اعتبار الوصفية

فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل او الالف والنون المزيدتين

فان قلت لما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية ولا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها

وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود

وارقم مع زوال الوصفية عنهما حينئذ وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي

فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم اسم للحية التي فيها سواد و

بياض وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت

بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل

لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل او الالف والنون وهذا القول اظهر

ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا

فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اي سيبويه

من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل

مرضي عند المص لهذا الوجه ايضا ... قوله ولا يلزمه باب حاتم اي اعتبار الوصفية في باب حاتم هذا جواب عن الزام الاخفش

وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية
لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين اعني الوصفية والعلمية
فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت
الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة
والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف
مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد
وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي
باب غير المنصرف باللام اي بدخول اللام لتعريف عليه او بالاضافة اي اضافته الى غيره
ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون
بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا ولكن النحاة خلاف في ان هذا الاسم
في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم الصرف فيه انما كان
لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت
جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة
ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما
هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر

فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا

باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احدهما كان منصرفا

وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا معا كما في ابراهيم وان

لم يكن شرطا كما في احمر زالت احدهما وان لم تكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا اعول

انما عرفت المنصرف وغير المنصرف المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع

هذا الجمع مطردا وصفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سبحلات اى ضخمات وكالايام الخاليات

هو اى المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل اى اسم

اشتمل على علم الفاعلية اى علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم

عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اي بمعنى الرفع المحلي انه في

محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا فلكيف تخصيص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو بحث مشلاعن احوال

الفاعل او كان مضمرا متصلا كما يجيء فمنه اى من المرفوع وهو ما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه

لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي الاصل في الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل

اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم

جامدا او مشتقا فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اى الفاعل ما

اى اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل

ولان كلا نوعي الجملة من الانشاء والخبر يمشي في الجملة الفعلية من غير احتياج الى القرينة بخلاف الجملة الاسمية فانها في الانشاء

لو وقع محكوما عليه لا يكون الا بالمشتق وعامل المصدر لا يكون محكوما بل مسندا اليه ١٢ ت قوله اى اسم الخ لا وجعلنا خبره التعميم عن قوله ما اشتمل وانما فسر كلمة ما بالاسم لانه المتبادر بعد العلم

واما الاول فلان الفعل لتقوى من شبه الفعل فاذا كان التقديم هيهنا اصلا كان في فاعل شبه الفعل بالطريق الاول فتامل ١٢ تاشكندى

بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي شبه الفعل في العمل واشتقاق فذلك ليتناول الفاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول ثم الاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمص واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه

اسكان اللام في ضربت دليل انى على جزئية الفاعل الخ وهو الذي يلزم من العلم بالقطع المطول ١٢ ح

لئلا يلزم توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك اي لأجل ان الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل
على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا
يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا
لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا
للاخفش وابن جني وتمسكهما في ذلك قول الشاعر شعر جزى ربه عني عدي ابن حاتم جزاء الكلاب
العاويات وقد فعل واجيب بان هذا ضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانا لا نسلم
ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى
الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل
المتقدم ذكره صريحا في ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر
الدال عليهما لا بالوضع اذ لا نعهد ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد عليه ان الاعراب
مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى
او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول
متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها
بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا
وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما

والقرينة فلتحترز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قولنا ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قولنا ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر لانقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فقيل ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو واذ الحصر انما هو في ما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة كل واحد منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل لانقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله به بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تاخيره

اي تاخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار

قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب

واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال الانفصال

بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه

حينئذ يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة

على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا في مثل زيد اي فيما كان جوابا لسوال محقق

لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان تقول زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان تقول قام

زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف احد جزئيها وهو اقل في

الحذف واعلى اولى ولذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسوال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن

نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي

عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السوال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية

ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق لضارع اي يبكيه

من ذل او تحير من مقاومة الخصماء لانه كان ظهير العجزة والاذلاء وآخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح

والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس

كلواقح جمع ملقحة وما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من يسال بغير وسيلة

صاحب المحقق التفتازاني في بحث لو الشرطية وليطلع على التقدير بين يدي ما عدل عنه اليه استحضار الصورة وذلك الامر العائد نحو

وعمل الاخير في الاسم الظاهر ولو كان فيه ثلثة من افراد التنازع لزم التشريك البتة وبهذا اندفع ما يقال في وقت تنازع الافعال

من اجل اهلاك المهلكات بآلته وما يتوسل الى تحصيل المال لانه كان معطى السائلين بغير سؤالهم وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعينه فيجوز حذفه او وجوبا اي حذفا واجبا مثل قوله تعالى

وان احد من المشركين استجارك اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد فتقدير الآية ان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده في مثل نعم جوابا لمن قال قام زيد اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما قدرت الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان او التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه وقصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على

اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اي اسما ظاهرا واقعا بعدهما اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما او المتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فحينئذ لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المصنف بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان

55

متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربتُ واكرمتُ زيداً وقد يكون تنازعهما في الفاعلية
والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر
فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيدٌ عمراً وليس هذا اقساما ثامن التنازع
بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم
الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل
للاولين فقوله مختلفين تخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعاً
في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا
كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحداً وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ
فعل من المثال الاول وفعل من المثال الثاني حصل مثال للقسم الثالث وذلك يتصور على وجوه
كثيرة مثل ضربني وضربت زيداً واكرمني واكرمت زيداً وضربني واكرمت زيداً واكرمني و
ضربت زيداً وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعاً فيختار النحاة البصريون اعمال
الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول اي اعمال
الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل
الثاني كما هو مذهب البصريين وهذا لانه المذهب المختار الاكثر استعمالاً
اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار

قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم
الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير
يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل
الا اذا اسند شيء مسنده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر
ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي
وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني
عند اقتضاء الاول للفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف
الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني للفاعل اضمرته وان اقتضى
المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرماني الزيدان ولا يلزم حينئذ محذور وقيل روي عنه
تشريك الرافعين واضماره بعد الظاهر كما في صورة تاخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني
واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر
وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت
اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز
اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين
اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيدا اذا جعلت

قوله معيشة المعيشة زندگانی وآنچه بآن زندگانی کنند والمراد ههنا ۱۲ غف

زيدٌ فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميراً راجعاً الى زيد لتقدمه رتبةً فلا محذور فيه حينئذ لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبةً بل لفظاً فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير حينئذ راجعاً الى لفظ متقدم رتبةً كما تقول ضربني واكرمته زيدٌ الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً حيث اُعمل حسبني فجُعل الزيدان فاعلاً له ومنطلقاً مفعولاً له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفرداً خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقاً ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني ايجاداً الا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولاً مفرداً والثاني مفعولاً مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع واما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس شعر

ولو انما اسعى لادنى معيشة ✣ كفاني ولم اطلب قليل من المال ✣

حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد

وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذي
هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل
بتساوي الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين وقال وقول امرئ القيس كفاني
ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه
كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية
قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لو تجعل مدخولها المثبت شرطا كان
او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب
محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعني قوله شعر ولكنما اسعى لمجد مؤثل
وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وحينئذ يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني
قليل من المال ولكني اطلب المجد الاثيل الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اي
مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ
حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا
كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة
كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد
الفعل او شبهه اليه وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله

ليس كالاحتياج اليه ١٢ اصل

واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلاً ان تعين صيغة الفعل الى فُعِلَ اى الى الماضى المجهول او يُفعَلُ اى الى المضارع المجهول فيتناول مثل افتُعِلَ واستُفعِلَ يُفتَعَلُ ويُستَفعَلُ وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثانى من مفعولى باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسناداً تاماً فلو اسند الفعل اليه لايكون اسناده الا تاماً فلزم كونه مسنداً ومسنداً اليه معاً مع كون كل من الاسنادين تاماً بخلاف اعجبنى ضرب زيد عمرو الان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت لان حكمه حكم المفعول الثانى من باب علمت فى كونه مسنداً والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك اى كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اى كالمفعول الثانى والثالث من باب علمت واعلمت فى انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التى اصلها العطف وهى دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولاً معه واذا وجد المفعول به فى الكلام مع غيره من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين المفعول به له اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل فى توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلاً كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب

بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضُرِبَ زيدٌ باقامة المفعول به مقام

الفاعل يومُ الجمعة ظرف زمان امامَ الامير ظرف مكان ضربٌ شديدٌ المفعول المطلق

للنوع بحسب الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد

مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل قيم مقام الفاعل

مثلها فتعين زيد وان لم يكن اي وان لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع

ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت

اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول

الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي آخذ نحو أُعطِيَ زيدٌ درهمًا

مع جواز أُعطِيَ درهمٌ زيدًا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول

نحو أُعطِيَ زيدٌ عمرًا ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات

او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما

واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظًا وتقديرًا ليتناول

نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد

فيه عامل لفظي اصلًا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي

كاسمي انّ وكانّ وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج

الاعلى لغة يتعاقبون فيكم الملائكة لكن اذا استعمل المصدر وازيد به معنى الصفة مثل عدل الزيدون يجوز فيه الامران افلا يلزم المطابقة

عنه مثل تحسبك درهم مسند اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما

لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي

الواقعة بعد حرف النفي كما ولا او الف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز

الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر ع فخير

نحن عند الناس منكم ٭ فخير مبتدأ او نحن فاعله ولم يجعل خيرا خبرا عن نحن لئلا يفصل بين اسم التفضيل و

معموله الذي هو من باجنبي وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء

رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى أراغب انت

عن آلهتي يا ابراهيم واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان

ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ

وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان

مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام

اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو

اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا جاز الامران

كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها يسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة

خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور احدها اقائمان الزيدان ويتعين حينئذ ان يكون

الزيدان مبتدأ واقائمان خبر مقدما عليه وثانيتها اقائم الزيدان وتعيين حينئذ ان يكون الزيدان

فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثتها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت في الخبر هو المجرد

اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في

يضرب يد انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي ما يوقع به الاسناد

واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة

في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ ولك ان تقول المراد المسند به الى

المبتدأ او تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ وعلى التقديرين تخرج به القسم الثاني

من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر

هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او يسند اليه شيء فمعنى الابتداء

عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء

عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر وقال الآخرون ان كل واحد

من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل

المبتدأ اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر

لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات مقدمة على احوالها ومن

اي ومن اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد

ان يلاحظ على انه حال من احوالها ولهذا لو قيل شاء اذا وقع خبرا بالاسم نحو زيد اضربه اي مقول في حقه ذلك كذا

الاحتمال والاشتباه اذا اراد واحدا من الجماعة من غير تعيين كما في النكرة الواقعة في الاثبات كرجل فانه يحتمل ان يكون زيدا وعمرا وغيره

مع كون الضمير عائدا الى زيد المتاخر لفظا المتقدم رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى معينا والمطلب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فيقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر حيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ وخير خبره ومثل قولك أرجل في الدار أم امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكانه قال أي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصيصه بما تخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما تخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة

٦٣

لكونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت رجل قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام وعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد وقد يكون خيرا كما اذا كان مجيء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجيء عدو والمهر لنباح غير معتاد متشائم به فيكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثة وتمثيل في الدار رجل والتخصيص بتقديم الخبر لانه لو قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك تخصيصه بالنسبة الى المتكلم لان اصله سلمت سلاما عليك فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من جهتي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون

جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم او فعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة [نحو زيد في الدار] [خبرية او انشائية]

الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضى الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة [لانه كلام تام]

الواقعة خبرا عن المبتدأ من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او

غيره كاللام في نعم الرجل زيد او وضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة او كون الخبر تفسيرا للمبتدأ

نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ضمير القيام قرينة نحو البر الكر بستين والسمن

منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بائع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا

اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على

انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مأول بالجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل [فانه يوافق الظرف في الاحكام]

يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه

يصير حينئذ مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في

العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في [واتفق النحاة عليه]

الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما

اشار اليه بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب

له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب حينئذ تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك [اي صدر الكلام]

فان من مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه ا زيد ابوك

ام ذاك ابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة

ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اى المبتدأ

والخبر معرفتين متساويتين فى التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ

والآخر خبراً نحو زيد المنطلق او كانا متساويين فى اصل التخصيص لا فى قدره حتى لو قيل غلام

رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منى افضل منك رفعاً للاشتباه او كان

الخبر فعلاً له اى للمبتدأ احتراز عما لا يكون فعلاً له كما فى قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب

فيه تقديم المبتدأ لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه

اى تقديم المبتدأ على الخبر فى هذه الصور اما فى الصور الاول فلما ذكرنا واما فى الصورة

الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفرداً مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد يلتبس

المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعاً فانه اذا قيل فى مثل

الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان

والزيدون بدلاً عن الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على

قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء فى

ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اى الذى ليس بجملة صورة سواء كان

بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ماله صدر الكلام اى معنى وجب له صدر الكلام

قوله لامكان وجواز الحمل على سبق اللسان لان صدر الكلام موقع ان المكسورة

كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا تبطل بتاخيره صدارته فانه صدر الكلام لتصدره في جملته او كان الخبر بتقديمه مصححاله اى للمبتدأ اى مجوزا لكونه مبتدأ فبتقديمه يصح وقوعه مبتدأ مثل في الدار رجل فان في الدار خبر تخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقى المبتدأ نكرة غير مخصوصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اى كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعيته بمنع سعيا تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدأ راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق المجرور بالجار او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتدأ اذ في تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها وفي الكتابة مثل عندى انك قائم وجب تقديمه اى تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرنا

وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل

٦٩

وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل وأما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فإنهما في

الحقيقة خبر واحد أي مز وفي هذه الصورة ترك العطف أولى ونظر بعض النحاة إلى صورة التعدد

جوّز العطف ولا يعدان يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لأن التعدد بالعاطف

لا خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما وأيضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه

ولهذا أورد في أمثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد أعم فالاقتصار عليه لذلك وقد

يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الأول للثاني أو للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن

الله فيشبه المبتدأ ثم الشرط في سببية للخبر كسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح

عدم دخوله فيه نظرا إلى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط وأما إذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في

اللفظ فيجب دخول الفاء فيه وأما إذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدأ

المتضمن معنى الشرط إما الاسم الموصول بفعل أو ظرف أي الذي جعلت صلته جملة فعلية

أو ظرفية مؤولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وإنما اشترط أن تكون صلته فعلا أو ظرفا

مؤولا بالفعل ليتأكد مشابهته الشرط لأن الشرط لا يكون إلا فعلا أو في حكم الاسم الموصول

المذكور الاسم الموصوف به أو النكرة الموصوفة بهما أي بأحدهما وفي حكمها الاسم

المضاف إليها مثل الذي يأتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل أو الذي

في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم وأما مثال الاسم الموصوف

مطابقة العائد إلى المعطوف والمعطوف عليه مفوضة إلى ما يقصده المتكلم من إفراد وتثنية وكان المقصود ههنا الإفراد كما يدل عليه قوله

٢٤ قوله أو الذي ليست لفظة أو للترديد بل للتخيير بين العبارتين ١٢ غف

بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ومثل كل رجل

يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل أو كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف

فله درهم واما مثال للاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل

يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ

الذي يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة

المبتدأ او الخبر للشرط والجزاء وليت ولعل تزيلان تلك المشابهة لانهما تخرجان الكلام من الخبرية

الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال

ليت او لعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق

فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل مطلقا

ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه

إنّ المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها

لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا

وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ فان قيل قد الحق بعضهم أنّ المفتوحة ولكنّ بليت ولعل فما

وجه تخصيص إنّ المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق إنّ بهما هو سيبويه فاعتد

بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم نذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما

القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع إنّ المكسورة عن دخول الفاء على

الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع أنّ المفتوحة ولكنّ عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا

أنّما غنمتم من شيء فأنّ لله خمسه وقول الشاعر شعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكنّ

ما يقضى فسوف يكون + وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية أو عقلية جوازا أي

حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه إذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله أهل الحمد أي هو أهل

الحمد وإنما وجب حذفه ليعلم أنه كان في الأصل صفة فقطع لقصد المدح أو الذم أو

غير ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب حذفه أيضا عند من قال في نعم الرجل زيد

إنّ تقديره هو زيد كقول المستهل أي المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف في قول المستهل

المبصر للهلال الرافع صوته عند إبصاره الهلال والله أي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية

وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لأن مقصود المستهل تعيين شيء بالإشارة والحكم عليه

بالهلالية ليتوجه إليه الناظرون ويروه كما يراه وإنما أتى بالقسم جريا على عادة المستهلين على النبأ

ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا أي حذفا جائزا لقيام قرينة

من غير إقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فإذا السبع

فإن تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فإذا

السبع واقف على أن يكون إذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده أي ففي

مع وجود القرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل وهو الاخبار عن الضرب مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله فيجب

وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبًا اي حذفا واجبا فيما التزم
اي في تركيب التزم في موضعه اي موضع الخبر غيره اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على
ما ذكره المص اولها المبتدأ الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود
لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا
فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان خاصا فلا
يجب حذفه كما في قوله شعر ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد
هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم الواقع بعدها فاعل لفعل مقدر اي لولا وجد
زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صورة
او تاويلا منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافا
الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابي راجلا وضربي زيدا قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل
ضربي زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا
واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل
اذا كان قائما فحذف حاصل كما تحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان
قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية
فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضي

هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا ايلابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا ايلابسني قائما اذا كانت عن الفاعل ولي ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا ايلابس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة كما تقول الذي ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا فعلى هذا يكون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل فجعل قائما من متعلقات المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثانيها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف

٧٣

لان المطابق للافراد والجملة والتنكير والتعريف تتحصل الخبر نوعا لان الحيوان بالناطق تتحصل نوعا بخلاف كونه واحدا او متعددا او

وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله **خبر ان واخواتها** اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهي ان وكان ولكن وليت ولعل **وهو** مرفوع بهذه الحروف ولا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء عملت رفعا ونصبا **هو** اي خبر ان واخواتها **المسند** الى شيء آخر **بعد دخول** احد **هذه الحروف** عليها فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لاحداث اثر فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما دخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم مثل قائم في ان زيدا قائم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف **وامره** كامر **خبر المبتدأ** اي حكمه كحكم خبر المبتدأ في اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا

ومتعددًا ومثبتًا ومحذوفًا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف

الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان يصح كونه خبرًا لوجود شرائطه وانتفاء موانعه

ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبرًا للمبتدأ يصح ان يقع خبرًا لباب ان حتى يرد

انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدًا وان من اباك

لبطلان صدارة اين ومن ان لم يقدما على ان وبطلان صدارة ان ان قدما عليه ١٢

الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز

تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه الحروف

فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي

للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على

المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول

كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا اذا كان الخبر

ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان

حكمه اذا حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى إِنَّ

إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ

لَسِحْرًا وَإِنَّ مِنَ الشِّعْرِ لَحِكْمَةً وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها

خبر لا التي لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا

قوله اي لنفي صفته اذ نفي الجنس والذات بدون ملاحظة الصفة غير معقول فلا في نحو قولك لا رجل موجود

قوله وعلى التقديرين الخ فالصفة في هذه المادة مرفوعة باعتبار محل الرجل لان الرجل مبني مرفوع محلا ١٢ رحمن

لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند الى شيء آخر هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اي بعد دخول لا فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف وانما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب او المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا تعملان

عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند اليه بعد دخولها يخرج به غير اسم ما ولا

وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل

افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانها تعمل في

النكرة والمعرفة هذه لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد

دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو

اي عمل ليس في لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهته لا بليس لان ليس لنفي

الحال ولا ليست كذلك فانها للنفي مطلقا بخلاف ما فانها ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا

على مورد السماع نحو قوله شعر من صد عن نيرانها + فانا ابن قيس لا براح اي

براح لي ولا يجوز ان تكون لنفي الجنس لانها اذا كانت لنفي الجنس لا يجوز فيما بعد الرفع

ما لم تتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات

ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض

بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات

لكثرتها وخفة النصب فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية

قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم

مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا

مصاحبته مع اصل المرفوعات وهو الفاعل حتى يتضح موقعه فناسب ذكرها بعد ذكر المرفوعات احق قوله قد تبين الخ

مما یشتمل علیہ الخ ای لیس مما یقصد اشتمال معنی الفعل علیہ و یعتبر ولیس المراد انہ لا یشتمل علیہ معنی الفعل اصلا اذ یدل علیہ ۱۲

مسلمات وایاک ومسلمین مسلمین فمنہ ای فمن المنصوب او مما اشتمل علی علم المفعولیۃ

المفعول المطلق سمی بہ لصحۃ اطلاق صیغۃ المفعول علیہ من غیر تقییدہ

(الاضافۃ للبیان ۱۲)

بالباء او فی او مع او اللام بخلاف المفاعیل الاربعۃ الباقیۃ فانہ لا یصح اطلاق

صیغۃ المفعول علیہا الا بعد تقییدہا بواحدۃ منہا فیقال المفعول بہ او فیہ او معہ

او لہ وھو ای المفعول المطلق اسم ما فعلہ فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل

ایاہ قیامہ بہ بحیث یصح اسنادہ الیہ لا ان یکون مؤثرا فیہ موجدا ایاہ فلا یرد

(نفیا او اثباتا ۱۲)

علیہ مثل مات موتا وجسم جسامۃ وشرف شرفا واسما زید لفظ الاسم لان ما فعلہ

الفاعل ہو للمعنی والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ویدخل فیہ المصادر کلہا

مذکور صفۃ للفعل وھو اعم من ان یکون مذکورا حقیقۃ کما اذا کان مذکورا بعینہ نحو

ضربتہ ضربا او حکما کما اذا کان مقدرا نحو فضرب الرقاب واسما فیہ معنی

(فانہ مذکور حقیقۃ ۱۲ رحمن)

الفعل نحو ضارب ضربا وخرج بہ المصادر التی لم یذکر فعلہا لا حقیقۃ ولا حکما نحو الضرب

واقع علی زید بمعناہ صفۃ ثانیۃ للفعل ولیس المراد بہ ان الفعل کائن بمعنی

(اسم ۱۲)

ذلک الاسم فان معنی الاسم جزء معناہ بل المراد ان معنی الفعل یشتمل علیہ

اشتمال الکل علی الجزء فخرج بہ مثل تادیبا فی قولک ضربتہ تادیبا فانہ

(لا اشتمال الملزوم علی اللازم او غیرہ ۱۲)

وان کان مما فعلہ فاعل فعل مذکور لکنہ لیس مما یشتمل علیہ معنی الفعل

(متصلۃ ۱۲)

وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما

كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك

ان معنى الفعل مشتمل عليها حينئذ وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة

فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق

واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول

مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل

على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا

وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما فهم من

الفعل وللنوع ان دل على بعض انواعه وللعدد ان دل على عدده مثل

جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي

للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية

والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به

النوع او العدد بخلاف اخويه اللذين هما النوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات

بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغاير اللفظ

فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو

ص لانه دال على الماهية المعراة عن التعدد كما هو الظاهر اشارة الى نفي الاشعار عنه على التعدد فضلا عن ان يكون التعدد مدلوله

بغير لفظه يحتمل ان يكون بمعنى بدون لفظه لان الغير جاء بهذا المعنى ولا يجوز ان يراد بهذا المعنى فيه لذكر المذكور في التعريف ۱۲ رحمن **قوله** قعدت قد يفرق بين القعود والجلوس ان

قوله اي من هذه المواضع النحو داله ذا شارح من الموصول المفعول ثم قدر المضاف وهو الموضع اما تقدير المضاف

أَنْبَتَهُ اللّٰهُ نَبَاتًا وَسِيبَوَيْهِ يُقَدِّرُ لَهُ عَامِلًا مِنْ بَابِهِ اي قعدت وجلست جلوسًا وانبته الله

نباتًا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازًا كقولك لمن

قدم من سفره خيرَ مَقْدَمٍ اي قَدِمْتَ قُدُومًا خيرَ مَقْدَمٍ فخير اسم تفضيل ومصدرية

باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه وَوُجُوبًا اي

حذفا واجبا سماعًا اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سَقْيًا

اي سقاك الله سَقْيًا وَرَعْيًا اي رعاك الله رَعْيًا وَخَيْبَةً اي خاب خيبة من خاب

الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وَجَدْعًا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن

والشفة واليد وَحَمْدًا اي حمدت حمدا وَشُكْرًا اي شكرت شكرا

وَعَجَبًا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة

في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا حمدت

الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء

وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد

يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسًا اي حذفا قياسيا يعلم له

ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اي من هذه المواضع

موضع ما وقع اي مفعول مطلق وقع مُثْبَتًا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد

لغيره نحو ما زيد الا سيراً لا يجب حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه
او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه اي عن ذلك
الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيراً او انما سرت سيراً لا يكون
منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه لانه لو كان خبراً
عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعاً على الخبرية او وقع المفعول المطلق
مكرراً اي في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبراً عنه فلا يرد نحو دكت الارض
دكاً دكاً وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبراً عنه
نحو ما انت الا سيراً اي تسير سيراً او ما انت الا سير البريد اي تسير
سير البريد هذا مثالان لما وقع مثبتاً بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيهاً على
ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدأ والى
ما يشبه به فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيراً اي تسير سيراً
مثال لما وقع بعد معنى نفي وزيد سيراً سيراً اي يسير سيراً مثال لما وقع
مكرراً ومنها اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع
اي موضع مفعول مطلق وقع تفصيلاً لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة
مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان

81

الانواعِ المحتملة مثل قوله تعالٰى فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَاِمَّا مَنًّا بَعْدُ ای بعد شد الوثاقِ

وَاِمَّا فِدَاءً فقوله فَشُدُّوا الوثاق جملة مضمونها شَدُّ الوَثَاقِ وَالغرض المطلوب من

شد الوثاق اِمَّا المَنُّ او الفداء ففصّل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فَاِمَّا مَنًّا

بَعْدُ وَاِمَّا فِدَاءً ای اِمَّا تَمُنُّونَ مَنًّا بعد الشدّ واما تُفْدُونَ فداءً ومنها ای من تلك

المواضع ما وقع ای موضع مفعول مطلقٍ وقع للتشبيه ای لان يُشَبَّه به

امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوتٌ صوتٌ حسنٌ لانه لم يقع للتشبيه علاجًا ای حال

كونه دالًّا على فعلٍ من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد ذكاءٌ ذكاءُ الصلحاء لان

الذكاء ليس من افعال الجوارح بعد جملةٍ واحترز به عن نحو صوتُ زيدٍ صوتُ حمارٍ

مشتملةٍ تلك الجملة على اسمٍ كائنٍ بمعناه ای بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو

مررت بزيد فاذا له ضربٌ صوتُ حمارٍ وعلى صاحبه ای صاحب ذلك الاسم ای

الذی قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوتٌ صوتُ حمارٍ نحو مررت

به فاذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ ای يُصَوِّتُ صوتَ حمارٍ من صات الشیءُ صوتًا بمعنى صَوَّتَ

تصويتًا فصوتَ حمارٍ مصدرٌ وقع للتشبيه علاجًا بعد جملةٍ هی قوله له صوتٌ وهی مشتملة

على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوتٌ ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير

المجرور فی قوله له ونحو مررت به فاذا له صُرَاخٌ صُرَاخَ الثكلى ای يَصْرُخُ صُرَاخَ الثكلى

وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اي لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه الالف عدة من قيد الاضافة

لانه وقع عليه فعل الفاعل او تقرير الجواب ان المراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الحقيقي او الحكمي فلا بد حينئذ ان يكون ١٢

اى مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اى رجعا

مكررا كثيرا او فى جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله

ألبّ لك إلبابين اى اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكانى اقامة كثيرة متتالية

فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثى بحذف زوائده ثم حذف حرف

الجر من المفعول واضيف المصدر اليه وجوز ان يكون من لبّ بالمكان بمعنى الب فلا يكون

محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اى اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك

اعانة الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اى شئ

اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر الاسم اكتفاء بما سبق فى المفعول المطلق والمراد

بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون فى ضربت زيدا ان

الضرب واقع على زيد ولا يقولون فى مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به فخرج

به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال فى واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه وخرج

المفعول المطلق بما يفهم من مغايرة لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل

الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد فى ضرب زيد على صيغة

المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطى زيد درهما فانه يصدق على درهما

انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمى المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله فى حكم الفاعل

الفاعل عليه بل وقع عليه فعل المفعول وتقرير الجواب ظاهر من كلامه قدس سره الرحمن

ومما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت
زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير
المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما او
متاخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى استفهام او
شرط نحو من رأيت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه في حيز
ان نحو من الراي ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام
قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف
الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة
الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب
الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب
الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة
محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ
ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد
واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ماهولا معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب
ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة

المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء و يا جبال و يا ارض فانها نزلت او لا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء و قصد نداؤها فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى و قصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى و لهذا افرد المصنف احكامه بالذكر فيما بعد و فيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه و تقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل و قيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا و ايا و هيا و اي و الهمزة و احترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اي طلبا لفظيا بان تكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان تكون آلة مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اي نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد و المقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا و انتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به و ناصبه

الفعل المقدر واصل یا زیدُ ادعو زیدًا فحذف الفعل حذفًا لازمًا لکثرة استعماله ولدلالة حرف النداء علیه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علی فی بعض کلامه اِنّ یا واخواتها اسماء الافعال فعلی هذین المذهبین لایکون من هذا الباب ای مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلی المذاهب کلها مثل یا زید جملة ولیس المنادی احد جزئی الجملة فعند سیبویه جزءا الجملة ای الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئی الجملة ای الفعل والفاعل مقدر وعند ابی علی احد جزئیها اسم الفعل والآخر ضمیر مستتر فیه ویبنی ای المنادی قدم بیان البناء والخفض والفتح علی النصب لقلتها بالنسبة الی النصب ولطلب الاختصار فی بیان النصب بقوله وینصب ما سواهما علی ما یرفع به ای علی الضمة او الالف او الواو التی یرفع بها المنادی فی غیر صورة النداء او الفعل مسند الی الجار والمجرور اعنی به ولا ضمیر فیه وارجاع الضمیر الی الاسم غیر ملائم لسوق الکلام ان کان ای المنادی مفردًا ای لایکون مضافا ولا شبه مضاف وهو کل اسم لایتم معناه الا بانضمام امر آخر الیه معرفة قبل النداء او بعده وانما بنی المفرد المعرفة لوقوعه موقع الکاف الاسمیة المشابهة لفظا ومعنی لکاف الخطاب الحرفیة وکونه مثلها افرادا وتعریفا وذلک لان یا زید بمنزلة ادعوک وهذه

یا للمظلوم الا ان المستغاث یصیر متعددا فلا بد حینئذ من فتح اللام لیتعین انه مستغاث

الکاف ککاف ذلک لفظاً ومعنیً وانما قلنا ذلک لان الاسم لا یبنی الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا یبنی لمشابهة الاسم المبنی مثل یا زید ویا رجل مثالان لما هو مبنی علی الضمة او لهما معرفة قبل النداء وثانیهما معرفة بعد النداء ویا زیدان مثال المبنی علی الالف ویا زیدون مثال المبنی علی الواو ویخفض ای یجر المنادی بلام الاستغاثة ای بلام تدخله وقت الاستغاثة وهی لام التخصیص ادخلت علی المستغاث لانه مخصوص من بین امثاله بالدعاء مثل یا لزید وانما فتحت لئلا یلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو یا للمظلوم ای یا لقوم فانه لو لم تفتح لام المستغاث لم نعلم ان المظلوم فی هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم ینعکس الامر لان المنادی المستغاث واقع موقع کاف الضمیر التی تفتح لام الجر معها نحو لک بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمیر فان عطفت علی المستغاث بغیر یا نحو یا لزید ولعمرو کسرت لام المعطوف لان الفرق بینه وبین المستغاث له حاصل بعطفه علی المستغاث وان عطفت مع یا فلا بد من فتح لام المعطوف ایضا نحو یا لزید ویا لعمرو وانما اعرب المنادی بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه کانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته بالحرف فاعرب علی ما هو الاصل فیه قیل قد یخفض المنادی بلامی التعجب والتهدید ایضا فلام التعجب نحو

۸۸

بلام یدخل علی المنادی وقت التعجب او وقت تهدید فالاضافة فی ح ملابسة

يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لأقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما وكيف يصدق

قوله فيما بعده وينصب ما سواهما كليا واجب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان

المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فيتقيم منه ويستريح من الم خصومته و

المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضى منه التعجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه

آخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس للماء ولا الدواهي

وانما المراد يا قوم او يا هولاء تعجبوا للماء وللدواهي ولا تخفى عليك ان القول بحذف

المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها

حينئذ كما هو الظاهر مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها

اي الف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه

حينئذ لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما

مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اي وينصب

بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع

اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف

النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وما غيره مغير عن حاله

وما سوى المفرد المعرفة اما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف

او الفتح من جهة الالف فلا تجيء ان غلامي معرب تقديرا مع ان الياء يقتضي الكسرة ١٢ قوله فلا يحسن اي

٨٩

عدم مشابهته في الاطواد المتغيرة لا في البناء ١٢ قوله وما غيره آه اي ليس ههنا شيء هو كان مغير النداء عن حاله فما نافية قوله مغير فاعل الغير الضمير المتصل في النداء بخلاف المنادى

واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا
يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف
مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا
بقول الاعمى غير معين اي رجلا غير معين وفي هذا التوقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوب لا محل
المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المصنف لهذا
القسم مثالا لو حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثاله
على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من ان
يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها امثال لما سوى المستغاث
ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفردة حقيقة او حكما
انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيد بالمبني بكونه على ما يرفع به
لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه لان المتبوع مبني على الفتح و
قيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة
المعنوية وحينئذ لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان تكون مفردة حقيقة بان
لا تكون مضافة معنوية ولا لفظية ولا شبه مضاف او حكما بان تكون مضافة لفظية
او شبهة بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانتا في حكم المفردة

لئلا تدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية والشبيه بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع و النصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المص ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه و تنصب حملا على محله لان حق تابع المنادى المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية مثل يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد هو استاذ سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة

91

اذا كان مضافا او شبيها به او نكرة محضة ١٢ رحمن

حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك
الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القاري المقدم على الخليل يختار فيه
النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى
مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان
المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس
مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن
المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي
فابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف
على المفردة اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها
اذ لو وقعت منادى تنصب نصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل
يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان
ولا يجئ المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف
بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر
من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم
كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود

بالذكر والاول كالتوطية لذكره المعطوف المخصوص منادى مستقل فى الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اى حال كون كل واحد منهما مطلقا فى هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المنبئ عن جواز الضمة فان جواز الضمة لا يكون الا فى المبنى على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحوق بها اعنى ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اى حال كون ذلك الابن مضافا الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم كما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التى هى حركته الاصلية لكونه مفعولا به واذا نودى المعرف باللام اى اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اى مع ها التنبيه بين حرف النداء

والمنادى المعرف باللام تحرزاً عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل
بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معاً والتزموا يعني العرب
رفع الرجل مثلاً وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اى
الرجل مثلاً هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه لتكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية
التي هي علامة المنادى فتدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة
جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم نذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك
القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اى التزموا رفع توابع الرجل
مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال
لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى
المبني وقالوا بناءً على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع
امرين احدهما كون اللام عوضاً عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله
الاله فحذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه
ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة
واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضاً عن
محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضاً عن الهمزة لان اصله

الأناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا الناس ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قوله شعر من اجلك يا التي تيمت قلبي + وانت بخيلة بالوصل عني + لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قوله ع فيا الغلامان اللذان فرّا + لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا في لك اي وجاز لك

في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي ثم اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم + لا يلقينكم في سوءة عمر + البيت لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني

٩٥

لكنها توقف عليها بالهاء لانها عوض عن زائد بخلاف بنت لان تاءها عوض عن اصل ان قلت كيف جاز الحاق تاء التانيث

فيلقيكم في سوءة اي مكروه من قبله يعني مهاجاته اياهم والمنادى المضاف الى ياء

المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء

اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احتراز عن نحو يا فتاي مثل يا غلامِ وقلبها الفا نحو

يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود

غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة للتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين

حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من

الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى المضاف

الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم

واشتهر بها التبدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف والقلب فلا يقال يا عدوِ و

يا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلامَ بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون

المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حالة الوقف

تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامِه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا

اي العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم

مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمال ندائهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابتِ ويا امتِ

اي قالوا يا ابتِ ويا امتِ ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة

على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابتُ ويا امتُ لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوض دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن امّ ويا ابن عمّ خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الامّ والعمّ

اى لا يقال يا ابن اخِ ويا ابن خالِ بل يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت امّ ويا بنت عمّ على الوجوه الاربعة مثل يا ابِ يا غلامِ فقالوا يا ابن امّي ويا ابن عمّي بفتح الياء وسكونها ويا ابن امِّ ويا ابن عمِّ بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن امّا ويا ابن عمّا بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة وجه آخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن امَّ ويا ابن عمَّ بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اى واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره اى غير المنادى واقع ضرورة اى لضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اى ترخيم المنادى حذف في آخره اى آخر المنادى

لانه ليس آخر المنادى بدليل اعتبار الاعراب في ما قبله ودخل فيه حذف الكلمة الاخيرة في بعلبك بدليل جريان الاعراب عليهما ١٢ غفت

٩٧

تخفيفاً اى المجرد التخفيف لا لعلة اخرى مفضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا

يكون ذلك التعريف مخصوصاً بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة و

يمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقاً بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقاً والضمير المجرور

الى الاسم وشرطه اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان

واقعاً فى المنادى على التقدير الثانى امور اربعة ثلثة منها عدمية وهى ان لا يكون

مضافاً حقيقة او حكماً فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه

ليس آخر اجزاء المنادى نظراً الى المعنى ولا من الثانى لانه ليس آخر اجزائه نظراً الى اللفظ فامتنع

الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثاً المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من

النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى ولا مفتوحاً بزيادة

الالف لان الزيادة تنافى الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل فى المنادى عنده وما

وقع فى بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخين مع ان جعل اشتراطه عند دخوله فى المنادى ظاهر و

ان الاغلب فيه زيادة الالف فى آخره لمد الصوت اظهاراً للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف

وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد الامرين اما لوجود

وهو ان يكون المنادى اما علماً زائداً على ثلثة احرف لانه لعلميته ناسبه

التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته فيما ابقى منه دليل على ما القى ولزيادته

١٤ ۲۲ قوله في حكم الصحيح في الاصالة فيكون الياء والواو في مرمى ومدعو حرفا صحيحا حكما كما عرفت ان المتبادر من الحرف الصحيح الاصالة فيهما اصليتان فانما عمم

على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة وامّا اسما متلبسًا

بتاء التانيث وان لم يكن علمًا ولا زائدًا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال

فكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعًا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم

يبال ابقاءه نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع

التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى

لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب مع شذوذه

فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع

في بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان في آخره اى آخر المنادى

زيادتان كالمثنان في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معًا احترز به عن

نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اوّلاً ثم زيدت تاء التانيث

فلم يحذف منهما الا الاخير كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اى الحسن كما هو

مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون حينئذ من باب عمار

وان او كان في آخره حرف صحيح اى صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب

في الحرف الصحيح الاصالة فخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون

حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمى ومدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة

قبله مدة اي الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اي والحال ان ما في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم يأخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو تبوحن وقلوان يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا معا واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة لئلا يرد والمثل السائر صلت على الاسد وبكت عن النقد وان كان مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لنزوله منزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد اي فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه

101

فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث يا حارِ بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حارُ بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كادلٍ في ادلوٍ ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعني العرب صيغة الندا يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سوايا لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة ميت يبكي عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما تا متفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما تفجع على وجوده لفقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه ويا ويلاه

قوله فالحد شامل لقسمي آه وانما يشمل الحد كلا القسمين اذا كانت كلمة على بنائية واما اذا كانت صلة التفجع فلا يشملها الا بتأويل احدهما

واختص المندوب بوا متازا به عن المنادی عدم دخوله علیه بخلاف یا فانه مشترک بینهما وحکمه ای حکم المندوب فی الاعراب والبناء حکم المنادی ای مثل حکمه یعنی اذا وقع المندوب علی صورة قسم من اقسام المنادی فحکمه فی الاعراب والبناء مثل حکم ذلک القسم من المنادی کما اذا کان مفردا معرفة لیضم واذا کان مضافا او شبهه لینصب ولا یلزم من ذلک جواز وقوعه علی صورة جمیع اقسام المنادی لیرد انه لا یقع نکرة اذ لا یندب الا المعرفة وجاز لک زیادة الالف فی اخره ای آخر المندوب لمد الصوت المطلوب فی الندبة فان خفت اللبس ای التباس ذلک اللفظ عند زیادة الالف بغیره عدلت الی حرف مد مجانس لحرکة آخر المندوب من کسرة او ضمة کما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامکیه لا واغلامکاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب او اردت ندبة غلام جماعة مخاطبین قلت واغلامکموه اذ المیم اصله الضم اذ واغلامکماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبین اثنین وجاز لک الهاء ای الحاقها بعد المدات فی حال الوقف لبیانها ولا یندب من قسم المندوب المتفجع علیه عدا الا الاسم المعروف الذی اشتهر المندوب به لیعذر النادب بمعرفته فی ندبته والتفجع علیه فلا یقال وا رجلاه اذ ما استتر بهذا اللفظ مندوب خاص ینتقل الذهن الیه ولیعرف به لیعذر النادب بالندبة علیه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل یجب ان یلحق

بالموصوف مثل دار زيد الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جئ به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جئ بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا اجاز مثل يا امير المومنيناه ولم يجز مثل وا زيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال وا جمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس يعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والا مع الاشارة اي والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه فبقي سائر المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظ الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ونحو لفظة اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل

لكن المراد بهذا المفعول الا ان جائي في ضمن هذا العام كالمستثنى فان جميع المستثنى ليس من المنصوبات بل بعضها منها ولكن

فلا يجوز الحذف من المنادى من غير ان يتصف بهذا اي اللام والمضاف الى اي معرفة
كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي واما المضمرات
فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في
اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا
قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص
وقع في الليل على نائم تشليه تخفيفه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع
انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من
اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان ويقولون اطرق كرا اطرق
كرا ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد
اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا
نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف النداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة
امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب
فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب
والثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول فيها ما اي
اضمر اي قدر عامله اي الناصب له على شريطة التفسير والشرط مضاف

الى التفسير بيانية اى اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اى تفسير العامل بما بعده والثاني

وجب حذفه حينئذ احترازا عن الجمع بين المفسَّر والمفسِّر وهو اى ما اضمر عامله على شريطة التفسير

كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يرد به ان يليه الفعل او شبهه

متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذى بعده نحو زيدا عمرو ضاربه وزيدا انت ضاربه

مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اى عن العمل فى ذلك الاسم بضميره اى بالعمل

فى ضميره او فى متعلقه اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل

او شبهه مشتغلا بالعمل فى ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال

لا لسبب آخر بحيث لو سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم هو

اى احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اى ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه

اى النصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او

متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته

فان المانع عن عمل ضربته فى زيد ليس بمجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء

فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان فى نحو زيدا كنت اياه

وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية

اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة

اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل
بالمتعلق ولا يتصور حينئذ الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف
اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في
ترتيبها تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدًا ضربته مثال الفعل
المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدًا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير
مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت
وزيدًا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق مع تقدير تسليط الفعل المناسب
باللزوم وزيدًا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه
باللزوم فان حبس الشيء على الشيء تلزمه ملابسته للمحبوس عليه ينتصب زيد في هذه
الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر الناصب لزيد في
زيدًا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدًا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره
اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به
واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة
سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في
مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي

فيه الامران وإلى هذه الصور الخمس أشار المصنف فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع
بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح
عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة
فيهما متساويتان لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فبقي لم يرجح النصب
قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة
من الجانبين ولكن تكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من تلك القرينة
المرجحة للنصب كاما داخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون
الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف
على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها
غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها
تايدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت
مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار حينئذ هو النصب فان الرفع يقتضي
وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل وتمثيل اما مع غير الطلب او اذا الواقعة على الاسم
المذكور للمفاجاة في كونها من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه
الرفع فان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من

في نحو خلقناه بقدر فانه مفسر على تقدير النصب فلو رفع كل شيء يحتمل ان لا يكون خلقناه جملة صفة له وكان الخبر قوله بقدر ١٢ عبد الرحمن

ان اذا المفاجاة تلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبته وقوعها بعدها فلا تناقض ق

يختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية تقدمته

للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوفة عليها في كونهما

فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان وليس بلم ولما

ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يتعدى معمولها لضعفها في العمل نحو

ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرا وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام

نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه لا يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته

ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء

هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة

على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة

في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم

المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد

حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي

هذه المواضع مواقع الفعل اي موضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا

والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر في

حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر فی هذه الحالة بل من حيث هو خبر فی حال الرفع
بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور فی حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود وصفته
له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب
ووصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى
إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء و
جعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب فی اداء المقصود لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون
قوله خلقناه صفة للشيء وقوله بقدر خبرا له وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق
لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة
لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة فی الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي
الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت فی مثل زيد قام وعمرا اكرمته
اي عنده او فی داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران
فيما اذا عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة
فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي
الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفی النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى
وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه

فان قلت لا تفاوت فی القرب والبعد بینهما اذ الکبری ایضا قریبة غیر مفصولة عنها
قلنا هذا باعتبار المنتهی واما باعتبار المبدأ فالصغری اقرب ویجب النصب ای نصب
الاسم المذکور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان کانت من حروف
الشرط فحکمها ما سبق من اختیار الرفع مع غیر الطلب واختیار النصب مع الطلب وکذا یجب
نصبه بعد حرف التحضیض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولها
بالتشدید وجوز الخلیل فیها التخفیف ١٢ غف
على الفعل لفظا او تقدیرا نحو ان زیدا اضربته ضربک مثال لحرف الشرط
والا زیدا اضربته مثال لحرف التحضیض ولیس مثل ازید ذهب به منه ای من باب
الاضمار على شریطة التفسیر فان زیدا فیه وان کان یظن فی بادی النظر انه مما اضمر عامله
على شریطة التفسیر والمختار فیه النصب لوقوع الاسم المذکور فیه بعد حرف الاستفهام لکن
یظهر بعد تعمق النظر انه لیس منه فانه وان صدق علیه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضمیره
لکنه لیس بحیث لو سلط علیه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا یعمل النصب وکذا مناسبه
اعنی اذهب فان قلت لا ینحصر المناسب فی اذهب فلیقدر مناسب آخر ینصبه مثل یلابس
او اذهب على صیغة المعلوم فیکون تقدیره ازیدا یلابس الذهاب به او یلابس احد بالذهاب او اذهبه احد قلنا
المراد بالمناسب ما یرادف الفعل المذکور او یلازمه مع اتحاد ما اسند الیه فالاتحاد فیما ذکرته مفقود واذا
کان الامر کذلک فالرفع ای رفع زید فی المثال المذکور واجب بالابتداء ونصبه غیر جائز بالمفعولیة

فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف مما يختار فيه النصب وكذا اي مثل

ازيد ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار

على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فهو لفي الزبر ان كان متعلقا بفعلوا

فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا

فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود اذ المقصود

ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان

كل شيء كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية

صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت

في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل

عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا

كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية

شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان تحملوا الاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على

غير المختار فاشار المصنف الى ما تحملوا الاخراجه عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد

منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني

مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء

وذلك لكسلان صفة الشيء او خبره او المعطوف عليها اذا كان جملة فلا بد من ضمير فقول المص وذكر المحذر منه مكررا جملة معطوفة على جملة اخرى

الداخلة عليه مرتبطة بالشرط لدلالتها على السببية للجزاء وقيل هذه الفاء لا تعمل ما في حيزها في ما قبلها فامتنع تسليط الفعل المذكور بعدها على ما قبلها فتعين فيه الرفع والا اي الآية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا تدخل في الضابطة فتعين الرفع والا اي وان لم تكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية جملتين ايضا فهي تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار حينئذ فيها النصب وهو اختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين ليتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف الناصب للمفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون معمولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطف على حذر او ذكر المقدر بمعنى ان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر

ع قوله عامل هو فعل مجهول وقوله فيه مفعول ما لم يسم فاعله واراد قوله النصب بالمفعولية لبيان حاصل المعنى ١٢ عبد الرحمن

عن تعريف النوعين وحاصل الجواب انه لا بأس في خروجهما فانه تابع والتوابع كلها خارجة عن المعرفات مختار ١٢ حق

موضع المضمر او تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع

الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك

وان تحذف هذان مثالان لاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد

والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب

اى بعد الاسد من نفسك ١٢

عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او

الحذف من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال ثاني نوعيه

اى اتق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت

زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونح وتقدير بعد في مثال النوع الثاني

بل اتقيت زيدا اتقيد يمين حالت

غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعد

او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني

مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعد نفسك عما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق

في بعضها كالمثال المذكور قيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي ان لا يكون

تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن المحدود بدليل ذكرنا فيما بعد

وتقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان

تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من

بصيغة اسم المفعول ... اسم الفاعل ... قوله بيان الخ وان كانت موصولة يكون معرفة وان كانت موصوفة يكون

اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن أنْ وأنَّ قياس ولا نقل في المثال
الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير أنْ وأنَّ فان قلت
فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع
أنْ وأنَّ وشاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو
ما فُعل فيه فعل اي حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة
اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخ
زمان او مكان عن ان يُفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فُعل فيهما اولا وقوله مذكور يخرج
به ما لا يذكر فعل فُعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فُعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس
بمذكور لكن يبقى مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فُعل
فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف
قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور يخرج
مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فُعل فيه فعل مذكور بل من حيث
انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله
مذكور الا لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة
اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد البيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان

ليس قيدا احترازيا ... في محموله على الظرفية ... فليس كل مجرور بفي مفعول فيه ١٢

ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر

وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما او في بعض النسخ لابهامها كما هو لنظ وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا

نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست للابهامه وكذا حمل عليه

ما بعد دخلت وان كان معيناً نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا للابهام على الاصح

(دسكنت ونزلت ١٢ ت)

اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل

استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام

معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت

دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى

مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت

زيداً في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيداً في الدار كذلك يصح ان

تقول ضربته في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في بلد

دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال

الى امكنتها التي فعلت فيها فلا تكون الدار مفعولاً فيه بل مفعولاً به وقيل معناه على الاستعمال

الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون

في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة

التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير

نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله

117

او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل ما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اى فعلا مطلقا

حدث مذكور اى ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت

تاديبا فى جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبنى التاديب فان قلت

كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اى الفعل الذى فعل لاجله مذكور فى الجملة كما فى ضربت زيدا قلنا

المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه كما فى ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه فى التركيب

الذى هو فيه ويخرج نحو اعجبنى التاديب الذى ضربت لاجله اللهم الا ان يذكره معه ايراده معه للعلة فيه

مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب مما يحصل بالضرب

ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود

فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له معمولا مستقلا غير داخل فى المفعول المطلق يخالف

خلافا ظاهرا للزجاج فانه اى المفعول له عنده اى عند الزجاج مصدر من غير

لفظ فعله فالمعنى عنده فى المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت فى القعود عن الحرب

جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع

بنوع لا تدخله فى حقيقته الا ترى الى صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد

راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير ان تخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اى شرط انتصاب المفعول له

لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام فى قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده

مفعول له علی ما یدل علیه حده وہذا کما قال فی المفعول فیه ان شرط نصبه تقدیر فی وہذا
ایضا خلاف اصطلاح القوم نقل عن اللام لانہا اذا ظہرت لزم الجر وخص اللام بالذکر لانہا
الغالب فی تعلیلات الافعال فلا یقدر غیرہا من من او الباء او فی مع انہا من دواخل المفعول له
کقوله تعالی خاشعا متصدعا من خشیة الله وقوله تعالی فبظلم من الذین ہادوا حرمنا وقوله
علیه السلام ان امرأة دخلت النار فی ہرة ای لاجلہا ولما کان تقدیر اللام عبارة
عن حذفہا عن اللفظ وابقائہا فی النیة وکان الاصل ابقائہا فی اللفظ والنیة فلا حاجة
الی ابقائہا فی النیة الی شرط بل الحاجة الیه انما یکون فی حذفہا من اللفظ ولہذا قال
وانما یجوز حذفہا ولم یکتف بارجاع ضمیر الفاعل الی تقدیر اللام فیجوز حذفہا کما یجوز
ذکرہا اذا کان المفعول له فعلا احترز عما اذا کان عینا نحو جئتک للسمن لفاعل الفعل
المعلل به ای اتحد فاعله وفاعل عامله احترز عما اذا کان فعلا لغیرہ نحو جئتک لمجیئک
ایای ومقارنا له ای للفعل المذکور فی الوجود بان یتحد زمان وجودہما نحو ضربته
تادیبا اذ زمان الضرب والتادیب واحد لا مغایرة بینہما الا بالاعتبار او یکون زمان
وجود احدہما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل
اعنی القعود عن الحرب بعض زمان المفعول له اعنی الجبن ونحو شہدت الحرب ایقاعا
للصلح بین الفریقین فان زمان المفعول له اعنی ایقاع الصلح بعض زمان الفعل اعنی

على هذا المذهب ... فلا يرد انه لا احتياج الى البدل ... حيث قال لقاءه الضمير المجرور راجع الى اللام

شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم وعدتني
بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة
تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها **المفعول معه** اي الذي فعل لمصاحبته بان يكون
الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول به في وقوع الفعل عليه فقوله معه
مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله
والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم
النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على
قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل
وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل
الحيلولة لان بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل فعل بمصاحبته على
ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول **هو المذكور بعد الواو** احترازا عن
المذكور بعد غيره كالفاء **لمصاحبة معمول فعل** اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته
معمول فعل وافادتها اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا
درهم وسواء كان ذلك الفعل **لفظا** اي لفظيا كالمثالين المذكورين **او معنى** اي معنويا نحو مالك وزيدا
اي ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت زيدا او مكان

هذا لانه لا معنى لقولنا حيل الحيلولة وان قلت انما يقوم المصدر مقام الفاعل اذا وصف له الشيء فلا يقال ضرب بل ضرب ضرب

بعضهم من ان المعمول لا بد ان يكون فاعلا او الا ينتقض بقولنا ضربت زيدا وعمرا اذا كان الواو بمعنى مع وهو ليس بمفعول معه لانه معطوف على المفعول به كما عرفت ١٢ ح

انما اورد مثالين لان في المثال الاول يكون الضمير مجرورا بحرف الجر وفي الثاني مجرورا بالمضاف ١٢ قوله الجار واعادة

واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد

وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة واعلم ان مذهب

جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما

وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى

المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل

والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض

بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على

المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية

والا اي وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه

ممتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي امرا

معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على

عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اي

وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما

شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز

ولم يجز عطف عمرا على الشان اذ السوال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر

١٢٠

وانما حملنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما بالك تصنع ما شانك

وزيدا او تعني مالك وزيدا ما تصنع وزيدا او معنى ما لزيد وعمرو وما يصنع زيد وعمرو والحال لما

فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيأة الفاعل او المفعول به اي

حيث هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيأة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى

الفاعل والمفعول يخرج ما يبين هيأة غير الفاعل والمفعول كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك

وبقيد الحيثية تخرج صفة الفاعل والمفعول فانها تدل على هيأة الفاعل او المفعول مطلقا لا من

حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج عنه مثل ضرب زيد

عمرا راكبين لفظا اي سواء كان الفاعل والمفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا

بان تكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار

معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اي معنويا

بان تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا

باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال

عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه

بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا

يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل والمفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان كان

لحم اخيه ميتا فانه يصح ان تقول بل تتبع ابراهيم مقام بل تتبع ملة ابراهيم وان يأكل لحما مقام ان يأكل لحم اخيه وكان المضاف فاعلا او مفعولا او هو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه كالحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل او تبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول للاخفاء ما وقع حالا عن المضاف

مثل ضربت زيدا قائما مثال للفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيدا انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال المعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر بصحة وقوع القائم حالا في مفعولية اللفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما

حتی یکون المعنی ان کون صاحبہا معرفۃ فی الغالب شرط فی مطلق الحال فیتا فی الاشتراط لان الاشتراط یقتضی

وزید فی الدار قائما ان کان الظرف مقدرا بالفعل او شبہہ وہو ما یعمل عمل الفعل وہو

من ترکیبہ کاسم الفاعل نحو زید ذاہب راکبا وزید فی الدار قاعدا ان کان الظرف مقدرا

باسم الفاعل وکاسم المفعول نحو زید مضروب قائما او الصفۃ المشبہۃ نحو زید حسن ضاحکا

او معناہ المستنبط من فحوی الکلام من غیر التصریح بہ او تقدیرہ کالاشارۃ والتنبیہ فی نحو

ہذا زید قائما کما مر وکالنداء والتمنی والترجی والتشبیہ فی نحو یا زید قائما ولیتک عندنا مقیما او

لعلہ فی الدار قائما وکانہ اسد صائلا وشرطہا ای شرط الحال ان تکون نکرۃ لان النکرۃ

اصل والغرض وہو تقیید الحدث المنسوب الی صاحبہا یحصل بہا والتعریف زائد علی الغرض و

ان یکون صاحبہا معرفۃ لانہ محکوم علیہ فی المعنی فکان الاصل فیہ التعریف غالبا ای لیس

اشتراطہا بکون صاحبہا معرفۃ فی جمیع موادہا بل فی غالب موادہا ای اکثرہا وبیان ذلک ان مواد وقوع

الحال علی قسمین احدہما ما یکون ذو الحال فیہ نکرۃ موصوفۃ نحو جاءنی رجل من بنی تمیم فارسا او

عامۃ المعرفۃ لاستغراقہا نحو قولہ تعالی فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا ان جعلت امرا حالا

من کل امر او واقعۃ فی حیز الاستفہام نحو ہل اتاک رجل راکبا او بعد الا مقتضی النفی نحو ما جاءنی

رجل الا راکبا او مقدما علیہ الحال نحو جاءنی راکبا رجل وثانیہما ما یکون ذو الحال فیہ غیر ہذہ

الامور وغالب مواد وقوع الحال واکثرہا ہو ہذا القسم ووقوع الحال فی ہذا القسم مشروط

بکون صاحبہا معرفۃ فقولہ غالبا قید لاشتراط کون صاحبہا معرفۃ لا لکون صاحبہا معرفۃ

۴ وما یقال فی توجیہ ہذا الاشکال ان قولہ بعد ہہنا مبنی علی الضم لان المضاف الیہ مقدر تقدیرہ بعدہ ای بعد ذی الحال لا اصح

١٢٣

... انهما نكرتان معنى وان كانتا معرفتين صورة والتنكير المعنوي كاف في ...

حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرط

يحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبر معطوفا

قوله وشرطها ان تكون نكرة واما ارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد

بالارسال البعث والتخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اي

ولم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي ولم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها

للماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين

بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها

في بعض او المعنى على نغص مثل نغص الدخال وجردت به وحده ونحوه مثل فعلته

جهدك متاولة بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على

وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده

وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها

معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهي

في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب

الحال نكرة محضة لم تكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم تكن الحال مشتركة بينها وبين

معرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين ووجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها لتخصص النكرة بتقديمها لانها في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا تلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم تلتبس طردا للباب ولا تتقدم اي الحال عمدا مثل زيد قائما كعمرو وقاعدا على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي انه مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تاخير المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كانت مشابهة للظرف لما فيها من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا تتقدم عليه اذا لم يكن الظرف اخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا تتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا تتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم تتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردة عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم

٢٤ قوله والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف لان حقه التاخير فكذا حكم تابعه بخلاف الفاعل فان حقه التقديم على الفعل لان

وهو غير ظاهر لانه وان يسمى مبسرا لكن لا يسمى بسرا حتى يصح جعله حالا ... كما اختاره المصنف ...

على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصرية

يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال على الاصح ونقل

عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وَمَآ اَرْسَلْنٰكَ اِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ولعل الفرق بين

حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل

وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب

الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة

وبعضهم بجعلها صفة المصدر اى رسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية وكل

ما دل على هيأة اى صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا

من غير ان يؤول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيأة وهو حاصل بهذا ورد على

النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا فى تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب

فى الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا فى قولهم هذا بسرا وهو ما بقى فيه حموضة اطيب منه

رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية

ولا حاجة الى ان يؤول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب

اذا صار ما عليه رطبا والعامل فى رطبا اطيب باتفاق النحاة وفى بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم

بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه فى العمل لانه اذا تعلق بشئ واحد حالان باعتبارين

قوله وتقدم بسرا تركيب اضافى والمضاف اليه قرئ على سبيل الحكاية ... قوله وتقدم بسرا على اسم التفضيل

مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضماره في اطيب لكنه لما كان الضمير نائبًا الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا تتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلي بسرا اطيب منه رطبا وقد تكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيأة كالمفردات فيصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية اى الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال

١٢٧

فناسب ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاءني

زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله

عليه السلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير

انما يكون في الحال المنتقلة واما في المؤكدة فلا تجوز الواو تقول هو الحق لا شك فيه وذلك

لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف

لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في

فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا

متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا او معنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد

يسرع وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل

المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت والمنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير

ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد و

فيكفي فيه ادنى ربط ١٢ ح

ما يتكلم غلامه او جاء في زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني

زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي

المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج

عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضي

مع الخلو عن قد قوله مطلقا اي سواء كان عاملها جائز الحذف او واجب الحذف لان الحال المؤكدة والتي هي

الى الحال لغة على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل

من ذي الحال ووقوعه عليه تجوزا لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيّه انما هو

بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى تقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم

لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه

او مقدرة منوية نحو قوله تعالى جاؤكم حَصِرَتْ صُدُوْرُهُمْ اي قد حصرت صدورهم وهذا بخلاف

مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يؤول قوله تعالى حَصِرَتْ صُدُوْرُهُمْ

بقوما حصرت صدورهم فتكون جملة حَصِرَتْ صُدُوْرُهُمْ صفة موصوف محذوف هو حال والمبرد يجعله

جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف

العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشارع في السفر او المتهيئ له

راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا

او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة

السؤال ومنه قوله تعالى اَيَحْسَبُ الْاِنْسَانُ اَنْ لَّنْ نَّجْمَعَ عِظَامَهٗ بَلٰى قَادِرِيْنَ

نزلت حين قال عدي بن ربيعة ... يوم القيمة ... العظام ١٢

اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال

المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام هو موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة

قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفة لا تنتقل عن الاب في غالب الامر

آيا گمان مى برند آدميان كه هيچ وقتى جمع نكنيم استخوانهاى ايشان را آرى جمع مى كنيم در حاليكه قادريم بر آنكه برابر كنيم انگشتهاى

صاحبها غالبا كالركوب في جاءني زيد راكبا فانه يدا لا يكون راكبا غالبا في المتعارف ١٢ ح

يمتنع دخله الجزئيات من غير ملاحظة المفهوم الكلي لانها غير متناهية ويقال له الوضع العام والموضوع الخاص وهو مذهب المتاخرين ١٢ ح

والفاء للتعليل فهو علة لصحة تفسير المستقر بما فسره به انما فسره به ليدفع كلام الرضي بان مثل رأيت عينا جارية لا يخرج بالمستقر لان عينه

اي حقة بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين ومن ا
الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها لك عطوفا
وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان يقدر عطوفا وشرطها اي شرط وجوب
حذف عاملها ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز بها عما يؤكد بعض اجزائها
كالعامل في قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولا فانه لا يوجب حذفه اسمية احترز بها عما اذا كانت
فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من
فاعل شهد ولا بد ههنا من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها
والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط التمييز ما اي
الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس برفع
الابهام عن شيء بل هو كرسم وايراد معين المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له
فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعي
سواء كان بحسب الوضع او الاستعمال ١٢
واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا لكنه غير
مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز
عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي بشرط
مذهب علامة ١٢
استعماله في جزئياته او لكل جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد

... اذا تعذر العمل بالاطلاق والتعذر ههنا لانه لو كان على الاطلاق يكون ذكر المستقر لغوا لكفى ١٢ ح

من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا
الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز
عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع
لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر زال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم
الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال
فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الوضع
لما وضع الرطل مثلا لنصف المن فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف
كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه
بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب
الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب اصل الوضع
اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل رطل زيتا فالتمييز
يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف
مذكورة او مقدرة صفتان للذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا
والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام
عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام

الاقسام المقدرة مثل كفى زيد رجلا فان الرجل لا يرفع الابهام عن الشيء المنسوب الى زيد لان الشيء المنسوب الى زيد يحتمل ان

عن ذاتٍ مذكورة يرفعه عن مفردٍ يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدارٍ صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين غالباً اي في غالب المواد واكثرها

رفع الابهام مطلقاً يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق في ضمن عددٍ نحو عشرون درهماً وسياتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطلٌ زيتاً

فان الرطل نصف المن وفي نحو منوانِ سمناً وكالكيل نحو قفيزان براً وكالذراع نحو ذراع ثوباً وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبداً والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندي عشرون درهماً ورطل زيتاً وقفيزان براً وذراع ثوباً وعلى التمرة مثلها زبداً المراد بها المعدود والموزون والمكيل والمذروع والمقيس لا غيرها وانما اقتصر المص على الامثلة المذكورة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتاً او النون كما في منوان سمناً او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبداً ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وذكر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم لا يحتمل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانياً فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاماً تاماً فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينتصب ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت

مقام الفاعل لكونها فی آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف

الداخلة علی اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندی

الراقود خلا فيفرد ای التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان ای التمييز جنسا

ما يتشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء علی القليل والكثير فلا حاجة الی تثنيته وجمعه كالماء والتمر

والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان تقصد الانواع ای ما فوق النوع الواحد فيثنى

المثنى ويجمع لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفی تخصيص قصد

الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد

جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بخصوصيات

الكلية او الشخصية ويجمع ای يورد التمييز علی ما فوق الواحد جمعا حيث لم يقصد الواحد

فی غيره ای فی غير الجنس نحو عندی عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان ای المفرد المقدار تاما

بتنوين او بنون التثنية المعنی ان وجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد او بالنون التی للتثنية

فانه لما تم الاسم بها انتصب التمييز جاز فيه الاضافة ای اضافة المفرد المقدار الی التمييز اضافة

بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شائعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك

مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا ای وان لم يكن تمامه بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع

او بالاضافة فلا تجوز الاضافة الا قليلة فی نون الجمع نحو عشرو درهم اما فی الاضافة فلئلا يلزم اضافة

المضاف واما نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وعشري رمضان
بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم
عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان
فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد ونحو
غير مقدار عطف على عن مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك عن
مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا
فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اي خفض التمييز باضافة
غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز
لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اي القسم الثاني من التمييز
هو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات
مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه
عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة ما في هذا القسم المفرد
المذكور في القسم الاول انما هي بمجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة او ما
ضاهاها اي ماشابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء واسم المفعول
نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل

ابا او المقدر نحو اب عجبنی طیبہ ابًا وکذا کل ما فیہ معنی الفعل نحو حسبک زید رجلا نحو طاب زید

نفسًا مثال للجملة والتمییز فیہ خاص بالمنتصب عنہ وزید طیّبٌ ابًا مثال لما شبہ الجملة والتمییز

یصلح ان یکون لما انتصب عنہ ولمتعلقہ وحیث لا فرق فی التمییز بین الجملة وما ضاہاہا فہذان

المثالان فی قوة اربعة امثلة فکانہ قال طاب زید وزید طیّبٌ نفسا و ابًا فقولہ وابوّةً ودارًا

وعلمًا عطف علی نفسا وابا بحسب المعنی فہو ناظر الی کل من المثالین المذکورین غیر مختص بالاخیر

فہو بحسب الحقیقة اورد لکل من التمییز الواقع فی الجملة او ما ضاہاہا خمسة امثلة فالنفس عین غیر

اضافی خاص بالمنتصب عنہ والدار عین غیر اضافی ہو متعلق بالمنتصب عنہ والاب عین اضافی

محتمل لہما والابوة عرض اضافی والعلم عرض غیر اضافی وکل واحد منہما متعلق بالمنتصب عنہ

او فی اضافة عطف علی قولہ فی جملة او ما ضاہاہا مثل یعجبنی طیبہ نفسا وترکہا لانّ

اظہر التمییزات ولاختصارہ وابًا وابوّةً ودارًا وعلمًا اورد ہذہ الامثلة علی وفق ما سبق وزاد

علیہ قولہ وللہ درہ فارسًا اشارة الی ان التمییز قد یکون صفة مشتقة وایضًا لما اورد

صاحب المفصل مثال التمییز المفرد علی ان یکون الضمیر فیہ مبہما کضمیر ربہ رجلا ویکون فارسا تمییزا عنہ اراد ان

ینبہ علی انہ یصلح ان یکون تمییزا عن نسبة علی ان یکون الضمیر فیہ معینا معلوما والابہام یکون فی

نسبة الدر الیہ والدر فی الاصل اللبن وفیہ خیر کثیر للعرب فاریدبہ الخیر ای للہ خیرہ فارسا

والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم ای حذق بامر الخیل واما الفراسة

قولہ حذق بامر الخیل بالفارسیة نیک شناسائی در کار اسپ ...

بالكسر من التفرس ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما لا صفة
يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون
ذلك التمييز تارة له اي لما انتصب عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه
بان يكون تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا في طاب
زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد
الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند
الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه
اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان
هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو
الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز ان يكون لما
انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة
التمييز او تثنية وجمعية سواء كان لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين و
الزيدون آباء او لمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت ابا فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت
ابا وجدا او طاب زيد آباء اذا اردت آباء واجدادا فعلى كل من التقديرين اذا قصدت
وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصدت تثنية اورد مثنى واذا قصدت جمعية اورد جمعا

١٤٧

فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنساً يقع
على القليل والكثير فانه اذا قصدت تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل
يكفي ان يؤتى به مفرداً لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علماً
والزيدان علماً والزيدون علماً الا ان يقصد بالتمييز الذي هو جنس الانواع من حيث امتيازها
النوعية فانه لا بد حينئذ من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوماً اذا اريد ان تعلق
الطيب من كل من الزيدين او الزيدين بنوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى
وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارساً او مؤولة بها نحو كفى زيد رجلاً فان معناه
كاملاً في الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعي موصوفاً
والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والداً كان الوالد زيداً ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف
الاسم نحو اباً وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها
اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة له و
مطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضمير
واحتملت الصفة المذكورة الحال ايضاً لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارساً اي من حيث انه فارس
او حال كونه فارساً لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التمييز لان من تزاد
في التمييز لا في الحال والغرض المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية

بغيرها من الصفات ولا يتقدم التميز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي

درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة

كما ذكرنا فلا يقوى ان يعمل فيما قبله ولا صح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم التميز على

ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي

طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا

نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث

وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا

لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام

فيه لا جرم ميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك

كيح زيد تجارة فان التجارة تميز يرفع الابهام عن شيء منسوبا الى زيد وهو التجارة فالفاعل

في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع

ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التميز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من

ان التميز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة خلافا للمازني

والمبرد فانهما يجوزان تقديم التميز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة

العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل

ومثلهما في هذا التجويز قول الشاعر شعر أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب

على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه ح يكون في كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى

سلمى ويكون نفسا تميزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد

نفسا تميز عن نسبة كاد اليه اي وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك وقيل يحتمل ان يحمل البيت على

تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس في المعنى وما كاد

الحبيب تطيب نفسه فتكلف وتعسف غير خارج في التمسك المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة

على قسمين ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف

كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع

فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي أخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع عن

متعدد جزئياته نحو ما جاءني احد الا زيدا واجزاؤه نحو اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد

لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني

احد الا زيد بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني

القوم لكن زيد جاءني والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج

عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الا

منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا اشير بالقوم الى جماعة خالية عن زيد

او لم يكن نحو جاءني القوم الا حماراً وهو اي المستثنى مطلقاً حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما
عرفت وثانياً بما يتفطن من تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجاً او
غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة روماً للاختصار منصوب وجوباً اذا كان واقعاً بعد الا
لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به لانه لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة وخلا في المستثنى لئلا
يذهل عنه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيداً واحترز
به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس حينئذ واجب النصب على ما سيجئ ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو
ان يكون الكلام الموجب تاماً بان يكون المستثنى منه مذكوراً فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب
على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوباً مطلقاً لا في كونه منصوباً على
الاستثناء بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا الا ان يقع الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل
قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوباً لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوباً على
الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقاً
معنوياً اذ له النسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدماً عطف على
قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوباً اذا كان المستثنى مقدماً على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غير
موجب نحو جاءني الا زيداً القوم وما جاءني الا زيداً احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه
او منقطعاً اي المستثنى منصوب ايضاً وجوباً اذا كان منقطعاً بعد الا نحو ما في الدار احد الا حماراً

في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب

النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه

الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية

والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني

القوم الا حمارا فههنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون

الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم

المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب

ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا

من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الديار من

الانيس وقد يضمن معنى جاوز او يحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والمراد هو التضمين او الحذف

والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير

راجع اما الى مصدر الفعل المقدم او الى اسم الفاعل منه والى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني

القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما

قد ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات

لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في

خواص الفعل فاذا لم يكن معهما قد فيكونا حرفي جر واللام ايضا حرف فيكون حينئذ اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء ١٢ ارح

جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر وماخلا وما عدا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان

بعد ماخلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءنى القوم ماخلا زيدا وما عدا عمرا

تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اى وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت

مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اى جاؤا خالياً بعضهم

او مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة

ولعل هذا لم يثبت عند المصنف فلم يعتد به ولهذا لم يقل فى الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس

نحو جاءنى القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو سيجيئ اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب

بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسميهما فى باب الاستثناء وهو ضمير راجع

الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما فى التركيب فى محل النصب

على الحالية واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الا فى المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا تتصرف فيها لانها

قائمة مقام الا وهى لا تصرف فيها ويختار فيه اى فى المستثنى النصب على الاستثناء

ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اى حال كون المستثنى واقعا

فى محل يكون متأخرا عن الا احترازا عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما

فى كلام غير موجب احترازا عما اذا وقع فى كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر

الحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه ح يعرب على حسب العوامل

وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية و الا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختاروا البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل واحد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او تكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرات الا يوم كذا اي وقعت القراءة

كل يوم الا يوم كذا الظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك
وللقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور ربما لا يستقيم
المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب
ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا
فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا ان كان
هناك قرينة دالة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة
بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي
عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر و
اما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك فمما يقل كما في المثال المذكور وان
الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من
المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا
قرينة ظاهرة الدالة على البعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت
ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة
كذا في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثمه اي من اجل ان المفرغ لا يكون في
الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اي معنى ما زال ثبت لان

نفى النفى اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال

الشارح الرضى يمكن ان تحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها اعم الا تينا قض مستثنى من جملتها

العلم او تحمل ذلك على المبالغة فى نفى صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات

الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج فى صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه

التاويلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما فى مثل قولى

قولك ضربنى الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك والمقصود منه المبالغة فى علو المجتمعين

على ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اى لفظ المستثنى منه فعلى الموضع

اى يحمل على موضع المستثنى منه على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءنى من احد

الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها

الا عمرو وعمرو مرفوع محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شئ لا يعبأ به

بالجر مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب محمول على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس فى كثير من النسخ

وعلى ما وقع فى بعضها فهو صفة شئ المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشئ من نفسه ولا يخفى انه

لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية اولا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه

صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ فى الصورة الاولى لان من

الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفى

بالا لانهما للتأكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرًا بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد ح من تقدير لا حقيقة او حكما لتعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيئ لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد ح من تقدير ما كذلك لتعمل فيه فهما اولا لا تقدران لا حقيقة اذا لم يكن البدل الا بتكرير العامل ولا حكما اذا اكتفي بدخوله على المبدل منه واعتبر سرايته حكمه الى البدل فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل بعدها اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيئ مرفوع على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا حمله على المحل البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت

للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العامل لها اي ليس
لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية وهي تقتضي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية
للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها لا
لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد
انتقض النفي بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين
او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين او كسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا
في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله
مضمر ومعناها تبرية المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيد اي نزهه
الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة اذ سوى باعراب
موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما انجر المستثنى للاضافة
انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار
قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد وعملها
على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء
على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعدها لما قبله
كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا تحمل الا عليها في الصفة

غالباً الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكوراً

لا مقدراً لما قد يكون مقدراً في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكوراً يكون متعدداً سواء كان

حالها صفة كحالها اداة استثناء او لا بدلها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فعلا القول في

جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كالقوم ورهط وان يكون

مستثنى فدخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد منكورا اي منكرا لا يعرف باللام حيث يراد به العهد

او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة نحو

زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد

منهم فلا يتعذر المنقطع غير المحصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجال او رجل

واما البعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور

لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو له رجال

الا زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير

لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان

الا لا تحمل على الصفة غالبا تقييدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني

مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا والا رجلا

والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة بخلاف كان فيهما

في المحصور ١٢ عبد الرحمن

اي في السماء والارض آلهة جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله
لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الآية صفة لانها تابعة لجمع
منكور غير محصور وهي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط
الاستثناء وفي الآية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة
مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل بالاعلى انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله وبهذا الاثبت نجد الا
لجواز ان يكون ح فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه
ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا تتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة و
حمل الا على غير في غيره اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة
مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا
بقوله شعر وكل اخ مفارقه اخوه + لعمر ابيك الا الفرقدان + فالفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء
منه والا وجب ان يقال الفرقدين بالنصب وحمل المص ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان
آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة
الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء
النصب على الظرف اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني القوم سوى او سواء زيد فكأنك قلت
مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازما الظرفية وعند الكوفيين

المستثنى منصوب والنصب للتثنية بالياء ١٢ ح قوله النصب يمكن ان يكون الفرقدان استثناء من كل اخ على لغة من

يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر شعر

ولم يبق سوى العدوا ن دناهم كما دانوا . وزعم الاخفش ان سوى اذا اخرجوه عن الظرفية

ايضا نصبوه استنكار الرفع فيقولون جاءني سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا في استنكار

الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها

ومنه فيها اي قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي دخول كان او احدى

اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على

اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء

الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد

يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين

المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب النقض ان المراد

بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل

كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه و

شرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة

او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر و

ذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيدا و كان هذا زيد

بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذا اذا انتفى الاعراب فى اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عاملها اى عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها فى مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز فى مثلها اى فى مثل هذه الصورة وهى ان يجئ بعد ان اسم ثم فا وبعدها اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثانى وهو اقواها نحو ان خيرا فخير اى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اى ان كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اى حذف عامله يعنى كان فى مثل اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان فى موضع كان عوضا عنها وادغمت النون فى الميم وابقى الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المص

151

على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها وسنعرفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى

هو المسند اليه بعد دخولها اي بعد دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه انما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه

هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها

اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليها والاولى منه او من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل

ظريف فيها وقد عرفت فی المرفوعات تحقیق قوله فیها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبهًا بالمضاف وقوله لك علی النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما

فان كان ای المسند اليه بعد دخولها غیر واقع علی الاحوال المذکورة بل كان مفردًا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافًا او شبهًا به ای يليها نكرة غير مضاف ولا مشبهًا به ليترتب عليه قوله فهو مبنی علی ما ينصب به فانه لو كان مفردًا معرفة او مفصولًا فحكمه غير ذلك وقوله علی ما ينصب به ای علی ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح فی الموحد نحو لا رجل فی الدار والكسر فی جمع المونث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات فی الدار والياء المفتوح ما قبلها فی المثنی والمكسور ما قبلها فی جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ويعنی بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنی والمجموع وانما بنی لتضمنه بمعنی من اذ معنی لا رجل فی الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل فی الدار حقيقةً او تقديرًا فحذف من تخفيفًا وانما بنی علی ما ينصب به ليكون البناء علی حركة او حرف استحقها النكرة فی الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الی ما يستحقه فی الاصل اعنی الاعراب فان كان ای المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينه ای بين ذلك المسند اليه وبين لا

باعتبار شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشابها

او لا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل

ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع

هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها و

اما في المفصول فلضعف لا عن التاثير مع الفصل والتنكير اي وجب تكرير اسمه لكن مطلقا

لا بعينه اما في المعرفة ليكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الآحاد وفي النكرة

ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل أفي الدار رجل أم امرأة وهذا التعليل

جار في المعرفة ايضا ونحو قضية ولا ابا حسن لها اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا

جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة

لان ابا حسن كنية علي رض ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه متأول

بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف

بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره رض بهذه

الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوي هذا التاويل ايراد حسن بحذف اللام لان

الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كررت

فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه

١٥٥

بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما اے
لاحول ولا قوة الا بالله على ان تكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة معطفا على لاحول
عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اي لاحول ولا قوة موجود الا بالله او عطف
جملة على جملة اي لاحول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء
عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لاحول ولا قوةً الا بالله
اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية
مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه
لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما
خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفعه اي رفع الثاني نحو لاحول ولا قوةٌ
الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا زائدة
والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر
لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع رفعهما
بالابتداء نحو لاحولٌ ولا قوةٌ الا بالله لانه جواب قولهم أبغير الله حولٌ وقوةٌ فجاء بالرفع
فيهما مطابقةً للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على
ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لاحولٌ ولا قوةَ

الا باللہ علی ان تکون لا لنفی الجنس وضعّف وجہ ضعف رفع الاول بانہ یجوز ان یکون رفعہ لالغاء عمل لا بالتکریر لا لکونھا بمعنی لیس لان شرط صحۃ الغائھا التکریر فقط وقد حصل ہہنا ولا دخل فیہا لتوافق الاسمین بعدہا فی الاعراب فہذا علی التوجیہ الاول متعین لعطف جملۃ علی جملۃ ای لاحول الا باللہ ولا قوۃ الا باللہ ولا یلزم ان یکون قولہ الا باللہ منصوبا ومرفوعا وعلی التوجیہ الثانی یحتمل ان یکون من قبیل عطف مفرد علی مفرد او عطف جملۃ علی جملۃ کما لا یخفی واذا دخلت الہمزۃ علی لا التی لنفی الجنس لم یتغیر العمل ای عمل لا ای تاثیرہا فی مدخولہا اعرابا وبناء لان العامل لا یتغیر عملہ لدخول کلمۃ الاستفہام ومعناہا ای معنی الہمزۃ الداخلۃ علی لا التی لنفی الجنس اما الاستفہام حقیقۃ فتقول الا رجل فی الدار استفہاما واما العرض مثل الا نزول عندی ولم یذکر سیبویہ ان حال الا فی العرض کحالہ قبل الہمزۃ بل ذکرہ السیرافی وتبعہ الجزولی والمصنف ورد ذلک الاندلسی وقال ہذا خطأ لانہا اذا کانت عرضا کانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضیض فیجب انتصاب الاسم بعدہا نحو الا زیدا تکرمہ واما التمنی نحو الا ماء اشربہ حیث لا یرجی ما یرجی واما قولہم الا رجلا جزاہ اللہ خیرا فہذہ عند الخلیل لیست لا الداخلۃ علیہا حرف الاستفہام ولکنہ حرف موضوع للتحضیض برأسہ فکانہ قال الا ترونی رجلا یعنی ہلا ترونی رجلا ولذلک نصب ونوّن وہی عند یونس لا التی دخلت علیہا ہمزۃ الاستفہام بمعنی

التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نونه لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني الا نعت اسمها المعرب احتراز عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت اي الثاني وما بعده احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفرد حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد حال او صفة مفردا احتراز عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يغني عن الاول مبني وعلى الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى انه مبني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كان المبني ويبني على الفتح ثم جي بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفرد ايليه فان باردا في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب فان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت الامثلة في بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا

قوله حملا على المحل لان لا مع المبني في محل الرفع بالابتداء ۱۲ ح قوله على المحل البعيد بناء على ان اسم لا كان في الاصل

١٥٧

كان لا كرر في المعطوف محله اعلم في قوله لاحول ولا قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ
اى لفظ اسم لا المنفي ويجعل منصوبا او بان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه
البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على
المنفي يزاد فيه لا لكثير نحو لاحول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابن في قول الشاعر ولا اب
وابنا مثل مروان وابنه + اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا + وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي
ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا اباله ولا غلامي له
اى كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم
احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون من نحو غلامين جائز يعني
ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له ويكون اسم لا فيهما مبنيا
على ما ينصب به والجار مع مجروره خبر لها وقد جاء على قلة مثل لا اباله ولا غلامي له بزيادة
الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة لتشبيهه له
اى الاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء الاحكام المضاف
عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته له
اى مشاركة اسم لا فيهما يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اى المضاف
في اصل معناه اى معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص

اوالمعنى ان مثل لا اباله ولا غلامى له جائز تشبيهاله اى لمثل هذين التركيبين حيث لا

اضافة فيه بالمضاف اى بتركيب مشتمل على الاضافة لمشاركته اى مشاركة مثل هذين

التركيبين له اى لما يشتمل على الاضافة فى اصل معناه اى معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص

الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافى اتم فالمفهوم

من غيره ومن ثم اى لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف

فى معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اى فى الدار لعدم الاختصاص

فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شئ انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت

للاب بالنسبة الى الدار فلا تصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف

فيه الاب الى الدار لمشاركته له فى اصل معناه وليس اى مثل هذين التركيبين بمضاف

حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفى ثبوت جنس الاب

او الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى

يفسد على تقدير الاضافة من وجهين اما اولا فلان معنى هذين التركيبين على تقدير الاضافة

لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اى لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا

فلان المراد نفى ثبوت جنس الاب او الغلامين ... المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف

لانه العمدة فيما بينهم اولان المقصود بيان خلاف لا تعيين المخالفين نحو مذهب سيبويه والخليل في

جمهور النحاة ان مثل هذين التركيبين مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه

تاكيد اللام المقدرة وحكم المصنف بفساده لما عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل

لا عليك اي لا باس عليك ولا يحذف الاسم وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا

اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلنا

حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد خبره ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على الجملة الا

بليس هو المسند بعد دخولهما اي دخول ما ولا وهي اي خبرية خبر ما ولا الهما ولذا اسمية اسمهما

لهما لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما جعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما نظهر

باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما

لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما

ولغة اهل الحجاز هي التي عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا او ما هن امهاتهم واذا

زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في

استعمالهم وهي زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا

نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما اذا كان

مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبه ليس فلما

١٦١

اذ فصل بينهما وبين معمولها ثم العمل واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها لمعنى النفي فلما انتقض بطل

العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اي على

خبرها بموجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد شيئا

بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا في

نقض النفي المجرورات هو ما اشتمل اي اسم اشتمل لتخريج الحروف الاواخر التي هي محال

الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام

الاسم على علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه

يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو

مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه فالمضاف اليه

وان كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو شبه به فيدخل

في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية

وان لم يكن داخلا في تعريف المضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم

وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه

بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم

ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام

ذلك اللام في اللفظ لا في التقدير ١٢ الخ

او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك
الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من
حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم
بخلاف صمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في
لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اي تقدير الحرف شرطه ان يكون المضاف
اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي منسلخا عنه
تنوينه او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة
لان التنوين او النون دليل على تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين
مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى
علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام
القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل
للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والصريح في شرحه
له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف
الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه
شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها

مثل ضارب زيد بتقدير اللام التقوية للعمل اي ضارب لزيد وفي اضافتنا الى فاعله نحو

الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان

في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه

فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا

كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما تفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف

في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى

في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه

فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة

الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة ولكن غير مضافة الى

معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي

اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في مضاف اليه على ان يكون جنس المضاف

وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيد ليس جنسا للغلام صادقا

عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية

في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير

المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي في ظرف المضاف نحو

ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فبمعنى اللام

او مساو له كليث اسد واما اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا

كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه

اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فالاظهر بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة

الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام صحة

التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك

بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه ولهذا قال المصرح بمعنى اللام ولم يقل بتقدير اللام وبهذا الاصل

يندفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل و

كل واحد وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم ورده اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى

اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن

رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم

لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة

بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان تجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة

بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة

وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية

تعريفا اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيأة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان نسبة امر الى معين يستلزم معلومية المنسوب وبعضهم يقولون ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاء في غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون بهيأة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كان مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الاشتراك ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركة فيه

وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة عن التعريف فان كان ذلك العلم بحذف ... ان كان علما بان تجعل واحدا من جملة من سمي بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن والمراد بالتجريد تجريده وخلوه من التعريف عند الاضافة

سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان

المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف

ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان

قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم

تعريف المعرف فاذا لم يجوز هذا دون ذلك قيل لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال

تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين

صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل التعريف

بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف

الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل

الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلاث الاثافي والديار البلاقع

واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة و الاضافة اللفظية علامتها

ان يكون المضاف صفة احترز بها عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترز بها عما اذا كان

مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل

الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية

فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لان المعنى ان يسقط

بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما سقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثم اي من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة ومن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذا صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثم وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف والتخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضارب الزيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف

١٦٧

النون **وامتنع الضارب زيدٍ** لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا

ولا شك انه لا دخل فى هذا التفريع لا استفادة التعريف ولا لاستفادة التخصيص بل يكفى فيه وجوب

التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه **خلافاً**

للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيدٍ تمسكاً لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة

فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المصنف عنه فى شرحه بانه غير

مستقيم لان القول بتاخر اللام المتقدمة حساً على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما

لما وقع فى شعر الاعشى من قوله **الواهب المائة الهجان وعبدها** فان قوله وعبدها بالجر معطوف

على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيدٍ فكما لا يمتنع

ذلك حيث فى بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المصنف عنه بقوله **وضعف الواهب المائة**

الهجان وعبدها يعنى ان هذا القول ضعيف لا يقوى فى الفصاحة بحيث يستدل الماهر

من اهل العربية على جواز مثل الضارب زيدٍ لعدم الفائدة فى الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب

اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف فى الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملاً

على المحل او على انه مفعول معه ولانه قد يتحمل فى المعطوف ما لا يتحمل فى المعطوف عليه كما فى رب شاة

وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه

الواهب المائة الهجان وعبدها + عوذاً تزجى خلفها اطفالها + اى مع وحده الواهب المائة الهجان

اي البعض من النوق ليستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلثة
الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها اي راعيها التشبيه له بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها
حقيقة باضافة لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتائج حال من
المائة تزجي بالزاي المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق وفاعله ضمير العبد
واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول
ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا تنكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما الا انه قاس على
الضارب الرجل والضاربك فاجاب المصرح عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس
عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن
الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه
الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب
زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان
القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا شبهه وهو الضاربي والضاربه وغيرهما فيمن قال اي في قول
من قال يعني سيبويه واتباعه انه اي الضارب في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف
والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه
الى حمل حملا اي لمحمولية على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له وفاعل الفعل المعلل به اعني جاز وبيانه

انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات

التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة

بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبر التخفيف فی ضاربک وجوزوه بدونه حملوا الضاربک عليه

لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل

الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في

ضاربک لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت بالاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك

اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيد ثم يضاف

ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربک فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل

ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربک ضارب اياک للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف

التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربک وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربک عليه لانهما

من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما

قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله

وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل والضاربك حملا على نظيرهما على

الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المص على موافقة بعض الشارحين

ولك ان تجعل كل واحدة منها اشارة الى مسألة على حدة مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى

قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه
صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم
عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه وحينئذ
يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين
الاخيرتين الى مسألة ظاهر وتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف
الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيأتي التركيب الوصفي والاضافي
معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه لا تضاف صفة الى موصوفها فلا
مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية فان مسجد الجامع عندهم بمعنى
المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله
لا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة
الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد و
الغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها
واجيب بان مثل هذا التركيب متأول كمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع فذلك
يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع
صفة للوقت فحينئذ فع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما

اخر اراد بالمماثلة في العموم ان يكون مدلولاهما كليين يتحد افرادهما سواء كانا مترادفين او متساويين والمماثلة في الخصوص ان

ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة نحو
المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة
الاولى وبقلة الحمقاء متاول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين
لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية
لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف
اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم
المعنى وغيره وعلى القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة
واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيفت اليه
واجيب عنه بانه متاول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما
قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة
وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث
انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا
يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك المضاف
اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان والحبس والمنع في المعاني والاحداث
او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه

فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رأيت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه
فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى
الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه اي المضاف فيهما يختص به اي
خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص
واعمية العين عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قوم
لا يضاف اسم مماثل لمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيد وكرز اسمان
لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه متأول بحمل احدهما على
المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يتأولوا
كرز سعيد لانه قصد بهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم
الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو او
ياء قبلهما ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا تثقل عليها الحركة لمعاضدة
خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة
اللسان ولا تثقل عليه الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر
آخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة
وقد اختلف في ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء

بالساكن حقيقة او حكماً والاصل في ما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف

فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفاً ثبتت اي الالف على اللغة الفصيحة

لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي

الالف حال كونها لغير التثنية ياءً لمناسبة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب

الف التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى

ياء المتكلم ياءً ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا

اضيف الى ياء المتكلم وسقطت النون للاضافة وادغمت الياء في الياء فصار مسلميّ وان

كان آخره واواً قلبت الواو ياءً لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون

اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياءً وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لان الياء

الساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيراً فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلميّ وان كانت

قبل الياء والواو فتحة تبقى ما قبلهما مفتوحاً كقولك في مسلمين مسلميّ وفي مصطفون مصطفيّ محققة

الفتح وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي لزوم التقاء الساكنين

ان لم تحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي تقدمت مضافة الى غير ياء المتكلم

فاخي وابي اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي

ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسياً منسياً واجاز المبرد فيهما اخيّ وابيّ برد اللام المفصل فيهما

وہی الواو وجعلہا یاءً وادغام الیاء فی الیاء وتمسک فی ذلک بقول الشاعر ع وابی مالک ذو المجاز بدار + وحمل الاخ علی الاب لتقاربہما لفظا ومعنی واجاب عنہ المص فی شرحہ بان ذلک خلاف القیاس واستعمال الفصحاء مع انہ یحتمل ان یکون المقسم بہ ای ابی جمع اب فاصلہ ابین سقطت النون فی الاضافۃ فاجتمعت یاآن فادغمت الاولی فی الثانیۃ فصار ابی وقد جاء جمعہ ہکذا فی قول الشاعر شعر فلما تبین اصواتنا بکین وفدیننا بالابینا ای لما سمعن وعلمن اصواتنا بکین وقلن لنا آباؤنا فداؤکم وتقول ای امرأۃ قائلۃ اتنا اضافۃ الحم الی المذکر حمی وہنی بلا رد المحذوف عند الاضافۃ الی یاء المتکلم وانما فصلہما عن اخی وابی لانہ لم ینقل عن المبرد فیہما فی المشہور ما یخالف مذہب الجمہور وان نقل عنہ بعضہم وکذلک الحال فی الاسماء الاربعۃ ویقال فی فم حال اضافتہ الی یاء المتکلم فی بالرد والقلب والادغام وفمی فی الاکثر ای فی اکثر موارد استعمالاتہ وفمی فی بعضہا ابقاء للمیم المعوض عن الواو عند قطعہ عن الاضافۃ واذا قطعت ہذہ الاسماء الخمسۃ عن الاضافۃ قیل اخ واب وحم وہن وفم بالحرکات الثلث وفتح الفاء افصح منہما ای من الضم والکسر وجاء حم مثل ید فیقال ہذا حم اوحمک ورایت حما اوحمک ومررت بحم اوحمک ومثل خبء بالہمزۃ فیقال ہذا حمء اوحمؤک ورایت حمأ اوحمأک ومررت بحمء اوحمئک ومثل دلو بالواو فیقال ہذا حمو اوحموک ورایت حموا اوحموک ومررت

بحموٍ وحموكِ وشن عصًا بالالف فيقال ہذا حمًا وحماكِ ورایت حمًا وحماكِ ومررت بحمًا و

حماكِ مطلقا ای یجوز حم مثل ہذہ الاسماء الاربعۃ مطلقا غیر مقید بحال الافراد والاضافۃ

بل تجیٔ ہذہ الوجوہ فیہ فی کل من حالتی الافراد والاضافۃ وجاء ہن مثل یدٍ مطلقا

ای فی الافراد والاضافۃ یقال ہذا ہنٌ ورایت ہنًا ومررت بہنٍ وہذا ہنک ورایت ہنک

ومررت بہنک وذو لا یضاف الی مضمرٍ لانہ وضع وصلۃ الی الوصف باسماء الاجناس

والضمیر لیس باسم جنس وقد اضیف الیہ علی سبیل الشذوذ کقول الشاعر شعر انما یعرفُ

ذا الفضلِ من الناسِ ذووہ ولو قیل لا یضاف الی غیر اسم الجنس لکان اشمل وکانہ خص

المضمر بالذکر لانہ کان لبعض تلک الاسماء حکم خاص عند اضافتہ الی یاء المتکلم بنفی اضافتہ الی

المضمر مطلقا نفیا لاختصاصہ بحکم خاص باعتبار اضافتہ الیہ ولا یقطع ای ذو عن الاضافۃ

لان جعلہ وصلۃ الی اسماء الاجناس ... باضافتہ الیہا التوابع وہو جمع تابع منقول عن

الوصفیۃ الی الاسمیۃ وانما ... جمع علی فواعل کالکاہل علی الکواہل والمراد بہا

توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التی ہی من اقسام الاسم فلا ینتقض حدہا بخروج نحو

ان ان وضرب ضرب لعدم کونہما من افراد المحدود کل ثانٍ ای متاخر حتی لوحظ مع سابقہ کان

فی الرتبۃ الثانیۃ منہ فدخل فیہ التابع الثانی والثالث فصاعدا متلبس باعراب سابقہ

ای بجنس اعراب سابقہ بحیث یکون اعرابہ من جنس اعراب سابقہ ناشئ کلاہما من جہۃ واحدۃ

شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي علية زيد العالم لان المجئ المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ وخبري كان وان واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدأ اي لابد له من مسند اليه او مسند الخ من حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذا اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا وماخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال و يا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون

قوله لا للافراد اي لا يكون المعرف بالفتح هو الافراد وكذا المعرف بالكسر لا يكون لافراد بل الحقيقة والماهية ... تشخص الافراد والجم

مانعا والظاهر انحصار الحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع مانع فيكون

جمعه ومنعه كالمنصوص عليه **النعت تابع** جنس شامل للتوابع كلها وقوله **يدل على**

معنى في متبوعه اي يدل بهيأة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه **مطلقا**

اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع فلا يرد عليه

البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد

في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في

هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد

كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة

على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيأة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على

حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت **وفائدته** اي فائدة النعت غالبا

تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد

الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او الذم نحو اعوذ بالله

من الشيطان الرجيم او التاكيد مثل **نفخة واحدة** اذ الوحدة تفهم من التاء في

نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب موارد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان

الاشتقاق شرط في النعت حتى تاولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله

ولا فصل اى لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره فى صحته ووقوعه نعتا اذا كان وضعه اى وضع غير المشتق لغرض المعنى اى لغرض الدلالة على المعنى الواقع فى المتبوع عموما اى فى جميع الاستعمالات مثل تميمي وذى مال فان التميمي يدل دائما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة تميم وذى مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا اى فى بعض الاستعمالات بان يدل فى بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وحينئذ يجوز ان يقع نعتا وفى بعضها لا يدل على ذلك وحينئذ لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اى رجل اى كامل فى الرجولية اى رجل باعتبار دلالته فى مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفى مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا و مثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل فى الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفى المواضع الأخر التى لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان و مثل مررت بزيد هذا اى بزيد المشار اليه فهذا فى هذا الموضع يدل على معنى حاصل فى ذات زيد فوقع صفة له وفى المواضع الأخر التى لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التى هى فى حكم النكرة لان الدلالة على معنى فى متبوعه كما توجد

قوله التى هى فى حكم النكرة اشارة الى دفع ما يقال ان هذا الحكم منقوض بما تقرر من ان النعت يطابق المنعوت ... يقع موصوفا بالجملة الخبرية

فی المفرد لکن توجد فی الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل

بعيد كما اذا قلت جاءنی رجل اضربه ای مقول فی حقه اضربه ای مستحق لان يؤمر بضربه

ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءنی رجل ابوه قائم واذا لم يكن

فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءنی

رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف ای بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذا حسن

حال الرجل وصفته وبحال متعلقه ای متعلق الموصوف يعنی الصفة اعتبارية تحصل

بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنی فيه

وان كان اعتباريا فالاول ای النعت بحال الموصوف يتبعه ای الموصوف فی عشرة

امور يوجد منها فی كل تركيب اربعة فی الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير

والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوی

فيها المذكر والمونث كفعول بمعنی فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل بمعنی مفعول كرجل جريح

وامرأة جريح او كان صفة مونثة تجری علی المذكر كعلامة والثانی ای النعت بحال متعلق

الموصوف يتبعه فی الخمسة الاول وهی الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد

منها فی كل تركيب اثنان وفی البواقی من تلك الامور العشرة وهی ايضا خمسة الافراد والتثنية

والجمع والتذكير والتانيث كالفعل الشبه به يعنی ينظر الی فاعله فان كان مفردا

او مثنّیً او مجموعاً اَو مفرداً کما یُفرَد الفعل وان کان مذکراً او مؤنثاً حقیقیاً بلا فصل طابقه وجوباً

کما یُطابق الفعلُ فاعلَه فی التذکیر والتانیث وان کان فاعله مؤنثاً غیر حقیقیٍ او حقیقیاً

مفصولاً یذکر او یونث جوازاً تقول مررت برجلٍ قاعدٍ غلامه مثل یقعد غلامه وبرجلین

قاعدٍ غلاماهما مثل یقعد غلاماهما وبرجالٍ قاعدٍ غلمانهم مثل یقعد غلمانهم ومررت بامرأة

قائمٍ ابوها مثل یقوم ابوها وبرجلٍ قائمةٍ جاریته مثل تقوم جاریته وبرجلٍ معمورٍ او

معمورةٍ داره مثل یعمر او تعمر داره وبرجلٍ قائمٍ او قائمةٍ فی الدار جاریته مثل یقوم او تقوم فی

الدار جاریته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ایضاً فی الخمسة

البواقی کالفعل لان فاعله کالضمیر المستکن فیه الراجع الی موصوفه والفعل اذا اسند الی الضمیر

یلحقه الالفُ فی التثنیة والواوُ فی جمع المذکر العاقل والنونُ فی جمع المونث ویونث فی الواحد

المونث ولذلک قلت مررت برجلٍ ضاربٍ وبرجلین ضاربَین وبرجالٍ ضاربِین وبامرأةٍ

ضاربةٍ وبامرأتین ضاربتَین وبنسوةٍ ضارباتٍ کما تقول فی الفعل یضرب ویضربان ویضربون

وتضرب وتضربان ویضربن فلم خصصت الثانی بهذا الحکم قلنا المقصود الاصلی فی هذا المقام بیان

نسبة الوصفین الی الموصوف بالتبعیة وعدمها ولما کان الوصف الاول یتبعه فی الامور العشرة

وکان الاخر نحیة مشابهته للفعل فی الخمسة البواقی عن هذه التبعیة لما عرفت اکتفی فیه بالحکم علیه بالتبعیة

بخلاف الوصف الثانی فانه لما حکم علیه بالتبعیة فی الخمسة الاوّل لم یکتف فیه بالحکم بعدم التبعیة فی

الاخص والمساوي ههنا هو المراد عند المنطقيين بل المراد بالاخص هو الاعرف في التعريف ومن المساوي هو المساوي فيه كما ذكره قدس سره ١٢

غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده ليتبين حاله عند
عدم التبعية ومن ثم اي من اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن
قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث
غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه
والحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف ويجوز من غير
حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانه اذا كسرت
الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن
قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان تخرج الواو من
الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا والمضمر
لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل
عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب و
لا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على
الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به لهذا اعتذر الشارح
الرضي وقال ولم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه تبين ذلك بقوله والموصوف
اخص او مساو اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة

يعني اعرف منها لانه المقصود والاصل فيجب ان يكون الكمل من الصفة في التعريف أو مساويا لها

لانه لو لم يكن الكمل منها فلا اقل من ان لايكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور

النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات

فبينهما مساواة ومن ثم اي من اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف

ذو اللام الا بمثله اي بذي اللام الآخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت

بينهما من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف

الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب

لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه وانقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه

وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع الاخص نعتا لغير الاخص فهو محمول على

البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي

اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف

الى احدهما للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه

وتصحيح شمله لابهامه والاليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير

والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام

مثل مررت بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثم اي من اجل ان التزام وصف باب هذا بذي اللام

الابهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان بل رجل العطف يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقعة في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطية ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اراد فيه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتي

تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط

بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط بين الصفات مثل جاءني

زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخل عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان

احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه والاخرى كونها معطوفا على الصفة

المتقدمة تابعا لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط

بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثاني

على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف

وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف

والصفة لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المص في شرح المفصل في مباحث

الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة

لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف انه قال في امالي الكافية

العاقل في مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة و

ليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع

من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس

بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة لدلالتها فيهما على ما تدل عليه في

١٨٥

هولاء اي ليس لنا الكفر بالشرك ولا لآبائنا ١٢ ح

غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي جعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب وهم
بعيد من غير ضرورة داعية اليه **واذا عطف على الضمير المرفوع** لا المنصوب والمجرور **المتصل**
اي اذا اريد العطف
بارزا كان او مستترا الا المنفصل **اكد بمنفصل** اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما
اي بمرفوع منفصل ١٢
اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من
الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه
بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما
اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف
في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان
الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك
بل معنى فقط ١٢
وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل **مثل ضربت انا وزيد** وزيد ضرب هو
بل لفظا فقط ١٢ ح
وغلامه **الا ان يقع فصل** بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه **فيجوز تركه** اي ترك
التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل
قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا
فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد
بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا

واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد و
لا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض
حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل
لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف
عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجئ في المضمرات
حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له مذلة
ولا يكتفي بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن
التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتحصل له اثر فكيف يكتفي به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو
مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد فالمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني
كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في
الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار
مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين
بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك
من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو
اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني

الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل فى الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة فى ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل فى المرفوع وباعادة الجار فى المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل وتقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما فى المعطوف عليه

والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيهما منتفيا فى المعطوف وانما قلنا من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس فى حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيهما منتفيا فى المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس فى حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضى تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود فى المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اى رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اى رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل

المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف فى نحو يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف
النداء والى كونه مفردا معرفة فى نفسه وعمرو مثل زيد فى كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه
فى يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف
ومن ثم اى من اجل ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز فى
تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع فى ذاهب اذ لو نصب وخفض
لكان معطوفا على قائم او قائما فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع فى المعطوف
عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما على المبتدأ وهو عمرو ويكون من قبيل عطف
الجملة على الجملة ولما انه متشككا كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذى يطير فيغضب
زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير
فاجاب عنه بقوله انما جاز الذى يطير فيغضب زيد الذباب لانها اى الفاء فى هذا التركيب
فاء السببية اى فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا
على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط
فى الاولى والمعنى الذى اذا يطير فيغضب زيد الذباب او لفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى
الذى يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اى الذى يطير فيغضب زيد بطيرانه
الذباب واذا عطف اى اذا وقع العطف بناء على وجوه عاملين بان عطف

قوله لايقتصر الخ اى الفراء لايقتصر على الامثلة الواردة عليها كصورة السماع بل يعم صورة السماع وغيرها وهذا قول الجمهور فانهم قصروا الجواز

اسمان على معموليهما بعاطفٍ واحدٍ وقال بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معموليهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عاملٍ واحدٍ فانه جائز اتفاقاً نحو ضرب زيد عمراً وعمرو خالداً ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان لا يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمراً وبكر خالداً من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر شعر اكل امرءٍ تحسبين امرأً ✦ ونارٍ توقد بالليل ناراً ✦ فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزاً لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقوَ ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافاً للفراء فانه يجوّز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يوول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جارٍ في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيداً والحجرة عمراً يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب لجريه في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافاً لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضاً بل يحملها على حذف المضاف

والباء المضاف الیہ علی اعرابہ نحو تریدون عرض الحیوۃ الدنیا واللہ یرید الآخرۃ بجر الآخرۃ

کما جاء فی بعض القراءۃ ای عرض الآخرۃ التاکید تابع یقرر امر المتبوع ای حالہ و

شانہ عند السامع یعنی یجعل حالہ ثابتا متقررا عندہ فی النسبۃ ای فی کونہ منسوبا او منسوبا

الیہ فثبت عندہ وتحقق ان المنسوب والمنسوب الیہ فی ہذہ النسبۃ ہو المتبوع لا غیرہ وذلک اما

لدفع ضرر الغفلۃ عن السامع او لدفع ظنہ بالمتکلم الغلط وذلک الدفع یکون بتکریر اللفظ نحو

ضرب زید زیدا او ضرب ضرب زیدا او لدفع ظن السامع بہ تجوزا اما فی المنسوب نحو قولک زید

قتیل قتیل دفعا لتوہم السامع ان یرید بالقتل الضرب الشدید فیجب حینئذ ایضا تکریر اللفظ حتی

لا یبقی شک فی ارادۃ المعنی الحقیقی او فی المنسوب الیہ فانہ ربما نسب الفعل الی شیء والمراد نسبتہ

الی بعض متعلقاتہ کما فی قطع الامیر اللص ای قطع غلامہ فیجب حینئذ تکریر المنسوب الیہ لفظا

نحو ضرب زید زید ای ضرب ہو لا من یقوم مقامہ او تکریرہ معنی نحو ضرب زید نفسہ او عینہ او

فی الشمول ای التاکید ما یقرر امر المتبوع فی النسبۃ بالتفصیل الذی ذکرنا او فی شمول المتبوع افرادہ

دفعا لظن السامع تجوزا لا فی نفس المنسوب الیہ بل فی شمولہ لافرادہ فانہ کثیرا ما ینسب الفعل الی جمیع افراد

المنسوب الیہ مع انہ یرید النسبۃ الی بعضہا فیندفع ہذا الوہم بذکر کل واجمع واخواتہ وکلاہما وثلثتہم و

اربعتہم ونحوہا فہذا ہو الغرض من جمیع الفاظ التاکید واذا عرفت ہذا فنقول اخرج المص الصفۃ والعطف

والبدل عن حد التاکید بقولہ یقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاہر خروجہما بہ واما الصفۃ فلان

وضعها الله لانه على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع

واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو لتقرير متبوعه وتحقيقه لكن لا في النسبة والشمول هذا

حاصل ما ذكره المصنف في شرحه وهو اي التاكيد لفظي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير

ومعنوي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول

اي مكرر اللفظ الاول بمعناه حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضرب فان

ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز

تكريره متصلا ويجري اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ

كلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد

اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ مخصوصة

كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي يختص بالفاظ مخصوصة اي معدودة محدودة وهي

نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة

قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام و

البصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روي واتبع من البتع وهو طول

العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعنى التاكيد

بالتامل الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد

والمثنى والمجموع والمذكر والمونث باختلاف صيغتها افرادًا وتثنية وجمعًا واختلاف

ضميرها العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في المونث الواحدة

انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمونث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم

في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المونث وغير العاقل من المذكر والثاني لما سمي النفس

والعين اولين تغليبا كالقمرين سمي الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمونث

والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان اوجمعا باختلاف الضمير العائد الى

المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو

اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات

البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او والمعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد

وجمعاء في المونث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في

جمع المونث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع

ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان اوجمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان

الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي مالم تلاحظ افراده مجتمعة ولم تصر اجزاء

لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان تكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها

حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد فيكون في التاكيد بكل واجمع فائدة

لله قوله او حكما كاجزاء العبد نحو اشتريت العبد كله فان العبد وان لم يكن لاجزاء يصح افتراقها حسا ولكن لها اجزاء يصح افتراقها

مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى فى الاشتراء فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لاحسا ولا حكما فى حكم المجئ واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اى اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد لتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمنى هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن فى اكرمنى بقوله هو ويقال زيد اكرمنى نفسه لالتبس نفسه الذى هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس فى هذه الصورة اجرى بقية الباب عليها وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاؤنى كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته يعنى ابتع وابصع اتباع لاجمع لمزية تعلق ما هو المشهور ولا تجتمع يعنى تستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعيته لا بالاصالة لكونها ادل شئ على المقصود وهو الجمعية ولا يتقدم يعنى اكتع واخواته

عليه اي على اجمع لو جمعت سوذكرها اي ذكر اكتع مع اخويه دونه اي دون

ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكر ما من شانه التبعية بدون

الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي تقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب

الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا تكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء

بنسبة ما نسب اليه بل تكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا اليه

او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع

عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به

وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه

مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض

عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصود من بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي

بعد الا نحو قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليست نسبة ما نسب اليه من عدم

القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى

زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا هو القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينها الى

التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب الى

المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي

ما نسبته الى احد حيث قال سابقا اي بقيد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع فيكون المعنى على القلب كما في عرضت الناقة على الحوض ١٢ ح

ويمكن ان يقصد بنسبته الى شئ نفيا نسبة الى شئ آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني وهو
اى البدل انواع اربعة بدل الكل اى بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اى بدل
هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما كما في خاتم فضة وبدل الاشتمال اى بدل سبب غالبا
عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو
يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اى بدل سبب عن الغلط فالاضافة في الاخير
من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اى بدل الكل مدلوله مدلول
الاول يعني متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك
وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي
بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل الكل وما قالوا من
ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان
والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو
الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا
انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك
جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني
عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد

فالثاني بدل وحينئذ يكون التعبير الحاصل بالمقصود تبعا والمقصود صالحا للاسناد اليه هو الموطئة فالفرق

ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه والثالث

اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى

المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته

لا باعتبار ذاته وتتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف

ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غيره

فيكون من باب الغلط بغيرهما اي بكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه

فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون بدلا منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى

القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد

مثاله مثل رأيت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع

الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل لعدم

وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي

ان يكون بان تقصد انت اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت

بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو جاءني

زيد اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاءني رجل

قوله وانما لم يجعل دفع دخل مقدر تقريره ... لم يجعل هذا البدل اي الذي يكون الكل عن البعض قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل

غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اى نعت البدل النكرة

واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فانه اذا اتصف بصفة يكون كالجابر لما فيه من

نقص التنكير مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك و

مضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا

يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى

واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل لزم ان يكون المقصود انقص من غير

المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود

اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني

علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع

التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحروف

والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من

اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني

مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رض وعمر عطف

بيان له وقصته انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء

نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول

وهو يمشي خلف بعيره شعر اقسم بالله ابو حفص عمر * ما مسها من نقب ولا دبر * اغفر له اللهم ان كان
فجر * وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر * قال اللهم صدق صدق
حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقباء عجفاء فحمله على بعيره
وزوده وكساه وفصله اي فرقه عن البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في
مثل انا ابن التارك البكري بشر فان قوله بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا
منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا
فيما سبق في الضارب زيد وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا * وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان
جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو
حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعة حوله مترقبة لا زهاق
روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا تقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما
سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي
اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب
اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء ايضا
فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته
عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني انسب للمبني

اى الاسم المبنى وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى
اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبنى بالمبنى لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى ما ناسب اى اسم
ناسب مبنى الاصل وهو الحرف والفعل الماضى والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة المنفية فى
تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى مبنى
الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او بتشبيه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف فى الاحتياج
الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه
كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة للحرف
فى نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقع غير مركب
مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام
عمرو وغلام بكر مبنى والمضاف اليه معرب فلما كان المبنى مقابلا للمعرب واعتبر فى المعرب امران التركيب
وعدم المشابهة لمبنى الاصل كان المبنى ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط
فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب فى تعريفى المعرب والمبنى تقديما وتاخيرا
ايثارا لتقدم ما هو مفهوم وجودى لشرفه والقابه اى القاب المبنى من حيث حركات اواخره وسكونها
عند البصريين ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبنى
فى المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب

لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا
كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما
يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب
على بنائه ان لا يختلف آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل
اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو مَنِ الرجلُ ومَنُ ابنُك ومَن زيدٌ وهي
اي المبني والتانيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات
والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال
لا على الافعال لتصديره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات
وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه
ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في
الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين
احدهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة فيها
لما اختيرت دون اخويها المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب
من حيث انه مخاطب توجه اليه الخطاب وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به وبالمخاطب من يخاطب
به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم

٢٠١

والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره

ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا

فيها لفظا او معنى او حكما اما بالتقدم اللفظي بان يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا

مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون

المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ

بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله

اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما

السدس لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمه مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم

الحكمي فانما جاز في ضمير الشان والقصة لانه انما جئ به من غير ان يتقدم ذكره قصدا

لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليتعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره

اولا مفسرا فصار كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك

وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان

متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزء

منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا عند النحاة

او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي

قبله متصل ويكون كالجر وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع
ومنصوب ومجرور لقيامه مقام المظهر وانقسام المظهر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد
منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اي
المضمر المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف
المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى فذلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل
والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل ضمير
ضَرَبْتُ على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضُرِبْتُ على صيغة المتكلم الوحد المجهول
الماضي المنتهيين اولهما الى ضَرَبْنَ صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما الى ضُرِبْنَ
صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخّر
ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربتُ ضربنا ضربتَ ضربتما ضربتم
ضربتِ ضربتما ضربتنّ ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس
المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هُنّ انا نحن انتَ انتما انتم انتِ
انتما انتنّ هو هما هم هي هما هنّ والضمير في انت الى انتن هو اَن اجماعا والحروف
الاواخر لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل

بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربكِ ضربكما
ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل
نحو انني اننا انك انكما انكم انكِ انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع
اي المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياكِ اياكما اياكن اياه الى
اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق
للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف
غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وكان القياس ان تكون
ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة
معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا
بين الاربعة المثنى المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ
اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمؤنث واعطوا للغائب حكم المخاطب
في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف
التانيث وبقية الانواع الخمسة جارية على هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة
وللغائب خمسة فصار المجموع اثني عشرة كلمة ثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع

الخمسة اثناعشرة كلمة لثمانية عشر معنى تكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا لتلك الامور
علل ومناسبات لا تطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور
المتصلان يستتر لانهما فضلتان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في
باب الضمائر التي وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في
آخر الكلمة المشهورة شيء ويكون فيما بقي دليل على ما بقي على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار
ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا
الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنث الغائبة اذا لم تكن مسندة الى الظاهر
نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم تجتمع مع الفاعل الظاهر
في نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان واحدا او فوق الواحد
مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب وللواحد
الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا
سواء كان اسم فاعل او مفعول وصفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى
او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب
وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندان ضاربتان والهندات
ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون ضميرين لانهما

تغير بالعوامل اذ تغير الضمائر لا تتغير عن حالها الا ان تتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا

في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع

فلو كانت ضمائر لا تتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون في تضربن والواو في

يضربون والالف في يضربان لا تتغير فهما اي الالف والواو في الصفة حرفا التثنية والجمع

وليستا بضميرين **ولا يسوغ** اي لا يجوز الضمير **المنفصل** مرفوعا كان او منصوبا لاجل

شيء **الا لتعذر المتصل** اي لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل

اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال **وذلك** اي تعذر المتصل **بالتقديم**

اي تقديم الضمير **على عامله** لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما

يكون باخر العامل **او بالفصل** الواقع **لغرض** لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال

وبه يفوت الغرض او **بالحذف** اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به

او بكون العامل اي عامله **معنويا** لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عامله حرفا والضمير

المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب

نحو انني وانك **او بكونه** اي كون الضمير **مسندا اليه** اي الى ذلك الضمير **صفة جرت على**

غير من هي اي تلك الصفة كائنة **له** فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس

في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على

السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب انما قال من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال لحذف العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له

فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد بالزم الا ناعمل به لبس نحن الزيدون ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احتراز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب الاتصال

٢٠٧

فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اى احد الضميرين اعرف

من الآخر احترازعما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال فى الثانى للتحرز عن

تقدم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اى احد الضميرين الذى هو اعرف على

الآخر احترازعما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لئلا يعذر المتكلم فى تاخير

الاعرف ولا يلحقه طعن فى اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز

الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اى الاختيار فى الضمير الثانى ان شئت

اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل

وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله

وان كان متصلا نحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا جر الاول بالاضافة

ونصب الثانى بالمفعولية وقدم الاعرف الذى هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم

الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربى اياك للاعتداد بالفصل

والا اى وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اى الضمير الثانى على

كل من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح فى تقديم

احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثانى

فلكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن

احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيتهاياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو
ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان
ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدأ
ويجب ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لان عامله معنوي او يجوز ان يكون ضميرا
متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب
الاتصال ففي شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال
لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر
في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر تقول
لولا انت الى آخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن
لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان
يقول لولا انا لولا نحن الى آخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر
في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى آخرها
وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى آخرها فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا
ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في
هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير

ولا لثقل التضعيف الرحمن قوله في من وعن اي يختار لحوقها في من وعن وقد وقط وهما بمعنى حيث فيقصر منى وعنى

مجرور واقع موقعه فالاخفش تصرف في مابعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب

الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعاني

فههنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم

لازمة في الماضي اذ لحقته تلك الياء لتقي آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت

الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذا نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا

بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن نون هي الاعراب نحو يضربني لتقي

آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة

لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في

المضارع ومع لدن وان واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية

للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع

النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار

لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف

الاصل وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في

البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون

لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم

وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع وانما قيل ضمير مرفوع لمكان
الاختلاف في كونه ضميرا منفصلا مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما
وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا لانه يفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه
اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف
الاعراب كون المبتدأ ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع
ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا لالحاقه بالمعرفة
لامتناع اللام منه مثل كان زيد هو افضل من عمرو فوقع فقصر على مثال افعل من بعد دخول العوامل ودون
المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اي للفصل
من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضي فيه للاعراب
ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اي بحيث
يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا تعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما
مرفوع على انه خبر والجملة حال ومنصوب عطفا على ثاني مفعولي يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ
برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدأ
ما بعده خبره بدون لو و وحينئذ الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل لتاكيد التقدم
لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق

٢١١

زيد قائم لعدم استتار الضمير في المنفصل اليه اشار بقوله على حسب العوامل اي انفصاله بارزا واتصاله مستترا انما هو ...

حج وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي

قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة

لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا وتحسن تانيثه اذا كانت العمدة فيها مؤنثا

لتحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اي بهذه

الحصة من الجنس المذكور واعلم ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترض بيان للواقع ليس داخلا

في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقعت هذه التسمية اولا فلا

يلزم استدراكه قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقضت القاعدة

بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه

يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج

عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة

والعائد يكون الخبر مفسرا للمبتدأ ۱۲ رحمن

متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل فان كان

عاملة معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا

والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال للمتصل المستتر وانه

زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضماره لا نسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف

اي جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه

فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الجر كلام

مستقل مثاله شعر ان من يدخل الكنيسة يوما ۞ يلق فيها جآذرا وظباء ۞ الا مع ان

المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى

وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان ثقلها بالتشديد

الواقع فيها وبعد تخفيفها وجد وان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى

وان كلا لما ليوفينهم ولم يجد وان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها

بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشان لئلا

تزيد المكسورة عليها عملا مع انها اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب

ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت

اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع

اي اسم وضع كل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء

لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب والمشار اليه فانها للاشارة

الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليست الاشارة اليه حسية محمول

على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة ذا حال

كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ

وللمثناة ذانِ رفعا وذَينِ نصبا وجرا اي ذانِ وذَينِ حال كونهما المثنى المذكر وقدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلثة الباقية فقوله هي مبتدأ وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا كل واحد منها بحال خبره ويجئ في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر منه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هي وذِي قيل هي الاصل لكونها بازاء ذا المذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان وللقول باصالتهما قدمتا على سائرها الفرعيتها وتِي بقلب الالف ياء وتِهٖ وذِهٖ بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بها وتِهِي وذِهِي بوصل الياء بها وللمثناة اي مثنى المؤنث تانِ في الرفع وتَينِ في النصب والجر ولا تثنى من لغاته الا التاء لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف آخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا القصد الاعراب لوجود علة البناء فيها ولجمعها اي جمع المذكر والمؤنث اُولاءِ مدًّا اوقصرًا اي ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة

منها وانما هو حرف جئ للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جئ به للتنبيه على النسبة الاسنادية لقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اى باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك وهي اى حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضى ستة واشترك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعنى المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهى ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد والمؤنث ترتقى الى ستة فيكون اى الحاصل من ضرب خمسة وعشرين وهي اى تلك الخمسة والعشرون ذلك الى ذلكن يعنى ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذا البواقي يعنى تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفى الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ

٣٠ انه في حال الرفع والثاني في حال النصب والجر ١٢ رحمن

ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق

الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام

الاخريين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال ويقال وتلك وتانك

وذانك حال كون هاتين الاخيرتين مشددتين واولالك باللام اى هذه الكلمات

الاربع مثل كلمة ذلك فى افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك

المذكور سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففتين واولاك بغير اللام فللمتوسط وما هو للمتوسط

بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا

بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقى الحسى خاصة

لا تستعمل فى غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد

يستعمل فى المكان وغيره الموصول اى الموصول المعدود من المبنيات فى اصطلاح النحاة

ما لا يتم جزءا اى اسم لا يتم من حيث جزئيته يعنى لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا تميزا

او لا يصير جزءا تاما ان كان تيم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج

فى كونه جزءا اوليا يتحلل اليه المركب ولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدأ او الخبر والفاعل

والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول

والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا

الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة

عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة

الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي

لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول

مستدركا لانه لاخراج مثل اذ وحيث وليس لها صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول

يمكن ان تعرف الصلة بما لا تتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة

متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة

معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم

ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنييه اعم بحسب المفهوم من ان

تكون خبرية او غير خبرية ولا تكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره

واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضمير الموصول عينهما

بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول

والعائد ضمير له لا غير ضمير له اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول

لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا

وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى

المونث ويكونان بالالف في حال الرفع والياء في حال النصب والجر والاولى على زنة العلى لجمع المذكر والمونث الا انه في جمع المذكر اشهر والذين كالاذين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمونث الا انها في جمع المونث اشهر واللاتي واللواتي لجمع المونث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا بمعنى فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار واية بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي اضرب التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي والتي قال الشاعر وبئري ذو حفرت وذو طويت * اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي الذي صنعت والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي والتي او المثنى او المجموع والعائد المفعول اي العائد الذي الى الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر له اي لمن يشاؤه واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي والالف واللام مقالته ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن

من المسائل وتذكيره ايّاها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي

بعد بيانهم طريقة الاخبار به لابد له من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان

ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المص الاشارة الى هذا الباب فقال

واذا اخبرت اي اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي

او التي والالف واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها صدّرتها

اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اي

في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى ضميرًا لها

اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير خبرًا نصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اي

جعلته خبرًا متأخرًا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدًا بكلمة الذي

اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدًا والمراد

بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضمير الذي واخرت المخبر عنه

يعني زيدًا وجعلته خبرًا عن الذي فقلت الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي

الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها

فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل والمفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من

المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي تتضمنه الجملة الفعلية

منصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر
باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد
من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام
عن زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى
السين فان تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول
مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثم اي من اجل انه
اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون
ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبر الوجوب تقديمه على الجملة
وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا
العاقل ان تخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا
بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل
بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان تخبر بالذي عن دق القصار
بدون الثوب لانه يؤدي ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب
بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان
تكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعها بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها

اى الغير كلمة الذى لامتناع تصدير الذى لاستلزامه ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير

وكذلك امتنع فى الاسم المشتمل عليه اى على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه

فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذى زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى

الموصول بقى المبتدأ بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدأ بقى الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع

وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا

وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية

نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما المفرد نحو مررت بما معجب لك اى شئ معجب واما بجملة نحو شعر

ربما تكره النفوس من الامر * له فرجة كحل العقال * اى رب شئ تكرهه النفوس وتامة بمعنى

شئ منكر عند ابى على والشئ المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هى اى نعم شيئا او نعم الشئ وصفة

نحو اضربه ضربا ما اى ضربا اى ضرب كان ومن كذلك اى تكون موصولة نحو اكرمت من

جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد

نحو قوله شعر وكفى بنا فضلا على من غيرنا * حب النبى محمد ايانا * اى شخص غيرنا او بجملة نحو

من جاءك قد اكرمته الا فى التامة والصفة فان كلمة من لا تجئ تامة ولا صفة واى وايه

للمذكر وايه للمؤنث كمن فى ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاى الموصولة

نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو

اى ضربا اى ضربا عظيما او حقيرا لان ما التى للصفة قد يكون للتعظيم وقد يكون للتنويع اى نوع خاص من الضرب

الانصار والباء زائدة فى مفعول كفى وفضلا تمييز او حال وتنوينه للتفخيم ويروى نزرا او حب النبى فاعل كفى وهو مصدر مضاف الى فاعله وايانا مفعوله

ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي تقع صفة اتفاقا فلم جعلها
المصنف من التي لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية
لان معنى مررت برجل اي رجل رجل عظيم يسئل عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت عن
الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل من اي واية معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركها
في الاعراب غيرها من الموصولات الا على اختلاف في اللذان واللتان والطائية وانما
اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث
واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل
شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند
حذف صدر صلتها لتأكيد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم
تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها
وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة البنائية مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف
صدر صلتها لانه ذكر في المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة
لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه
ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي
صنعت اي صنعته مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس ق ج

قوله ذا بمعنى الذي قال الشيخ الرضي لقائل ان يمنع مجيء ذا موصولة ويحكم في نحو ماذا صنعت ... قلت رفع الجواب ورفع البدل مما يدل على ان الجملة اسمية

جوابه رفعٌ اي فوع على انه خبر مبتدإٍ محذوفٍ كما اذا قلت لا اكرام اي الذي صفته الاكرام ليكون

الجواب مطابقا للسوال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان معناه اي شيء

وههنا عبارتان احديهما ان ماذا بكما لها بمعنى اي شيء والثانية ان معناه اي شيء وذا زائدة

والظاهر ان مودّاهما واحد فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما

معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي شيء وفتح جوابه نصبٌ

اي منصوب على انه مفعول الفعل محذوف كما اذا قلت لا اكرام ليكون الجواب مطابقا للسوال

في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثانية

رفعه على ان يكون خبر مبتدإٍ محذوفٍ ولم يعتبره المص لفوات المطابقة بين السوال والجواب

اسماء الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي اللذين هما من اقسام المبني الاصل

فعلة بنائها كونها مشابهة لمبني الاصل نحو قيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت

وتوجعت فعبر عنه بالمضارع الحالي لان المعنى على الانشاء وهو يناسب ان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل

رويد زيدًا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء في الحجاز وكسرها في بني تميم بالضمة

في لغة بعضهم اي بعد وهذا مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على

ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تادية معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها

مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها الا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد

كافية فيه والالزم بناء سلام وكلام ١٢ الرحمن قوله الصيغة اى صيغة فعال بمعنى الامر للمبالغة فى الامر فيكون كل منهما انزل

مثلا موضوعا لكلمة اصهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي

هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر

بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان

معناه الامر او الماضي والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا

على التعريف وفعال اى ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس

اى قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد فى الثلاثي المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام

وقعاد بمعنى قم واقعد فلهذا يؤول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته

واما فى الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى

الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو على قلة مصدر معرفة مؤنث ولم يقم لي الى الآن دليل

قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة

مبني اى كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته له اى لفعال بمعنى الامر عدلا وزنة

اما زنة فظ واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه

الصيغة للمبالغة فى الامر كفعال وفعول للمبالغة فى فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى

ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل فى

كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل عن الفعلية

معدولا عن انزل ١٢ الرحمن قوله ان لا يخرج آه اى لا يخرج ذلك المعدول عن النوع الذي ذلك الشيء المعدول عنه ماخوذ منه اى من ذلك النوع بان يكون فردا منه فلا

الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين وجهها في كلام طويل فمن اراد
الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اي لعين من الاعيان وانما قال علما
ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه
للمعاني لا للاعيان وقوله مونثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما
للمونث وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا وزنة
ومعرب في استعمال بني تميم الا ما كان في آخره اي الا في فعال علما للاعيان يكون في آخره
راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذوات
الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علما لكوكب جه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه
في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة
الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت
المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية فصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر
والثاني مثل صه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا
ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول
المتندم والمتعجب وي ووح لا يقدر ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على
سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا الاصدار ما يشابه

الى الغير وهو الغراب ١٢ رحمن ١٢١ قوله التمثيل لانه يكون المراد ما صوت به الحيوان كالبهائم وغيرها من الصبيان

صوت الغراب عن نفسك وحينئذ لا يقدر ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان
اما لزجر او لدعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا لا يقدر ان يحكم
عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية
كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق صوت الغراب
فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها
والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي
بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائهم مجراها واخذها
حكمها بنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال اللفظ ولم يقل
اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي صدر على لسان الانسان تشبيها بصوت كما عرفت في
القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني مثلا اي لاناختها او زجرها او دعائها
او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور
بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول
التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة
او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق
بالغير فقيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك

القسم كما لي لكونه حشو الانسان من غير تعلق بغيره المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات

كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة

ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان

الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء

المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتأبط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل

العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزأيه قبل

التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه تخرج منها هذه النسبة صعب يحسن خرط القتاد والاحسن ان يراد بالنسبة

نسبة مفهومة من ظاهر هيأة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه تفهم من ظاهر الهيأة التركيبية التي في

عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيأة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل و

المفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيأة تركيب احد جزأيه مع الآخر لا تدل على نسبة اصلا كما ان

هيأة تركيب احد شطري جعفر مع الآخر لا تدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان

تضمن الجزء الثاني حرفا اي حرف عطف او غيره بنيا اي الجزآن الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة

الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر حذفت الواو وركب

عشر مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر و

اخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد

العقبين انما نقلين من العشرة وبها التركيب والعلمية وانما قيد بذلك لان الافصح دون غيره وكما سيصرح به وانما قيد بعدم كونه

جزائيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر يتضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفها الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول ثابت في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني

۲۲۸

بعلبك بفتح اللام في الاحوال الثلث لان الجزء الاول مبني على الفتح وبضم الكاف في الاول وبفتحها في الثاني وكسرها في الثالث لان الجزء الثاني معرب ولكن الجزء الثاني

الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه لا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وكذا وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت وغيره وكيت وذيت للحديث اي للكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي التي كان في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فهي مرتبة في البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكره المص

لان كلاهما راجع الى كم سواء كانت استفهامية او خبرية ولفظ كم مذكر وتانيثه باعتبار تاويله بالكلمة غاية ما في الباب

معها فكم الاستفهامية فلتضمنه معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس
المسؤل عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر الى
تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزها كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما و
كم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال
كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا
لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل
جمعية مميزها كانها نائبة عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما اي في مميزي كم الاستفهامية
والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو
كم من ملك في كم من قرية وذلك لموافقة جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر
عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري
ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة استفهامية وخبرية و
اي الكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي
صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على
انشاء التكثير وهو ايضا نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال
كلتاهما لكان وفق لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية

والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا او منصوبا او مجرورا فانهما بيّن موقع كل منهما بقوله فكل ما

اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبهه لفظا او تقديرا غير مشتغل

عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب

عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية

مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات

انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق

وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت كم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما

جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك

كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم

رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله

من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله

اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت وبكم رجل مررت او مضاف

نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر او

المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخر الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فيجوز تقديم الجار عليهما ان جعل

الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر والا اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل

ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف بل كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع
اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة
عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة
وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة النصب
باعتبار اعمال الكائن فيه داخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ
وكذلك اي مثل كم في تأتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط
يعني انه يتأتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منها وهي من وما واي واين واني
ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصين بالاستفهام
فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتأتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت ومن
مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتأتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا
كانتا شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع
وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب ومن يأتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه
عند الله ولا يتأتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل
ولا يصلح الفعل للابتداء واما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف واني واذا
ان لم تجر بجار نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا

قد تخرج عن الظرفية وتقع اسماً صريحاً نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود
عمرو فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو
لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى
عهدك بفلان اي متى كائن عهدك به واما اي فيتأتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع
في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي اي
وقت كائن مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل
ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما يحتمل
الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه كذا في كثير من النسخ وفي بعضها في مثل تمييز كم عمة اي
ما هو مميز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان تعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء
والآخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى
كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصدق بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان تعتبر في مميزها اعني
عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والآخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر
على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان اللائق
تأخيره عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا تحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق
يهجو جريرا وتمامه * فدعاء قد حلبت علي عشاري * الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فتكون

منقلبة الكف او القدم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت ككف او هذا خلقة لها لنسبها الى شثوة الخلقة

وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اى ثنت كارها لخدمتها مستنكفا منها فحلبت مني

على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة

الاناسي العشار جمع عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى من الحلب

ولا تطيع بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفيه ابيه

وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته

فسأل عنها وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اى كثير من عماتك وخالاتك

حلبت على عشاري واذا حذفت المميز اى كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة

على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء ومصححه توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية

كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها

تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتها واذا

خفضتها خفضتها وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل

كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك

او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمك او دنانيرك والخبار عن كثرتها فمعناه

كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن كمية

ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر عن كثرته فظاهر ان السؤال والاخبار انما هو بنسبة الى
مرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك اي كم ضربة ضربت وضربة ضربت فكم في هذا المثال
اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان
للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية
اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل
ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف اي الظروف المعدودة
من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها اي
من تلك الظروف معا اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية
فان عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة
غايات لان نهاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف صرن غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمن
معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم جبرا لنقصان
كقبل وبعد وما اشبههما من الظرف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف
ووراء ولا القياس عليها بمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين عن المضاف اليه
فتعرب قال الشاعر شعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا ۞ اكاد اغص بالماء الفرات ۞ فلا فرق
بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم

... اللفظ عند وجود التنوين فيعرب الظروف بها اي بسبب التنوين كما في قول الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا ۞ فان التنوين في قوله قبلا عوض عن المضاف اليه اي قبل ذلك

صفة حدث واعلم ان الثاني اذا الظن الغالب هو الوقوع وليس المعتبر فيه القطع الا ان الشيء بالغ فيه وفي ان الظن الغالب عدم الوقوع

تضمنها معنى الاضافة بمعنى كنت قبلا اي قديما وقال الشارح الرضي الاول هو الحق و اجري

مجراها اي مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء

على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف

منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما

وكذلك اجري مجرى الظرف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة

ومنها اي من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد تستعمل للزمان ولا تضاف

الا الى جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي اكثر الاستعمالات وقد جاء ع اما ترى حيث

سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اي اما ترى مكان سهيل طالعا اخر

ع نجم يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة و

المضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة فهي ان كانت في الظاهر مضافة الى

الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم

مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربها بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر

بقاؤها على بنائها لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا زمانية كانت

او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل

وان كانت داخلة على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها

بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في

هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعمالها لقطع

علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعملت في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى

اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اى في اذا معنى الشرط وهو ترتب

مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اى لكون معنى

الشرط فيها اختير اى جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه

الغير المختار لعدم تاصلها في الشرط مثل ان ولو وقد تكون اى اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال

فاجأ الامر مفاجاة من فجئهم فجئة وفجاءة بالضم والمد اذا اتيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدأ بعدها

فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبته ووقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق

من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اى فاذا السبع

حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا

عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج

قيل فالاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اى خرجت ففاجات وحاصل المعنى

خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان

وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقولنا زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه

للسببية فان الخروج سبب لملاقاة السبع فانه لولم يتحقق الخروج ... قوله ... قيل ...

قوله الكائنة ١٩ متقاربان اذ حال والظرف والحال على اي حال بمعنى لانه في الظروف انما عد كيف ومنها كيف

يفاجأت لا مفعول به الا انه تتعلق اذا ظرفية بل تصير اسمية بل المفعول محذوف اي فاجأت

في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد تكون لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر

وقت احمرار البسر وقد تستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد

اليه اشارة ومنها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها المامر في حيث

او لكون وضعها وضع الحروف وقد تجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال

في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي

اختصاصها بالفعلية مثال ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد تجيء للمفاجاة نحو خرجت

فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكر المص ومنها اين وانى فهما للمكان استفهاما او شرطا اي حال

كونهما للاستفهام او الشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن

اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى ومنها متى

للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان

استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام بالمستقبل

فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون

وقد جاء كسرها ايضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اي حال شيء وصفته فالمراد بالحال

صفة الشيء لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين وقال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناها

السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو وتستعمل للشرط مع ما على ضعف
عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اي على اي هيأة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف
تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف
جئت فهو في محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت راكبا او ماشيا ومنها اي
من الظروف المبنية مذ ومنذ مبنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين و يكونان تارة بمعنى اول
المدة اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة اي اول
مدة زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما المفرد ومنذ المفرد اي الاسم
المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبنا
فيهما اي اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا
لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئان او اشياء فالمثنى
والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما
نحو ما رأيته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة
في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما الزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان
بمعنى جميع المدة اي جميع مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي
قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اي بعده المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رأيته مذ يومان

اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو
ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اى ما كتب على هذه الصورة
مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية
نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه
الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك
وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدأ وهما معرفان
لكونهما في تاويل الاضافة لانهما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبر ما بعده
اى خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ
ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر
معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان
فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما يقعان
ظرفا في تراكيبهم ومنها اى من الظروف المبنية لدى اى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام
وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن
بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد
بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال

وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال

المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال المال

لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان تجر بها على الاضافة نحو المال لدى

زيد وقد تنصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها

بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك تحذف عنها وتثبت ولكون غدوة اكثر

استعمالا من سحرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذا اشهر لغاتها

وقد تخفف الطاء المضمومة وقد تضم القاف اتباعا للضمة الطاء المشددة او المخففة

وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي

لاجل الفعل الماضي المنفي والزمان الماضي المنفي وقوع شئ فيه ليستغرق النفي جميع

الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعها وضع الحروف وبناء المشددة

لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حملت على اختها عوض ومنها عوض بفتح العين

وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل

المنفي والزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شئ ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو

لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه

مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي

وبناء عوض اي بناء عوض لكونه من الاسماء التي مقطوعة عن الاضافة كقبل وبعد فيحتاج الى المضاف اليه فشابه الحرف ١٢ رحمن

قلت ان كل واحد من قبل وبعد مع المضاف اليه معرب قطعا فينبغي ان يكون عوض كذلك كما هو مثلهما في حالة القطع عن الاضافة قلت هو مشابه لشئ جاز ان لا يكون مثله في

من مذهب سيبويه فلا يعترض بان الشارح تبع في ذلك الفاضل الهندي وليس كذلك فليتهما انتهاما ليساوي ذا اللام والمضاف اليه

يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز
سواء كانت اسمية او فعلية كذا قالوا ١٢
بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى
يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى ومن خزي يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها
اسماء مستحقة للاعراب فلا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي
كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما
وان مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان تقوم او مثل انك تقوم
لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث وبهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف
ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة
من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشيء متلبس بعينه اي
اشارة الى ان هذا التقسيم آخر تقسيم الاسم ١٢
بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيدا بهذه المعلومية والمعهودية
اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة
فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع
بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها وضعت
بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث
انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة الملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك

الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي شخصي والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل احد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصا لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخلته اللام لئلا يدخل فيه ما دخلته اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام فلا يعد ما دخلته قسما آخر

ه الجواب ان الميم ليس من المعارف بل بدل منها لانه في الاصل ليس من البر الصيام في السفر ١٢ رحمن

من المعارف و عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه
نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل و السادس
المضاف الى احدها اي احد الامور الخمس المذكورة و لا تستلزم صحة الاضافة الى احدها
صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربعة الاول فان المنادى
لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول و المضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف
الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك و الجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون
بالذات او بالواسطة و لا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير و المثل او
الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق
بحذف مضاف و احترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا
و لما سبق تعريف المضمرات و المبهمات و معنى المضاف الى احدها معنى ظاهر و المعرف باللام و النداء مستغن
عن التعريف خص العلم بالتعريف و قال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب و الام و الابن
او البنت فهو كنية و الا فان قصد بمدح او ذم فهو اللقب و الا فهو الاسم ما وضع لشئ بعينه شخصا
او جنسا و احترز به عن النكرات و الاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في
التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين
فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشئ

بعينه غير متناول غير ذلك الشئ باستعماله فيه احترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد

اي متناولا بوضع واحد لئلا تخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف

في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها

اي اعرف المعارف يعني اقلها التباسا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم

لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا

قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له فليس المراد بالاعرفية

الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب

انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف

لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت

المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بتعين انواع المضاف اليه

واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة

النكرة ما وضع لشئ لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كك

فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد انما

افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية

آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدود وآحادها كل واحد

العشرة لا علة الوجوب ١٢ رحمن قوله عرف النحاة لان اسم العدد في عرفهم هو الموضوع للكمية ١٢ جمال

واحدٍ منها وكمية الآحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحدٍ واحدٍ وعن الاكثر من واحدٍ من تلك
المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحدٍ منها موضوعاً لكمية
واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل
عن معدود معدود منها بكم يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة
متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى
ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما
من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من
هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل
رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط
اصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة وثنتان
او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمئات والوف وعشرين
او بالتركيب اضافيا كان كثلث مائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين
اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة
ومعطوفة واحد اثنان في المفرد المذكر وتثنية واحد اثنتان وثنتان في المفرد المؤنث
وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر باعتبار التانيث

الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث الى عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث

نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر سابقا وتقول اذا جاوزت عشرا احد

عشر اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث نحو

احدى عشرة امرأة على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى

للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة الى تسع

عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني

في المذكر كراهة اجتماع التانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة

فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في

ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث

وفي اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث الجزء الثاني في المؤنث لانه

لما وجب تذكيره في المذكر لما عرفت وجب تانيثه للمؤنث لاستقرار المانع وهو عدم الفرق بين المذكر

والمؤنث وتميم تكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات

مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون

يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه

منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين

والالف او جمعهما كالواحد منهما عداه ليس للمائة جمع كما ذكره فى قوله جمع للمائة والالف وتثنيتهما او جمعه

اى فى المذكر والمؤنث من غير فرق وہی عقود ثمانية ثم تقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود
الى عقد آخر احد وعشرون فى المذكر احدى وعشرون فى المؤنث ولما غير الواحد والواحدة
ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه فى قوة التركيب لم يمكن استعمالهما بالعطف
على صورة لفظ ماتقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما فى قاعدة العطف بلفظ ماتقدم بل خصهما بما عداهما
فقال ثم بالعطف اى عطف تلك العقود على الزائد عليها كائنا ذلك الزائد بلفظ ماتقدم
من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون فى المذكر واثنتان وثنتان وعشرون
فى المؤنث وثلثة وعشرون فى المذكر وثلث وعشرون فى المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بل
الى تسع وتسعين ثم تقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف فى الواحد مائتان والفان فى
التثنية فيهما اى فى المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف و
ماتفرع عنهما بالعطف اى بعطف الزائد عليهما او عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعا على
صورة ماتقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة
واثنان او واثنتان ومائة وثلثة رجال وثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة
ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان
وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا وثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا
او تسع وتسعين امرأة وكذا الحال فى تثنية المائة والالف وجمعه ويجوز العكس العطف فى الكل

فنقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء بناء صدر
الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب
كما في معديكرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه
بقاء الكسرة كما في قولك جاء في القاض اذا حذفت الياء الا ان الذي سوّغ ذلك فيه كونه
مركبا فرعيت زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسر النون بالبدل
على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة الا واخر مركبة مع العشرة
ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة
لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر
مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا فلا
لما كثر استعماله آثروا فيه جر التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه مجموعا
ليطابق المعدود العدد وكلا في ثلث مائة الى تسع مائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا
مائة حين تمييز ابها ثلثا واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات او مئين لان
للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات
ولا تجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا
ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعوّد المجيء بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون

اعنی عشرین الی تسعین فاقتصر علی المفرد مع کونه اخصر وممیز احد عشر الی تسعة وتسعین ای

تسع وتسعین منصوب مفرد کما النصب فی العقود فلتعذر الاضافة اذ لا یستقیم القاء النون معها

اذ هی فی صورة نون الجمع واما فی الاحد فلانها لیست فی الحقیقة نون الجمع واما فیما عداها فلانهم کرهوا

ان یصیروا ثلثة اسماء کالاسم الواحد ولا یرد علیه خمسة عشرک لان المضاف الیه فیه لما کان غیر العدد

لم یتروج امتزاج ذلک الممیز فلم یلزم صیرورة ثلثة اشیاء شیئا واحدا وانما جوزوا ثلث مائة امرأة مع ان فیها

صیرورة ثلثة اشیاء شیئا واحدا لیطرد بمائة امرأة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاختیر افراده

لتکون الفضلة قلیلا وممیز مائة والف وممیز تثنیتهما وممیز جمعه ای جمع الالف وانما لم یقل جمعهما

کما قال تثنیتهما لان استعمال جمع مائة مع ممیزها فی الاعداد مرفوض لا یقال ثلث مئات رجل

کما یقال ثلثة آلاف رجل بخلاف التثنیة فانه یقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض مفرد

لانه لما کانت مائة والف من اصول الاعداد کالآحاد ناسب ان یکون ممیزهما علی طبق ممیزها

لکنه لما کانت الآحاد فی جانب القلة من الاعداد والمائة والالف فی جانب الکثرة منها اختیر

فی ممیزها الجمع الموضوع للکثرة وفی ممیزهما المفرد الدال علی القلة رعایة للتعادل واذا کان

المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذکرا کلفظة الشخص اذا عبرت بها عن المونث

او بالعکس بان یکون المعدود مذکرا واللفظ مونثا کلفظة النفس اذا عبرت بها عن

المذکر فوجهان ای ففی العدد وجهان التذکیر والتانیث فان شئت

قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت

قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان

وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال

اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون

الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون تمييزا على تقدير

ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما اي

عن الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان

فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية فيذكر بها استغناء

عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد يستغنى عنه لكن لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان

مميزه مثنى يستغنى عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في

مميز سائر الآحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم تتيسر الجمعية فيه ما هو قرب اليها وهو الاثنينية

ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا مميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز بجوهر

حروفه المصورة بهيأة خاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اعني التنوين او علامة

الاثنينية اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغني به عن ذكر

الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغني به عن ذكر الاثنين على حدة

٥٠ علامة التثنية على جوهر الحروف وكلمة على في قوله على ذكرهما بمعنى عن هذا حاصل كلام فاحفظه ١٢ رحمن

فاختيار والحوق العلامة التي هي خفة على ذكرهما ولا شك ان جلالة خفة من التي ربما وذلك
الاستغناء انما يكون لافادته اي لافادة لفظ التمييز النص المقصود اي التنصيص على العدد
والتصريح به الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك
التنصيص استغنى في افادته عن ذكر العدد وعلى حدة وتقول في المفرد من المتعدد اي
في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير ذلك المفرد عددا انقص
عليه بواحد الثاني في المذكر فقوله الثاني مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره
الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدأ
من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية في المؤنث
على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا تقول غير ذلك
فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم
الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من المتعدد ومن غير اعتبار معنى التصيير
الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية
في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان
على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليهما وهكذا الى العاشر والعاشرة
والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر

والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة اعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين فى التذكير والتانيث فتقول فى المونث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تونث الاسمين فى المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثمه اى من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله تختلف اضافتاهما فلاختلاف اضافتيهما قيل فى الاول اى فى المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اى مصيّرهما اى الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اى صيرت الاثنين ثلثة وتحيث فى الثانى اى فى المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوى عدده او يكون فوقه اى احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والاكثر جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد وتقول فى اضافة ما زاد على العشرة حادى عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثانى اى واحد من احد عشر متاخر بعشر درجات بناء على الاعتبار الثانى وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت فى اداء هذا المعنى

قوله متاخر بعشر درجات الخ صفة الواحد فان الواحد الذى هو متاخر بعشر درجات فى احد عشر هو الواحد الذى

حادي عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني

وبهذا القول لما تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء

ويبنى الجزآن الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد

لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي ويعرف

المؤنث ويجوز المؤنث ما فيه اي اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظة كانت

تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب ذا الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء

التانيث ولهذا لا تظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة

غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم ونحيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم

متلبس بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامتها اي علامة التانيث

التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم

الياء في قولهم ذي وتي وزعم انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث

مثل هي وانت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه اي في مقابلته

ذكر من جنس الحيوان كامرأة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي

متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة

التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظي

علی تقدیر ترک التاء والمثال لیس کذلک مما یحتاج الیه لو لم یذکر قوله لرفع الالتباس فانه فع ما قیل الظاهر ان جوب بلا اتیان بقید

حقیقة کعینٍ مثال للتانیث اللفظی تقدیرا فان تاء التانیث مقدرة فیها بدلیل تصغیرها
علی عُیَینة ولم یورد مثال المونث اللفظی الحکمی کعقرب لقلته وقوله واذا اُسنِد الفعل
بلا فصل کما هو الاصل الیه ای الی المونث مطلقًا حقیقیًا ولفظیًا مُظهرًا او مضمرًا فبالتاء ای
فذلک الفعل متلبس بالتاء وجوبا ایذانا بتانیث الفاعل من اول الامر الا اذا کان مسندا الی ظاهر
غیر الحقیقی فانه یترک لاختیار فی الحاق التاء وترکه والی هذا اشار بقوله وانت فی ظاهر
غیر الحقیقی بالخیار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلک ان تقول فی طلعت
الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا یجوز فیه الشمس طلع لکون التانیث فیه لفظیا واستغنائه
عن الحاق التاء لما فی لفظه من الاشعار به بخلاف ضمیره اذ لیس فیه الشعر بتانیثه وجعل بعض
الشارحین ضمیر الیه راجعا الی المونث الحقیقی او ضمیر المونث اللفظی بقرینة قوله وانت
فی ظاهر غیر الحقیقی بالخیار ولو کان یستثنی من هذه القاعدة صورة الفصل ایضا
لئلا یحتاج الی التقیید بقولنا بلا فصل ایضا لکان احسن استیفاء لاحکام جمیع
الاقسام ففی صورة الفصل ایضا لک الخیار فی الحاق التاء بالفعل وفی ترکه فتقول
حضرتِ القاضیَ امرأة وحضر القاضیَ امرأة وطلعت الیوم الشمس وطلع الیوم الشمس الا
اذا کان المونث الحقیقی منقولا عما یغلب فی اسماء الذکور کزید اذا سُمّیت به امرأة فانه مع
الفصل یجب اثباتها نحو جاءت الیوم زیدٌ لرفع الالتباس وحکم ظاهر الجمع لا ضمیره فان الحاق التاء وضمیر

وفتح القاضی فاسند الفعل الی المونث الحقیقی بینهما فصل وهو القاضی ۱۲ ارحمن قوله فانه مع الفصل ای لابد

الذي يلحقه الواو او الياء والنون المفتوحة او الالف والتاء من حيث هو كذلك ليس مفرد المثنى فلا يرد ما قيل لا يخفى انه يصدق

الجمع فيه وجب نحو الرجال جاءت وجاؤا غير جمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم تجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون لا الزيدون جاءت مطلقا اي سواء كان واحده مونثا نحو اذا جاءك المومنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المونث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع الذكور العاقلين من جموع التكسير غير جمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا اسمائها فان ضميرهم الواو لا غير فيقال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت هو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو ولكونهما موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المونث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير السالم فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما في جمع المونث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فيراعى حقه فاجري مجرى المونث في الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن تجري مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق اخره اي اخر مفرده بتقدير المضاف وقد ربعد قوله نون مكسورة قولنا مع لواحقه والا لا يصدق

جواب آخر عنه وحاصله ان المثنى هو الملحق مع اللاحق ١٢ رحمن

التعريف الاعلى مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى لظهور المراد لاستغنى

عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اى مفتوح حرف كان

قبل الياء حالتى النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة

ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا تتوالى الفتحات فى صورة الرفع

وهى فتحة ما قبل الالف التى فى حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك الملحوق والاحق

وحده او مع الملحوق ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالته لحوقها على ذلك

لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على شئ صح ان يقال هذه الامور الثلثة

دالة عليه غاية ما فى الباب ان تكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه

اى مع مفرده مثله فى العدد يعنى الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اى من جنس مفرده

باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله فى

الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه فقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف

بالاسم المفرد والى انه لا تجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بهما الطهر

والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين

للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذا ثنى القمر

باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب وعلى القوة

...د او اخافة مجهول الاصل ولم تقع الامالة في الى ايضا لانهم لم يقولوا الى بكسر اللام وقوله لم يمل على صيغة المجهول ١٢ عبد الرحمن ...

التناسب بينهما ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيتجانسان فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسميته للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليؤول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد اشتراكه اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والمصنف اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثير يؤول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابي بكر يؤول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذي تلحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغير اراد المصنف تبيين حكم ما يتطرق اليه التغير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اي الاسم المقصور هو ما في آخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود ولانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى بالى وهو ثلاثي اي الحال ان الف المقصور ثلاثي اي غير فيه ازيد

احرفٍ فصاعدًا من الرباعی والثلاثی المزید فیه قلبت الفه واوًا اعتبارًا للاصل حقیقة
او حکمًا وخفة الثلاثی بخلاف ما فوقه حیث لا یرد فیه ملکان لثقل والا ای وان لم یکن
کذلک بان کان الفه منقلبة عن یاءٍ حقیقة کرحیان فی رَحًی او حکمًا بان کان مجهول الاصل
او عدمه وقد امیل کمَتَیَانِ فی مَتًی حیث جاء متی ممالًا او کان علی اربعة احرفٍ
فصاعدًا اصلیة کانت الالف کالاعلی والمصطفٰی او زائدة کحبلی فبالیاء ای فالفه مقلوبة
بالیاء اعتبارًا للاصل فیما اصله الیاء حقیقة او حکمًا وتخفیفًا فیما زاد علی ثلثة احرفٍ
والاسم الممدود ان کانت همزته اصلیة ای غیر زائدةٍ ولا منقلبة عن اصلیة
او زائدة تثبت الهمزة فی الاشهر لاصالتها کقراء بضم القاف وتشدید الراء لجید القراءة
او للمتنسک من قرأ اذا تنسک وحکی ابو علی عن بعض العرب قلبها واوًا نحو قرّاوان و
ان کانت الهمزة للتانیث ای منقلبة عن الف التانیث کحمراء فان اصلها کان حمرا بالفین
احدهما للمد فی الصوت والثانیة للتانیث فقلبت الثانیة همزة لوقوعها طرفًا بعد الفٍ
زائدةٍ قلبت واوًا فیقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقیل من جنس الالف فینبغی
ان لا تقع بین الفین مع انها غیر اصلیة والواو اقرب الی الهمزة من الیاء لثقلها لهذا
قلبت الواو همزة فی مثل اُقِتَتْ واُجُوْهٍ وربما صححت فقیل حمراان وحکی المبرد عن
المازنی قلبها یاء نحو حمرایان والاعرف قلبها واوًا والا ای وان لم تکن الهمزة اصلیة

والالتانيث بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو
او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداي فالوجهان المذكوران جائزان احدهما
ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل
وفي الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء فتثبت في الصورتين كما في قراء وثانيهما
قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فقلبت
مثلها واوا وفي الترجمة الشريفة ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان
يقال في رداء الارداءان بالهمزة او رداوان بالواو ولكن المشهور ردايان بالياء
فكان ينبغي ان يقول المص والاوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات
الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام
لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم
باشتهاره غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء
وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء وتحذف نونه اي نون التثنية
للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة
وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت
تاء التانيث التي قياسها ان لا تحذف عن آخر المثنى كشجرتان وتمرتان في خصيان

والأليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفهما
فيهما ان كل واحدة من الخصيتين والاليتين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث
لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا تقع في حشوه وقيل
والأليان مستعملان وهما لغتان في خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان
حذف النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف
حذف تاء التانيث اذ ليس لها قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة
مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي **المجموع ما دل** اي اسم دل
على جملة آحاد مقصودة اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم
بحروف مفرده اي بحروف هي مادة مفرده الذي هو الاسم الدال على واحد واحد
من تلك الآحاد حال كون تلك الحروف متلبسة **بتغير ما** بحسب الصورة اما بزيادة
او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف
مفرده اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله
بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغير ما جمعا السلامة لان
الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات
الى صيغة اخرى وقوله ما دل على آحاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس

كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط

ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت

اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا

قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفردة وكذا بقوله بحروف مفردة

خرج اسماء الجموع والعدد ونحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو

ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم

جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس

يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة

والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون

الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء

الجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس

كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع

بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحدان بالصورة جمع لصدق الحد

عليه فان التغير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة

فلك اذا كان مفردا كضمة قفل واذا كان جمعا ضمته كضمة أسد وهو اي المجموع

نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اى الجمع الصحيح تارة يكون للمذكر وتارة يكون للمؤنث

فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اى آخر مفرده واو مضموم ما قبلها فى حالة الرفع

او ياء مكسور ما قبلها فى حالتى النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين على

سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك

اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه اى مع مفرده الواحد من حيث

معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر فى التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب

ثبوت اصل الفعل فى المفضل عليه والاكثرة فى الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون

محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره

اى آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضى او مقدرة كقاضٍ قبلها كسرة حذفت اى الياء

مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها

طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان

اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين

وان كان آخره اى آخر الاسم الذى اريد جمعه مقصورا اى الفا مقصورة حذفت الالف

لالتقاء الساكنين وبقى بعد الحذف ما قبلها اى حرف كان قبل الالف على ما كان عليه

مفتوحا ولم يغير لتدل الفتحة على الالف مثل مصطفون فى حالة الرفع

تردد فى الجمع ثم تحذف فان قلت فينبغى ان لا تردد قلت انما لا تردد اذا كان السبب متحدا وههنا ليس كذلك اذ سبب الحذف

مع المونث بان يكون المذكر بدون التاء والمؤنث بالتاء فالصفة التي اريد جمعه بالواو والنون يجب ان يكون قابلا للتاء

ومصطفَين في حالتي النصب والجر فاصلهما مُصطفَيُون ومُصطفَيِين قلبت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين **وشرطه** اي شرط اسم
اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم **اسما**
اي اسما محضا من غير معنى وصفية فيه **فمذكر علم** اي فكونه مذكرا علما **يعقل**
من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع
لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف
فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمرأة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع
واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو
والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان
وهم من البصريين
بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم
بمعنى فاختة وكبوتر نيز
التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا
فان تانيثها ضعيف
فتنمحي صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها **وشرطه** اي شرط
من باب الانفعال من المحو والزوال ١٢ رحمن
الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح **ان كان صفة** من الصفات غير علم كاسم الفاعل
والمفعول **فمذكر يعقل** اي له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل لما مر والشرط
الثاني **ان لا يكون** ذلك الاسم الكائن صفة **افعل فعلاء** اي مذكرا غير مستو

مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذي انما يعني جعيها اجمل معنى الصفة ١٢ اجمالي

في صيغة الصفة الكائن تلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث

بيان لعدم الاستواء ١٢

على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم

يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث

ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا غير مستو في تلك الصيغة مع المؤنث

بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران

سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون

ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لانه

فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه

اي في هذه الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال

رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف

الاسم المساوي للمؤنث في هذه الصفة ١٢

والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا

اي الذي يتساويان في التذكير والتانيث ١٢

باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر

والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا ملتبسا بتاء

التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت

التاء لزم اللبس وتحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة كما مر في التثنية

اي وجب حذف نونه بالاضافة ١٢ رحمن

... بالواو والنون هو الاسم مع انتفاء الوا الاسم ... مثل ذلك في الحائض والحائضة ١٢ رحمن

٢٦٥

وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها
جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما
اوصفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجها من
الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن
اراد التفصيل فليرجع اليه المؤنث اي الجمع الصحيح المؤنث ما الحق اي جمع لحق اخره
اي آخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط الجمع الصحيح المونث ان كان مفرده
صفة وله اي لذلك المفرد مذكر ان يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع
بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اي لمفرده مذكر
جمع بالواو والنون فان لا يكون اي فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث
كحائض لانه يقال في جمع حائضة حائضات فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضات
لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة اي ان لم يكن المونث صفة بل
لانه لا يعلم ان حائضات في جمع الحائض او الحائضة
كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اي من غير اعتبار الشرط مثل طلحات وزينبات
في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المونثة
بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها
الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسماوات والكائنات وذلك

لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولظاهر العلامة جمع التكثير ما تغير اي جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه واموره الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض

بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضاً المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضاً بمثل مصطفون

فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقاً فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور

الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقياً كرجال وافراس او اعتبارياً كفلك كما مر

جمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على
اي من الثلثة الى العشرة بجعل الغاية داخلة في المغيا ولذلك قال على

وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة

جمع غلام والجمع الصحيح مذكراً كان كمسلمين او مؤنثاً كمسلمات وفي شرح الرضي ان

الظاهر انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان

لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق
اي لجمعي السلامة — اشارة الى ان افراد اسم الاشارة مع تعدد المشار اليه فيه على تاويل ما ذكر ١٢ ارحمن

على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تع

على ما دون العشرة في كثير من المواضع مع انه جاء احرف على وزن افعل جمع قلة من احد الحروف وهو الحرف بفصل قوله وقد يستعار احدهما

٢٦٧

ثلثة فروع مع وجود افرادها المصدر اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء

صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر عنه كالطول والقصر الجاري على الفعل

والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده

مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية ومثل ويلا له وويحا له مما لم

يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا

وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماع اي سماعي ويرتقي عدد ابنيته الى اثنين

وثلثين كما بين في كتب التصريف ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد يعني

الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياس اي قياسي كما تقول كل ما كان

ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على

استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته في علم

التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا

نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غيره اي غير ماض مستقبلا كان او حالا

نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا

باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا فانه

عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا

ولا يتقدم معموله اى معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع أن وشئ مما فى
حيز أن لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبنى عمرا ضرب زيد ولا يضمر اى معمول فيه او
يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه الاضمر فى المثنى والمجموع قياسا
على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان
تثنية الفعل وجمعه راجعين فى الحقيقة الى الفاعل وكذا فى اسمى الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له فى نفسه تثنية وجمعا ولانه
ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل
مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربى
زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اى فاعل المصدر مظهرا او مضمرا نحو
اعجبنى ضرب زيدا لان النسبة الى فاعل ما غير ماخوذة فى مفهومه فلا يتوقف
تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و
يجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه حينئذ اقوى مشابهة
للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اى المصدر الى
المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب
اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اى اعمال المصدر

متلبسا باللام اي بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا تدخل
لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا تدخل على المصدر المقدر به لكن
جوز ذلك على قلة فرقا بين شيء وبين المقدر به قيل لم يات في القرآن شيء من
المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف
الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اي المصدر مفعولا مطلقا
صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون العمل
للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت
ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا
واقعا بدلا عنه اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له
فوجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل
عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله وجهان وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر
اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر
لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه
بالقسمين على السواء اسم الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي
حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي لذات ما قام بها الفعل

ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما مجهول امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب
اي ما يعلم امره اي حكمه ۱۲
يعني الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة
قال المصنف في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المجرد وغيره من اسم المفعول والصفة
المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس
لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان
تدل على معنى ثابت وانظر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه
ليس لمن قام به والحق خلاف ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون
موضوعا لمن قام به ويكون لمن قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة
ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق
على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع الزيادة فبقوله
لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على
اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المصنف واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى
الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن
قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق يتضمن معنى الوضع كما علمت فليس
اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويحذو منه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير

قوله ويحذو منه اي حمل عبارة المصنف على المتبادر واخراج اسم التفضيل بقوله لمن قام به

حرف المضارعة المضموم والموضوعة موضع حرف المضارعة المفتوح وقسما الكسر هما الكسر الواقع آخر المضارع مفتوحا كما في

يخرج من التعريف والابعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصر و
جعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفية ما معناه ان
صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماش وآكل وكل ما
اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل هو صفة
مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغته اي صيغة
اسم الفاعل من المجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه
او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم
مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضموما
اولا و مع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل
ويتفعلل نحو مُدخِل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومُستغفِر
فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان
مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الميم
مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل
فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان
متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان

مع صاحبه الالف واللام الموصول فيكون اسم الفاعل ح صلة والثالث ان يكون موصوفا فيكون اسم الفاعل ح صفة والرابع ان يكون ذا الحال فيكون اسم الفاعل ح حالا عنه

متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اي بشئ يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله لشبهه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذو الحال لتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاءني الضارب ابوه وجاءني رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى

فازداو بما شبهه للفعل نحو قائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم
الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي بالاستقلال
او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب
عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه
يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون
منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافة معنوية لانه عنده
من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط
ذراعيه وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر
غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر
لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب
بالمقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه
درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع
الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت
بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة ح عدل

عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اى من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة فى الفعل المشتق منه كضرّاب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحَذِرٍ بمعنى كثير الحذر مثله اى مثل اسم الفاعل فى العمل واشتراطه ويشعر به قوله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه ففى هذه العبارة [illegible] صيغ اسم الفاعل اذا كان للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل الذى لم يكن للمبالغة نحو زيد ضرّاب ابوه عمرًا الآن او غدًا ومررت بزيد الضرّاب عمرًا الآن او غدًا او امس ما فيه من معنى المبالغة نابت مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصححا كان او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا فى العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغته المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتى التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون عمرًا الآن او غدًا والزيدان الضاربان والزيدون الضاربون عمرًا الآن او غدًا او امس ويجوز حذف النون من المثنى والمجموع مع العمل فى معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها حينئذ واجب

ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اى يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين

لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب

الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب

بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة محالا

اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اى حدث موضوعا

اى الدال عليه

لمن وقع عليه اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات

ما وقع عليها الضرب واعتذار اقامته من مقام ما مر فى اسم الفاعل

فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه

يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء

وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادة

على الغير فى ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط

وصيغته من الثلاثى المجرد على زنة مفعول ومن غيره اى غير الثلاثى

المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج

بفتح الراء وامره اى شانه وحاله فى العمل اى عمل النصب والاشتراط اى

اشارة الى انه ليس المراد من الامر ههنا الحكم ١٢ رحمن

اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر فى اسم الفاعل

اى مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضى ايضا فهو يرفع ما يقوم

مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى

غلامه درهما الآن او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس

فدخلت اللام الموصولة عليه فيعمل بمعنى الماضى ايضا

الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انهما تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث

ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن

اى لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما

اى بالذات ما قام بها المفعول ١٢ رحمن

اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم

من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد

نقله الى رحُم بضمها فلا يقال رحيم الابن رحُم بضم الحاء اى صار الرحم طبيعة له ككرم

بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل

الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لهما الثبوت بحسب

الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة

اسم الفاعل اى لصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا تجئ

صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اى كائنة على قدره بحيث

لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة او صفة لمصدر محذوف اى

صفة المشبهة ١٢

١٢ رجو عان وشبعان وعطشان وسيريان ١٢ اجمال

مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها
مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضاً لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة
به ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر نحو حَسَنٌ وصَعْبٌ وشديد وتعمل عمل
فعلها مطلقاً اي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه
فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى
فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها
اي جعلها اقساماً وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسألة لانه يسأل عن حكمه
ويبحث عنه ان تكون الصفة ملتبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل
من التقديرين معمولها اما مضاف او ملتبس باللام او مجرد عنهما
اي عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين
في الثلثة والمعمول اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اي من
هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا
صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسماً حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التي
للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على
الفاعلية اي الفاعلية للصفة والنصب على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول

في المعمول المعرفة وعلى التمييز اى جعل معمول الصفة تمييزاً في المعمول النكرة
هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف التمييز اى في المعرفة والنكرة
وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي والاولى
التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه فتفصيلها
اى مفصّل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا حسنٌ وجهُه بتنوين الصفة
ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر
وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة
وذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعاً ونصباً وجراً
وكذلك اى مثل هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسنُ الوجهِ بالوجوه المذكورة
وحسنٌ وجهٍ عطف على حسن الوجه اى هو ايضاً بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة
الحسنُ وجهَه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه
بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع
في قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة
عن اللام وهذه لصفة ذات اللام الحسنُ الوجهُ بالوجوه الثلثة الحسنُ وجهُه
ايضاً بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم المسائل على الصفة

المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان
اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام
صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان
منها اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى
معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او غير واسطة مثل الحسن وجهه
والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما
بحذف التنوين او النون كحسن وجه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل
الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه
الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه لواحد منها وثانيهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى
معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه
وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان
اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة
تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة
عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه
فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح

في السعة وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازه بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت عنها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والآخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه والحسن وجه وحسن وجه برفعه فيهما قبيح لعدم الارتباط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير وعدمه غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة نظر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة

بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها ح فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم

تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة ح كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية

فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي

وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر ففيها ضمير الموصوف ليكون

فاعلا لها فتؤنث اي الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجها او حسنة

وجها وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان

وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه و

حسنون وجها واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي

الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي

الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير

متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام

الثمانية عشر فيه فعل الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله ونصبا بهما وجرا فان انهما

تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين

لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا

قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول

مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك اي مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تيمي الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث لموصوف قائم به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر مخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من مصدر ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ المبناء

من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لاتسع الزيادة على ثلثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لايعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة تحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد وكلها اصول او تكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين

ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اي من ثلاثي مجرد وليس بلون ولا عيب ظاهري لان منهما اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة او العور وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان افضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال للون وعمى مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو

٢٨٤

عه انه اذا اختنق قوله اخوه فاعل تفقده ومعناه انه عمر قماش اخوه ليلة وعلقها بعنقه اي القاها على عنقه فلما اصبح ورأى ذلك فضحك قال ترقيق مني فانت انا فمن انا ثم الذات بمعنى

اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بالشذوذ في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضل وتقلده ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا

باستفادة المعجمة گم کردن نفس خود را ۱۲

فنفيه مشابهة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون

اي في هذا الجواب ۱۲

بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضي عد احمق من قبيل

يعني لم يحكم بشذوذه ۱۲

ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه اي القياس

يعني اصله ۱۲

الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في موضع

لانه لا يعلم انه مشتق للفاعل او للمفعول ۱۲

قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس

من الملامة ۱۲

اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة

لمن يكون اكثر مشغولية ۱۲

او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء

عه وايراده لاجل دفع الاعتراض المذكور غير متوجه عليه فانه عد احمق من قبيل ابلد وقد عرفت ان الابلد يجيء بمعنى التفضيل على القياس

على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر
واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين بتعيين المفضل عليه
مذكور قبل لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص
الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا تكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد
فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من
عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو
زيد الافضل من عمرو ولا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله شعر
ولست بالاكثر منهم حصى + وانما العزة للكاثر + فقيل من فيه ليست تفضيلية بل تبعيض
اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو
زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان
المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء او انه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا
أضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة
اي احد معنيه زيادة موصوفه المقصود به على من اضيف اليه اي كلي ما اضيف
اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا
الاستعمال اكثر لان وضع افعل التفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول فيشترط

في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ
وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوفه على
مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من مشاركيه في
هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه
عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان تقصد به زيادة مطلقة
اي ثاني معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده
ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما
يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض
المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله
عليه وسلم افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من
جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة
اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد
لانها منشأه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف و
هو الذي يقصد به الزيادة على ما اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان
موصوفه مثنى او مجموعا ولذا التذكير وان كان الموصوف مؤنثا نحو زيد او الزيدان والزيدون

٢٨٧

كان صفة لشئ فانسخ يعمل الرفع بالفاعلية ١٢ احم

او هندًا والهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورًا معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادًا وتثنيةً وجمعًا وتذكيرًا وتانيثًا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضليا من والهندات فضليات من لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة ف القسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادًا وتثنيةً وجمعًا وتذكيرًا وتانيثًا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظًا او معنًى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما و اسم التفضيل الذي يستعمل بمن مفرد مذكر لا غيره اي لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرًا او مضمرًا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فالفعل دال

بخلاف الضمائر فانه يظهر اثره فيها وان كان محليا ١٢ رحمن

الاول وباعتبار الثاني حالان الاول من الضمير المرفوع في مفضل والثاني من قوله نفسه اي متلبسا باعتبار الاول

على الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل

واحد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف

والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى

الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما

هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه

لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعدت

مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة

اي وصفا سببيا هو في اللفظ لشيء معتمد عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه

او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل

ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر اولا على

نفسه اي نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره اي غير ذلك

الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال

عن سما او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل رأيت رجلا احسن في عينه

الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب

مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار

٢٨٩

الا ان یقال حاصل ہذا الوجہ انہ یعمل بعد النفی اذا کان التفضیل لشئ واحد بالاعتبارین ما ذکرہ الشارح زیادۃ اعتبار مقام

عین زید وانما اشترط ان یکون فی اللفظ ثابتا لشئ وفی المعنی لمسببہ لیحصل لہ صاحب یعتمد علیہ ویحصل لہ مظہر تعلق بذلک الصاحب حتی یتیسر عملہ فیہ کالصفۃ المشبہۃ لانحطاط رتبتہما عن رتبۃ اسم الفاعل فانہ یعمل فی مظہر بعدہ سواء کان من متعلقات الموصوف اولم یکن مثل زید ضارب عمرا وانما اشترط ان یکون ذلک المسبب مشترکا مفضلا من وجہ مفضلا علیہ من وجہ بعد اتحادہما بالذات لیخرج عنہ مثل قولک ما رأیت رجلا احسن کحل عینہ من کحل عین زید فانہما مختلفان بالذات بخلاف الکحل الملحوظ مطلقا ان المقید تارۃ بہذا وتارۃ بذلک فانہ واحد بالذات ومختلف بالاعتبار ولئلا یبقی علی ما ہو الاصل فی اسم التفضیل وہو التغایر بحسب الذات بین المفضل والمفضل علیہ لیسہل اخراجہ عن المعنی التفضیلی بالنفی کما ستتضح فائدتہ وانما اشترط ان یکون اسم التفضیل منفیا اذ عند کونہ منفیا یکون بمعنی الفعل ویعمل عملہ وانما قلنا انہ عند کونہ منفیا بمعنی الفعل لانہ ای احسن فی ہذا المثال بمعنی حسن وکذا کل افعل فی المواد الاخر بمعنی فعل وہذہ العبارۃ تحتمل معنیین احدہما ان یکون احسن مثلا بعد النفی بمعنی حسن لانہ اذا استولی النفی علی اسم التفضیل توجہ النفی الی قیدہ الذی ہو الزیادۃ فیفید انہ لیس حسن کحل عین رجل زائدا علی کحل عین زید فیبقی اصل حسن کحل عین رجل مقیسا الی زید اما بان یساویہ او بان یکون دونہ والمساواۃ یابا یا بامقام المدح

فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل ودون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلايم المدح فيبقى اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفت المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان الزائد على شئ ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عند نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن الكحل كل عين رجل دون حسن الكحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي تقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود

٢٩١

موجودة فيه لما من الوجهين المذ[illegible] لقوله احدهما وقوله وثانيهما الخ فان المقصود منه جميع زيادة الحسنية

بعد الزوال بخلاف ما رایت رجلا افضل ابوه من زید فان المفضل والمفضل علیه فیه مختلفان بالذات فلا ضعف فی معناه التفضیلی فله قوة ان یعود حکمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله فی المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبریة والکحل بالابتداء لفصلوا بین احسن وبین معموله ای ما عمل فیه احسن من حیث انه اسم التفضیل فیه معنی الفعلیة وذلک المعمول قوله منه فی عین زید باجنبی هو الکحل اذ کل ما لیس معمولا له من هذه الحیثیة فهو اجنبی منه من هذه الحیثیة لا یجوز تخلله بینه وبین معمولاته من هذه الحیثیة ولا یخرجه عن هذه الاجنبیة ما عرض له من معنی الابتداء العامل فی المبتدا والخبر اذ العامل بالحقیقة معنی الابتداء لا اسم التفضیل بخلاف ما اذا اعمل فی الکحل بالفاعلیة فانه لم یبق اجنبیا فانه من معمولاته من حیث انه اسم التفضیل ولو قدم قوله منه فی عین زید علی الکحل لم یلزم الفصل بین احسن ومعموله من حیث انه اسم التفضیل ولکن فی معناه تعقید رکیک وکذا لو قیل بهذه العبارة ما رأیت رجلا احسن من الکحل فی عینه هو ای الکحل فی عین زید لا یخلو عن رکاکة وتعقید ایضا مع انهما لیسا من قبیل العبارة المشهورة الواردة فی اداء مثل هذا المقصود والکلام فیها ولما قرر مسألة الکحل وبین شرائطها وما عبر به عنها علی وجه یطابق المقصود بلا زیادة ونقصان اراد ان ینبه علی ان التعبیر عنها غیر منحصر فیما ذکر بل یمکن ان یعبر عنها بعبارة اخری منه وعلی ترتیب غیر ترتیبه وینقل بهذا التقریب الی ما انشده سیبویه واستشهد به فی اثبات هذه المسألة ویطبق بعض هذه القصور علیه فقال ولک ان تقول ما رأیت کعین زید احسن

مع وهو قوله عينا في مقابلة قوله واديا وهو مذكور في الشعر الا ان المص ترك ولم يذكره اختصارا لانه كان في مقام الاختصار في المثال المذكور في قوله فان قدمت الخ

في عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشئ على نفسه اذ يتعدد الكحل ح فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او تقول معناه ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان للكحل في عين زيد حسنا ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى لان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رايت كعين زيد الخ قولا يماثل قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدأ بما هو مبتدأ المماثلة وترك موصوف احسن في المثال وان كانت مماثلة الكحل في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور

مع مقدرة فيها فيلزم الفصل بالاجنبي تقديرا ... قوله كما ذكرنا اي ذكرنا ان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة حيث قال

٢٩٣

مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع

حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما وقى الله ساريا

كان صاحبه لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره

ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل والتئية من ائى او ائى كالتحية

من حيى او حيّ وهو المكث والتاني وساريا من السرى وهو السير في الليل فقوله ارى

اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع

حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني

وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى اما

اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور عائد

الى واديا وركب فاعل اقل والجملة اتوه صفته وتئية تمييز عن نسبة اقل الى ركب او

منصوب على المصدرية اي اتيان تئية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند

الى ضمير راجع الى واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في

ما وقى الله مصدرية وساريا اي ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اي واديا

اقل واخوف في كل وقت الا في وقت وقاية الله تعالى ساريا يقول مررت على واد منسوب

الى السباع لكثرتها فيه والحال اني لا ارى مثل وادي السباع حين احاط به الظلام واديا

يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في كل وقت الاوقت وقاية الله سبحانه ركبا سارا يا سائرا بالليل فيه عن الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ادري واديا اقل به ركب اتوه منه بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ادري واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع ولما قسم المص الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال الفعل ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير في نفسه الى المعنى ويكون المراد بكونه في نفسه استقلاله بالمفهومية وجميع كون الضمير في نفسه راجعا في نفس الكلمة الى الواحد هو استقلاله بالمفهومية لكن اطابق لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل يشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي

٢٩٦

بل هو اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمن فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية

مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد

صفة للمعنى فخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة

عن المصادر او غيرها كما سبق فدخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى

وكاد لان اقتران معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة

الثلثة لوجود الاحد في الاثنين وانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك

من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل

لتقريب الماضي الى الحال او تقليل الفعل او تحقيقه وشئ من ذلك لا يتحقق الا في الفعل و

دخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال

البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او النهي

عنه كلا النهي او تعليق الشئ بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل

ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما خص به لحوق تاء التانيث لانها تدل

على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت عنها بما لحقها من التاء المتحركة

الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث احتراز عن المتحركة

لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اراد نحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة

فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بماله فاعل والفاعل انما

يكون للفعل وفروعه دخلت فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع

والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف وخصه فهو بالتعميم اليق واجدر الماضي ما

دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك

الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على

بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما

دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بما الموصول الفعل

فلا ينتقض منع الحد بمثل امس وعلى بالدلالة ما هو بحسب اصل الوضع فلا ينتقض منعه بمثل لم يضرب وجمعه

بمثل ان ضربت ضربت مبني على الفتح خبر مبتدأ محذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح

لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني

فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موقع ضارب وشرطا وجزاء

تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف

الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربن الى

ضربنا كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله

وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح

ومع غير الواو فانه يضم بها لمجانستها لفظ اضربوا وتقديره اكرموا المضارع
ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نأيت اي حال كونه متلبسا با
حروف اتين في اوائله يعني حروف التي جمعتها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما يكون
لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال
على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر
عطف على وقوعه اي تلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه باحد
من زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب
وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن
وانما عرف المضارع بمشابهته الاسم لانه لم يسم مضارعا الا بهذا المعنى اذ معنى المضارعة
في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان
رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان
او مؤنثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا
كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب
واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنث الواحد والمؤنثين غيبة
اي حال كون مؤنث والمؤنثين غائبات او ذوي غيبة والياء للغائب

غيرهما اى غير القسمين المذكورين وهما واحد المونث وتثنيته فقوله غيرهما اى غير
القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة
لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو فى قوة النكرة الموصوفة او بالنصب
حال وهو الاولى لموافقة السابق وحروف المضارعة مضمومة فى
الرباعى اى فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيخرج ومفتوحة
فيما سواه اى فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج
ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اى غير المضارع لعدم علة الاعراب
فيه ولما كان هذا الكلام فى قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به
قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع
مؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال
بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله فى وسط الكلمة ولو دخل عليها
لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث فى المضارع تقتضى
ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث فى الماضى فلا يقبل الاعراب
واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم
فالصحيح منه وهو عند النحاة ما ليس فى حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير

بارزٍ مرفوعٍ متصلٍ به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان

والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطبِ

المؤنثِ مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في

موضعين في الواحد الغائب المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم

الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في

حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيتين والسكون في

حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك

اي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع بالنون في حالة الرفع و

حذفها اي بحذف النون في حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع

للجزم كما انه في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون

وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى آخرها والمضارع المعتل الآخر بالواو و

الياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول

يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي

والحذف اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة يسقط

الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف

بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لاتقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى و

الحذف اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض و يرتفع المضارع اذا

تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه التجرد كما هو

المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع

الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب ورأيت رجلا

يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطي سبق

اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع

في مواضع لايقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي

نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان

واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك

تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه

وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب

مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان

سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صارت

كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل

فيه الاعم وانما عدل عن الاصل لما يجئ في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى

وينتصب اي المضارع بان مفتوحة ولن قال الفراء اصل لا ابدل الالف

نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كاَيْنَ في اي شئ وقال سيبويه انه حرف براسه و

اذن قيل اصله اذ ان خففت وقيل اصله اذ الظرفية فنون عوضا عن المضاف

اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد

لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في

خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة حروف جر فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله

مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو

لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الواو

والفاء عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا

ليكون من قبيل عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى

في زرني فاكرمك لتكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك

وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان

التي ينتصب بها المضارع مثل أُرِيْدُ اَنْ تُحْسِنَ اِلَيَّ مثال النصب

بالفتحة ومثل اَنْ تَصُوْمُوْا خَيْرٌ لَّكُمْ مثال النصب بحذف

النونِ وكلمة ان التى تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي انِ المخففة

من انّ المثقلة لان المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء

والطمع فلا تناسبه وليست اى اَن الواقعة بعد العلم هذه اى اَن الناصبة

نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان

لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم اَن المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار

عدم التيقن يلائم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجرى فى ان التى بعده الوجهان

ولن مثل لن ابرح ومعناها اى معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا

والا يلزم ان يكون فى قوله تعالى ولن ابرح الارض حتى ياذن لى ابى تناقض

لان لن تقتضي التابيد وحتى ياذن الانتهاء واذن التى ينتصب بها المضارع اذا

لم يعتمد مابعدها على ماقبلها اى لم يكن مابعدها معمولا لما قبلها فانه اذا

اعتمد مابعدها على ماقبلها لا ينتصب بها لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ماقبلها فصار

كانه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد اى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد مابعدها على

ماقبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وجزاء لا

يمكن الا فى الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك

لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا وكلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك

كان اذا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة يحتمل
بمثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب
الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ
فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما
كان انتصاب المضارع بها مشروطا بالشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ
والخبر واذا وقعت اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان
النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع
باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت
كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام
لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان
اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر
الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي اي حال كون حتى بمعنى كي
للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال
لحتى بمعنى كي ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا و
كنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي او الى ولاستقبال المضارع

بالنظر الى ما قبلها واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا و اسير

حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى و لاستقبال ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذي

دخله حتى الحال يعني زمان الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون هي زمان التكلم بعينه و يجي

مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع

حكاية الحال الماضية فكانك كنت في زمان الدخول هيأت هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم

على ماكنت هيأته وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فبقيته على ما كان عليه وحكيته ففي زمان

الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن ح تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اي حتى

عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ

بها كلام مستانف لا ان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره لتكون حتى داخلة على اسم كما

توهمه بعضهم فيرفع اي ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم و تجب السببية اي

كون ماقبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي مثل

مرض فلان حتى لا يرجونه الآن مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء

في زمان التكلم ومن ثمه اي من اجل هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال

حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول

الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها

۳۰۵

في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بان تجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها
لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فتبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى بخلاف ما اذا كانت
تامة لانها لا تقتضي الخبر وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك اسرت حتى
تدخلها لانه يجب ان يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها و
هو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو
محال وجاز في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه
ثبت سيري فانا ادخل الآن ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير
في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون السبب متحقق الحصول
فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية
تقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها
في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا
قوله ايهم سار عطف على كان سيري ولا فساد فيه و لام كي التي ينتصب المضارع
بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما تقدر ان بعدها
لانها جارة و لام الجحود التي ينتصب المضارع بعدها هي لام تاكيد النفي بعد
النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا

جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل فاصل الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل

قيل على حذف المضاف من الاسم اى ماكان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اى ماكان الله

ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اى ماكان الله معذبهم والفاء

التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع

مشروط بشرطين احدهما السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها

لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ على

تغير المعنى فاذا لم تقصد سببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثانى ان يكون

قبلها اى قبل الفاء احد الاشياء الستة تتبعد تقديم الانشاء او ما فى معناه من النفى

المستدعى جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو

زرنى فاكرمك اى ليكن منك زيارة فاكرام منى او نهى نحو لا تشتمنى فاضربك

اى لا يكن منك شتم فضرب منى ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لى فافوز

ولا تواخذنى فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اى هل يكون

منكم ماء فشرب منى او نفى نحو ما تاتينا فتحدثنا اى ليس منك اتيان فتحديث

منا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا الاستلزامه نفى فعل

فيندرج فى النفى او تمن نحو ليت لى مالا فانفقه اى ليت لى ثبوت مال فانفاق منى ويدخل فيه

التنزيل فان نظر لولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا اى لولا انزل الله الى محمد ملكا فيكون ذلك الملك مع محمد صلى الله عليه وآله وسلم منذرا للعالمين

ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اي الا يكون منك نزول فاصابة خير منا ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو شعر سانرك منزلي لبني تميم ﴿ والحق بالحجاز فاستريحا ﴾ فيعدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان فتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والآخر الواو للجمع والحاق ثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك اي ما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة ومثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا تجمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس و او التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان اي بشرط ان تكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها الا ان ان ايضا داخلة في مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها التكرار نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني او الا ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى بتاويل مصدر مجرور بها والتي بمعنى الى اي لالزمنك

الى اعطائك حتى و العاطفة اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها اى ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبنى ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعنى قوله حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد حتى فظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان جعلت العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر فى التفصيل ما لم يكن فى الاجمال وان خصصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس فى الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه فى ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ذكرها مرتين مرة فى الاجمال ومرة فى التفصيل كسائر ما ذكر ويجوز اظهار ان مع لام كى نحو جئتك لان تكرمنى ويجب اظهارها مع لا نحو لئلا تعلم اهل مع اللام الزائدة نحو لئلا تعلم اهل الكتاب وقد تقوم ان مع الحروف العاطفة نحو اعجبنى قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبنى ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم

قوله فى الاجمال بان يقول والعاطفة بعد قوله او ويقيد عليه ههنا مقيدا بالظرف

صحیح وهو أن المصدرية وأما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعد ها ان

وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح

وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع وأما الواو والفاء

واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت

كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها و يجب اى اظهار ان مع لا الداخلة

على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اى على

ان لاستكراه اللامين المتواليتين وهذا لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان

ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي

خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله ع الا ايهذا اللائمي احضر الوغى ❊ في

رواية النصب ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها

ويجزم اى المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى

النهي احتراز عما استعملت في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وبكلم

المجازاة اى يجزم المضارع بكلم المجازاة اى كلمات الشرط والجزاء التي

بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي

اى كلم المجازاة ان ومهما واذما وحيثما فاذ وحيث تجزمان المضارع مع ما واما

بدونهما فلا و اَيْنَ و مَتٰى وهما تجزمان المضارع مطلقا سواء كانتا مع ما او لا و كَمَا و مَنْ

و اىّ و انّى و اَمّا انجزام المضارع مع كيفما و اذا فشاذ ولم يجئ فى كلامهم على

وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اى حال كيفية

تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر استواء قراءة قارئين فى جميع الاحوال الكيفيات واما مع اذا فلان

كلماتِ الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التى هى موضوعة للابهام و اذا موضوعة للامر المقطوع به و بِاَنْ

مقدرةٍ عطف على قوله بلم اى و تجزم المضارع بان مقدرة و سيجئ بيانها ان شاء الله تعالى فلم

لقلب المضارع ماضيا و نفيه اى نفى المضارع و لا يبعد لو حمل الضمير الى ما هو اقرب اعنى

ماضيا و لمّا مثلها اى مثل لم فى هذا القلب و النفى و تختص اى لما بالاستغراق

اى استغراق ازمنة الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم فلما تقول ندم فلان و لم ينفعه

الندم اى عقيب ندمه و لا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها و اذا قلت ندم فلان و لما ينفعه

الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها و جوازِ حذفِ الفعل اى و تختص ايضا لما بجواز

حذف الفعل المنفى بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة و لما اى لما ادخلها و تختص ايضا بعدم

دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب و من لما يضرب كما تقول ان لم يضرب

و من لم يضرب و كان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل و معموله و تختص ايضا باستعمالها فى الباقى

المتوقع اى ينفى بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب و قد تستعمل فى

غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم وَلام الامر هي اللام المطلوب
بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن
بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا النهي
هي لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها اي لا النهي
هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهي تدخل على جميع انواع المضارع المبني
للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل
تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني
اي لجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح المص وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين
لتجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشيء سببا لشيء فالمراد بجعلها الشيء
سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء بل ملزومية شيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا
يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم
بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك
ان شتمتني اكرمتك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام ولا الاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا
خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه منتهى بمكان
يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده ويسميان

٣١٣

أي هذان الفعلان أولهما شرطا لأنه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث أنه
يبتنى على الأول ابتناء الجزاء على الفعل فإن كانا أي الشرط والجزاء مضارعين نحو
إن تزرني أزرك أو الأول فقط مضارعا نحو إن تزرني فقد زرتك فالجزم واجب
في المضارع لدخول الجازم وهو إن أو تضمنها مع صلاحية المحل وإن كان الثاني مضارعا
فالوجهان أي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو أداة الشرط والرفع لضعف التعلق
لحيلولة الماضي بفصل بغير المعمول نحو إن أتاني زيد آته أو آتيه وإذا كان الجزاء ماضيا
بغير قد لفظا تفصيل للماضي نحو إن خرجت خرجت أو معنى نحو إن خرجت لم أخرج
ويحتمل أن يكون تفصيله بغير قد أي لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى إن يسرق فقد
سرق أخ له من قبل أو منويا مقدرا كقوله تعالى إن كان قميصه قد من قبل فصدقت أي
فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تأثير حرف الشرط فيه لقلب معناه إلى الاستقبال
فاستغنوا فيه عن الرابط كقولك إن أكرمتني أكرمتك إن أكرمتني لم أكرمك وإنما قال بغير
قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم أن يكون للشرط تأثير فيه كقولك إن أكرمتني
اليوم فقد أكرمتك أمس لوجوب دخول الفاء فيه وإن كان أي الجزاء مضارعا
مثبتا أو منفيا بلا احترازا عما إذا كان منفيا بلم فإنه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا
معنى أو بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير أداة الشرط فيه معنى فالوجهان الإتيان

قوله مثبتا أي مثبتا ... قوله لوجوب دخول آه إنما قال لوجوب ليكون صريحا في الماضي لكون أمس قرينة دالة على كونه ماضيا ١٢ح

بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء واثرت

في تغيير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن نحو يا

نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اى وان لم

يكن الجزاء احد الماضي او المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض بقد

لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم

فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير بحرف الشرط في الماضي فاحتاج

الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لم او لن

الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير بحرف الشرط في الجزاء فاحتاج

الى الفاء وتجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع

الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانهما تجيء بحرج وشاء مر بعد امر فيهما معنى الفاء التعقيبية ولكن

الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية

فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون

اى فهم يقنطون وان التي ينجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت

مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اى ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل

الشر يكن خيرا لك اى ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء

٣١٥

اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه **والتمني** نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه **والعرض** نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اي سببية ما تقدم له فح تقدر ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما بها وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة و قصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب لفائدة دخول الجنة فهو سبب وقصد اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة **ونحو لا تكفر تدخل الجنة** اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت **ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار** عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فاعرف

استعمالاً وبقي مجزوماً بتلك اللام المقدرة ١٢ قوله لاستغنائه الخ لعدم حرف المضارعة فيهما وضعاً ولكن يحذف عنهما حرف

في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعاً بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحاً للوصفية كقوله تعالى فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي فيمن قرأ مرفوعاً اي ولياً وارثاً او بالحال كذلك كقوله تعالى فَذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ اي متحيرين او بالاستيناف كقول الشاعر شعر

وقال رائدهم ارسوا نزاولها ✤ فكل حتف امرئ يجري بمقدار ✤

الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغهما وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضاً فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المصرح في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائباً كان او مخاطباً او متكلماً معلوماً او مجهولاً من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقاً فانه يطلب بها الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب وعن مثل صه ورويد وحكم آخره اي آخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته

للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنىً اعطي حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغزُ وارم كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم باللام مقدرة فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وحذف ما بقي امر تقول في تَعِدُ عِدْ وفي تُضارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع برباعيٍّ والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زدت همزة وصلٍ على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر فانه اذا قيل اُقتل بفتح الهمزة التبس بالواحد المتكلم المعلوم واذا قيل اِقتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة الى الضمة ومكسورة فيما سواه اي سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح التبس بالامر منه وفي اعلم لو ضم التبس بالمضارع المجهول المتكلم ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي مثل اقتل مثال لما

يكون بعد الساكن ضمة واضرب مثال لما يكون بعده كسرة واعلم مثال لا يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل وردت لقطع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف اي فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله وتكون اضافة الفعل اليه بيانية هو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه لم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته وضع فالمبني ان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضُرِبَ ودُحْرِجَ واُعْلِمَ واختير هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان تخرج الضمة الى الكسرة ووزن فُعِلَ بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود باخف منه ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو اُنْطُلِقَ واُقْتُدِرَ واُسْتُخْرِجَ لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك الباب ويضم الثاني مع التاء مثل تُعُلِّمَ وتُجُوهِلَ وتُدُحْرِجَ لئلا يلتبس بصيغة مضارع عَلَّمْتَ وجاهلت ودحرجت خوف اللبس هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني ومعتل العين اي ما يكون عينه معتلا فقط لئلا يرد عليه مثل طُوِيَ ورُوِيَ من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضي

٣١٩

الى اجتماع اعلالين فى يُردى ويُطوى قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عُوِر وحُمِيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف فى المبنى للمفعول من ماضيه كما ذكر وتبعية ذكر المعتل العين فى المبنى للمفعول من المضارع وان لم يكن فيه ما ذكرنا الا فصح فيه قِيل وبِيع اصلهما قُوِل وبُيِع نقلت الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار قِوْل وبِيْع فابدلت واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح فى نحو قيل وبيع وفى شرح الرضى حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هى تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام فى هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعنى ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتى بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم اى النحاة والقراء ١٢ والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم فى اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قُول وبُوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اى مثل باب الماضى المجهول من معتل العين من الثلاثى المجرد باب الماضى المجهول من معتل العين من باب

الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد فى مجئ اللغات الثلث فيه اذ تيسر

وجودها فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس ذلك

مثل قيل وبيع لسكون ماقبل حرف العلة فيهما فى الاصل اذ اصلهما استخير واقوم

بالياء والواو المكسورتين والقياس فيما اذا سكن ماقبلهما ان تنقل حركتهما

اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا نحو اقيل استخير واقيم لغة واحدة وان كان

اى الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله

وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويستخرج ويتدحرج وفتح ماقبل

آخره لخفة الفتح وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبنى للمفعول

تنقلب العين فيه الفا ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد و

يستخار ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ماقبلها المتعدى وغير المتعدى

فالمتعدى من الفعل مايتوقف فهمه على متعلق اى امر غير الفاعل تعلق

الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لابد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى

الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم

به ومسند اليه ولايقال فى الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير

الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدى

كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب لا يكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيأة الفاعل او المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن **وغير المتعدي بخلافه** اى بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل **كقعد** فانه وان كان له تعلق لكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيأة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد **والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب** وهذا في الكلام كثير **والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول** فيما صدقا عليه نحو علم **والى مفاعيل ثلثة كاعلم واري** بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل دخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهي انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فليست باصل في التعدية الى ثلثة مفاعيل بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام **وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت** في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه

اى اللذين ثانيهما غير الاول ١٢

كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعوليها كمفعولي علمت في وجوب
ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين
ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي
تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن و
زعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه
الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي
تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه اي من الظن والعلم كما اذا قلت علمت
زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت
بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان
ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب اي هذه
الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول لها
ومن خصائصها اي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اي من
خصائص هذه الافعال انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على احد
مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ او الخبر غير
قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة

فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع
القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما
آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اي
لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في
قول الشاعر شعر لا تخلنا على غرائك انا + طالما قد وشى بنا الاعداء + اي لا تخلنا جازعين
فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار
على احدهما مطلقا نحو فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له او يعطي الفقراء من غير ذكر
المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة
بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول
علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن و
اما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا
ومنها اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا
توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت
وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا
مبتدأ وخبرا ومفعولين لها كالا تامات على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع

٣٢٢

احد الاشياء الثلثة على المفعول الثاني فقط لا يوجب التعليق في الاول نحو علمت زيدا ومن هو ابوك او قائم او لقائم وجوبه ١٢

ضعف عملها بالتوسط او التاخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد احسب وعمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه المنبئ عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين مفعوليها او تاخرت يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة

٣٢٣

على معمولها مثل علمت أزيد عندك أم عمرو ومثال التعليق بالاستفهام و
ترك مثال أخويه بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد
منطلق وانما التعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا
فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغيرها بنصب جزئيها فوجب
التوفيق باعتبارين احدهما لفظا والآخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام
والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من
قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه
ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع
من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام
زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزآها
على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء
والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني
ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في
المعنى ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب انها يجوز ان يكون
فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد

اليمين للعلم بان اليسار كاليمين ثم اما الظهر فان الفارس لا يكبه منه احد والمعنى والله لقد ابصرت نفسي مرارا ودية للرماح

وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجري رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشئ واحد كقول الشاعر

ولقد اراني للرماح دريئة ✤ من عن يميني تارة وامامي ✤ وكقوله تعالى

اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اي ولبعض افعال القلوب معنا

فان وجدت المشتق من الجدة بكسر الجيم بمعنى استغنيت ووجدت المشتق من الموجدة بفتح الميم وكسر الجيم بمعنى غضبت

حسبت وخلت وزعمت معنى آخر قريب من معانيها الاول وهي ما اعلم

او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا

بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان

خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا احسب وزعمت

بمعنى كفلت يتعدى به اى بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا اثنين

فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اى

اخذته مكانا للوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اى بمتهم

وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء

من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة

ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اى

اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معاني أخر قريب من معنى العلم والظن

لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت جدة ووجدت موجدة ووجدا

وجدا اى استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليس بمعنى العلم والظن الافعال

الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع

اى افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اى النعمة فيما وضعت له هذه الافعال

هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير
الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة
فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة
وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده
وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له في الافعال الناقصة لا تمامه لاشتمالها
على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال والدوام والاستمرار
في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير
الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل فعل منها فلا شك
ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه
فخرجت الافعال التامة منها ولا يبعد ان تجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض
لا لصلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور
لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب
كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر مما ذكرناه ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج
الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى
واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال ومانفك ومافتئ

بالهمزة وقيل باليا، ومابرح ومادام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار
وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير
محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة
اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء جاء في قولهم
ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان تكون ما نافية و
جاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغرارة ونحوها اي لم تكن هذه على
قدر ما تحتاج اليه او استفهامية والضمير في ما جاءت يعود اليها وانما انث
باعتبار خبرها كما في من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا
قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة كانها
حربة اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوزهما. وفعد الموضع الذي استعملها العرب
فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية
من المبتدأ والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها
اي معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار
الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة
الاسمية اعني زيد غني وافاد معناه الذي هو الانتقال اعطى الخبر الذي هو غني اثر

مبتدأ وصنفان خبره والجملة خبر كان التي هي مفسرة للضمير والمعنى اذا مت كان الناس نوعين نوع يفرح بموتي ونوع يحزن

ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه ثم ترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا

وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد

قائما وكان تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا

ماضيا اى كائنا في الزمان الماضي دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع

لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف

على قوله لثبوت خبرها اى كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين

على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر شعر بتيهاء قفر والمطي كانها + قطا الحزن

قد كانت فراخا بيوضها + اى صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن فراخا بل

صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اى

كان تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا

للضمير كقوله شعر اذا مت كان الناس صنفان شامت + وآخر مثن بالذى

كنت اصنع + وتكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة اى كان تكون

تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت

الكائنة والمقدور كائن وكقوله تعالى كن فيكون وتكون زائدة وهى التى وجودها

وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا

وقيل ناقصة وقيل بمعنى صار وايضا زيدت اختلف ان فيها ضمير ام لا ١٢ اصل شش

كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على

المضي وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار

للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار

الطين خزفا وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات

ويتعدى بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال

وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ع ان العداوة تستحيل مودة

وقال ع فيا لك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون

الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا

واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح

وعلى هذا القياس المثالان الاخيران وتكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى

او اضحى زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى على

هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا

دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت

ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت

له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجي هذان

٣٣١

الفعلان تامين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامين في
غاية القلة جعله في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامين وفصلهما عن الافعال الثلثة
السابقة وآض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار
وتامة في مثل قولك آض او عاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة
وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المص ذكر هذه الافعال
الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك
انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض
وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات
وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح اي زال
ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اي ما انفصل لاستمرار
خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمي اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم
على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اي قبل فاعلها
خبرها اي من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان
قابليته وصلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا
دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية

والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت
النفى بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف
اى لا تفتؤ فانه لو لم تدخل ادوات النفى عليها لم يلزم نفى النفى المستلزم للاستمرار
المقصود منها وما دام لتوقيت امر اى لتعيينه بمدة ثبوت خبرها
لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية
فهى مع ما بعدها فى تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا
قدر الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا
اشار بقوله ومن ثمه اى ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها
احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه ح مع اسمه وخبره
ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة
دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام باجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد
فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفى فانها مع اسمائها و
اخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام ورائها وليس
لنفى مضمون الجملة حالا اى فى زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى
الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هى لنفى مضمون الجملة مطلقا ولذلك

يحمل على الحال كما يحمل الايجاب فى نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به كذا فى الرضى هذا اذا كان الاختلاف

تقييد تارةً بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائماً الآن وتارةً بزمان الماضي نحو ليس
خلق الله تعالى مثله وتارةً بزمان المستقبل نحو قوله تعالى أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً
عَنْهُمْ وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار الافعال الناقصة
كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان
اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل
قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تاخيرها عنها نحو
صار عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي
ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا كالمثال
المذكور وهي اى الافعال الناقصة في تقديمها اى تقديم اخبارها عليها
اى على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها
عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم
المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها
وهو اى هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت
نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي عليه لانه يقتضي الصدر واما اذا كانت مصدرية
فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا

ثابتا لابن كيسان ان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب

الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف

علمه بحيث لم يكن ابن كيسان في زمانهم ١٢ رحمن

منه في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي

افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى

وقسم مختلف فيه طرفي الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فشان

الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو

اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على

انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي

والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه و

بين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل

كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما في اوله ما النافية من القسم

رحمة الله عليه ١٢

المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع

اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء

منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء

المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا لجزمه فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على

اي للفاعل لا لجزم المتكلم بحصوله

٣٢٥

قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه لا انك جازم به او

وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اى دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم

بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد فى قولك كاد زيدان يخرج

يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب

حصوله للفاعل اخذا فيه اى دنوا اخذ وشروع فى الخبر بان يكون ذلك الدنو

بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل فى الخبر بالتصدى لما يفضى اليه فطفق فى قولك

طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم

بشروعه فيما يفضى اليه فالاول اى ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال

سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع فى المحبوب والاشفاق فى المكروه نحو عسيت

ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجى منه

مضارع ومجهول وامر ونهى الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف

فى عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات فى الاغلب من معانى

الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد

ان يخرج فهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى

الترجى الذى هو توقع وجود الفعل فى الاستقبال فزيد اسم عسى

وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان شبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه المفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان الفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع عن غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون

ورايت في بعض الكتب هكذا ويكون عسى بمعنى قرب فلا يكون لها المرفوع الا ان مرفوعها ان مع الفعل في تاويل المصدر فقولك

على خبر كاد تشبيها له بعسى كان هذا الشاعر يصف منزل الحبيبة فيقول هذا الرسم الذي عفا واندرس بعد انمحاء تلك

زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى واخره وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبره مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد تحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقوله شعر

عسى الهم الذي امسيت فيه + يكون وراءه فرج قريب +

كان الاصل ان يكون وراءه فحذفت ان ودون الاستعمال الثاني لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج **والثاني** اي ثاني افعال المقاربة **كاد تقول كاد زيد يجيء** فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان لدلالتها على الاستقبال المنافي للحال **وقد تدخل ان** على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه تحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقوله ع قد كاد من طول البلى ان يمصحا لما كان كل واحد منهما مشابها للآخر اعطي لكل منهما حكم الآخر

معناه تحسر على فراق الحبيبة وذهاب آثار الربع الذي اقام بها فيه

واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد **ككاد الافعال** اي كسائر الافعال في

افادة ادوات النفی نفی مضمونها علی القول الاصح ماضیا کان او مستقبلا

وقیل نفیه ای نفی کاد یکون للاثبات مطلقا ماضیا کان او مستقبلا اما فی

الماضی فکقوله تعالی وما کادوا یفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفیه بدلیل فذبحوها و

اما فی المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذی الرمة لم یکد رسیس الهوی من حب میة یبرح بانه

یدل علی زوال رسیس الهوی وتسلیمه تخطئتهم وتغییره قوله لم یکد بقوله لم اجد فلولا کان نفی

کاد للاثبات لما خطّؤه ولما غیّره تخطئتهم واجیب عن الاول بان قوله تعالی وما کادوا

یفعلون یدل علی انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه فی وقت ما وقوله فذبحوها قرینة تدل

علی ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بین انتفاء الشیء فی وقت

وثبوته فی وقت آخر وعن الثانی فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئی ذی الرمة وذو الرمة فی

تسلیمه تخطئته روی عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الکوفة واعترض علیه ابن شبرمة

فغیّره قال عنبسة حدثت ابی بذلک فقال اخطأ ابن شبرمة فی انکاره علیه واخطأ

ذو الرمة حین غیّره انما هو کقوله تعالی لم یکد یراها ای لم یرها وقیل یکون

ای النفی الداخل علی کاد وما یشتق منه فی الماضی للاثبات وفی المستقبل کالافعال

ای کسائر الافعال فی افادة النفی نفی مضمونه تمسکا فی الدعوی الاولی بقوله تعالی

وما کادوا یفعلون وقد عرفت وجه التمسک والجواب عنه وفی الدعوی الثانیة

بقول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حين اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اي الزوال فان النفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو اخذ وشروع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد او اخذ او كرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة تستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة تستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته

وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل بلله دره فارسا وواها له لكن ينتقض بمثل قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء

وله اي لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله والاخرى صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط ان تكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة ومثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لتشابههما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل

سو اما كون اسم التفضيل للمبالغة والتاكيد فلما فيه من الزيادة في الفعل المستلزم لتقرير الفعل ففيه تاكيد وتقرير للفعل لا كون

صيغتي التعجب فيتوهم التقديم في صيغتي التعجب ... يناسب ان كل واحد من التقديم والتاخير يستلزم وجود الآخر

لا فعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل
الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي
مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد
باستخراجه اي يتوصل بحسب بنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه وبجعل
الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم
اي تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور
على الفعل ولا تاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا
التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي
التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال
ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى
الامثال فلا يغيران كما لا تغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم
يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم
تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى
واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل واحد
منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد

فكانه اعتبر المصدر ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اي مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اي ما بعد ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب وموصولة اي ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية وما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك ما يوم الدين واما احسن بزيد فافعل صورة امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم وبه اي مجرور فاعل لهذا

ما عرفت ١٢ع قوله من افعل لا يخفى ان ما افعل وافعل به ميزان الكلام ليس فيهما بل كلام فيما الوزن بهما مثل اكرم

الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه أن مع
صلتها نحو أحسن أن يقول اي بأن يقول على ما هو القياس
فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي مجرور
مفعول عند الاخفش لا احسن بمعنى صير ذا حسن على ان تكون همزة
افعل للصيرورة والباء للتعدية اي لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن
او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه وتكون همزة احسن
للتعدية كاخرج ففيه اي في افعل ضمير هو فاعله اي احسن انت بزيد او
زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن
امر لكل واحد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل
صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون
في شخص افعال المدح والذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا
اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته
وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان
على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه
مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين

وہی الاصل والثانیة فَعْل باسکان العین مع فتح الفاء والثالثة اسکان العین

مع کسر الفاء والرابعة کسر الفاء اتباعاً للعین والاکثر فی ہذین الفعلین عند

بنی تمیم اذا قصد بہما المدح او الذم کسر الفاء واسکان العین قال سیبویہ

وکان عامة العرب اتفقوا علی لغة بنی تمیم وشرطہما ای شرط نعم وبئس

ان یکون الفاعل معرفاً باللام للعہد الذہنی وہی لواحد غیر معین ابتداءً

ویصیر معیناً بذکر المخصوص بعدہ ویکون فی الکلام تفصیل بعد الاجمال لیکون

اوقع فی النفس نحو نعم الرجل زید او یکون مضافاً الی المعرف بہا ای باللام

اما بغیر واسطة نحو نعم صاحب الرجل زید او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل

او نعم وجہ فرس غلام الرجل وہلم جرّاً او یکون مضمراً ممیزاً بنکرة منصوبة

مفردة او مضافة الی نکرة او معرفة اضافة لفظیة نحو نعم رجلاً وضارب رجل

او زید او حسن الوجہ انت او ممیزاً بما بمعنی شیٔ منصوب المحل علی التمیز مثل

فنعما ہی ای نعم شیأ ہی وقال الفراء وابو علی ہی موصولة بمعنی الذی فاعل

لنعم وتکون الصلة باجمعہا فی فنعما ہی محذوفة لان ہی مخصوصة ای نعم الذی فعلہ

ای الصدقات وقال سیبویہ والکسائی ما معرفة تامة بمعنی الشیٔ فمعنی فنعما ہی

نعم الشیٔ ہی فما ہو الفاعل لکونہ بمعنی ذی اللام وہی مخصوصة وبعد ذلک

٣٤٥

الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعديته انما هو بحسب الغالب لانه قد يتقدم
المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله
اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم تحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ
لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف وهو هو مثل نعم الرجل زيد
فزيد في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف
على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول
نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط
المخصوص يعني شرط صحته ووقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اي مطابقته
الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا وفي الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم
الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة
هند وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال
نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف
فلم يجب الحاق علامة التانيث بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا
جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل

وهو بئس القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متأول بتقدير بئس
الذين كذبوا او بجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس القوم
المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى
نعم العبد اي ايوب بقرينة ان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم
الماهدون اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام
ومنها اي من افعال المدح والذم حبذا وهو اي حبذا مركب من
حب الشيء او حب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل
ذا ولا يتغير اي حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريها مجرى
الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون ونحو حبذا
هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا
كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص
اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه
في الافراد والتثنية والجمع والتأنيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا
زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او

من شدة الرعب ۱۲ حل ش قوله وضاقت هكذا في اكثر النسخ وهو سهو اذ نظم الآية وضاقت عليكم في موضع وحتى اذا ضاقت

راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا
من الفعلية وذو الحال هو ذا الا زيد لان زيدا المخصوص والمخصوص لا يجيء
الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا عن
المخصوص الحرف ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل
في غيرها متعقل بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث تصلح
لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن
ثم اي لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا
كان او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو
قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اي ايصاله فان معنى الافضاء
الوصول ولما عدي بالباء صار معناه الايصال او معناه اي معنى
الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسمي الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان
اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت
عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة
لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال

الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر وهي اى حروف الجر من والى وحتى و

في ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها

والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذا ذكر الواو والتاء والكاف

باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواوها اى الواو التي

يقدر بعدها رب وفي عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وتاؤه وفي

وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاولى لا تكون

الا حرفا والخمسة التي تليها تكون حرفا واسما والثلثة البواقي تكون حرفا

وفعلا فمن للابتداء اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا

لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية

ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل و

مقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت

من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها

نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى

اعوذ به التجئ اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اى وتجئ من للتبيين ايضا

اى لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه نحو

٣٤٩

قوله للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة ومعناه انه لو اكتفي به يفوت ما هو المقصود من حتى من كونه بمعنى

فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْاَوْثَانِ فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن لاستقام المعنى والتبعيض اي وقد تجئ من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء وفائدته مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من في الكلام الموجب بقوله متأول بكونها للتبعيض او للتبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب انه قد كان من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى وَلَا تَأْكُلُوا اَمْوَالَهُمْ اِلٰى اَمْوَالِكُمْ اي مع اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما

بالقلة والكثرة ويختص اى حتى بالظاهر اى بالاسم الظاهر فلا يلحق

ضمائره كما يلحق اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما

بعدها خلافاً للمبرد فانه جوز دخولها على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار

العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياساً وفي

للظرفية اى لظرفية مدخولها الشئ حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازاً نحو النجاة في

الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى وَلَاُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوْعِ النَّخْلِ اى على جذوع

النخل والباء للالصاق اى لافادة لصوق امر الى مجرور الباء وهذا كما ترى في مررت

بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان يقرب منه والاستعانة

اى استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم والمصاحبة

نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس

في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق

يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اى لافادة وقوع مجرورها في مقابلة

شئ آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اى جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى

التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى

ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية

معنى الفعل بمجروره والمصاحبة ان يكون لمجروره شريك في ذلك المعنى الملصق كما يقتضيه صيغة المفاعلة ١٢ ع

ان الحروف محتاجة في دلالتها على معانيها الى ذكر متعلقاتها لكون معانيها غير مستقلة بالمفهومية حاصله ان بدونها ليس

بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهي تزاد في الخبر في هذه الصور قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بالملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة شيء ذهنا نحو ضربته للتاديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما تستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة

موصوفة ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل مالم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن يوافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المبرد الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة **وفعلها** اي فعل رب يعني الذي تعلق به رب **فعل ماض** لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه **محذوف** اي ذلك الفعل الماضي **غالبا** اي في غالب الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اي لقيته **وقد تدخل** اي رب **على مضمر مبهم** لا مرجع له **مميز بنكرة منصوبة** على التمييز والضمير **مفرد** وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا وامرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين **فمطابقة التمييز** في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء **وتلحقها** اي رب **ما الكافة** المانعة عن العمل **فتدخل** بعد لحوق ما **على الجمل** نحو ربما يود الذين كفروا وقد تكون ما زائدة فتدخل الاسم وتجره نحو ربما ضربة بسيف صقيل

ووأوها اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل شعر بلدة
ليس بها انيس * الا اليعافير والا العيس * وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست
بجارة فان لم تكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله
فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة
مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا عليه
لان ذلك تعسف وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل اي فعل القسم
فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا
من اصلها اعني الباء لغير السؤال يعني لا تستعمل الواو في السؤال فلا يقال
والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر
يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او
غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك
الاختصاص ايضا لحط رتبتها عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصها باحد
القسمين وخص الظاهر لاصالته والتاء مثلها اي مثل الواو في
اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله تعـ
من الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو بتخصيصها

بعض المظهر وخص منه ما هو اصل فے باب القسم و هو اسم الله والباء اعم

منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل و

كونهما لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة ففي كما

تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون

لغير السؤال تكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل على

المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على

المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان

ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة الا الاختصاص

ظاهر وانه لا يصح ان يعم الباء توجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافي

ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف

النفي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية

نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا

في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد

يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ

واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله

نحو قام زيد وقد يحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط
القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل
عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم و زيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب
في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا
للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا تسمى الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا
لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اي لمجاوزة شيء وتعديه
عن شيء آخر وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني و وصوله الى
الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده
نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى
للاستعلاء اي لاستعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد
تكونان اي عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن
يميني اي من جانب يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد
كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه
وقد تكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن
اسنان مثل البرد الذائب للطافة وتختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر

عند الجمهور فلا يليق استغناء عنه بمثل ونحوه وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ

ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا او ما رأيت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان تكون هذه السنة ماضية لا تكون فيها فان معناه ح ان مبدأ مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء اي وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبر حاضرا وان مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع

زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رأيته مذ شهرنا ومنذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ الزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي ما رأيته مذ دخول شهرنا

وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جررت
بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا
زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت بها تكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل وجه
شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي وكبنائها
على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت
وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة
لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة
لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في
الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل
تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل اخرها لكونها
للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اى لهذه الحروف صدر الكلام
وجوبا ليعلم من اول الامر انه اى قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه
كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان
المفتوحة فهي بعكسها اى بعكس باقيها على حذف المضاف بان تقتضي عدم
الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق

بشئ آخر حتی تتم کلاماً وح لو وقعت فی الصدر لاشتبهت بان المکسورۃ فی صورۃ

الکتابۃ وانما حملنا العکس علی اقتضاء عدم الصدارۃ لا علی عدم اقتضاء الصدارۃ

لان مجرد الاستثناء یکفی فی ذلک وتلحقها ای ہذہ الحروف ما الکافۃ

فتلغی ای تعزل ہذہ الحروف عن العمل لمکان ما الکافۃ علی الافصح ای علی

افصح اللغات مثل انما زید قائم وقد تعمل علی غیر الافصح کما وقع فی بعض اشعارہم

وتدخل ہذہ الحروف حینئذ ای حین اذ تلحقها ما علی الافعال لان ما الکافۃ

اخرجتها عن العمل فلا یلزم ان یکون مدخولها صالحا للعمل فان المکسورۃ لا تغیر معنی

الجملۃ ولا تخرجها عن کونها جملۃ فاذا قلت ان زیدا قائم افدت ما افدت

بقولک زید قائم مع زیادۃ التاکید وان المفتوحۃ مع جملتها ای مع اسمها

وخبرها باسمہا جملۃ باعتبار ما کانت علیہ قبل دخولها علیہما فی حکم المفرد ومن

ثم ای من اجل الفرق المذکور وجب الکسر فی موضع الجمل ای فی موضع

یقتضی الجملۃ و وجب الفتح فی موضع المفرد ای فی موضع یقتضی المفرد

فکسرت ان ابتداء ای فی ابتداء الکلام لکونہ موضع الجملۃ نحو ان زیدا قائم

وکسرت ایضا بعد القول وما یشتق منہ لان مقول القول لا یکون الا جملۃ نحو

قال زید ان عمرا قائم وکسرت ایضا بعد الاسم الموصول لان صلۃ الموصول

لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها

فاعلة نحو بلغني انّ زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردًا و حال كونها مع

جملتها مفعولة نحو كرهت انّ زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردًا و حال كونها

مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا و حال كونها

مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه

مفردًا وقالوا لولا انّك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اى ما بعد لولا الامتناعية

مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا

التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية

عليه نحو لولا انّي مَعَاذٌ لك زعمت اى لولا زعمت انّي معاذٌ لك ولولا انك ضربتني

صدر منك وكذلك قالوا لو انّك بفتح الهمزة لانه اى ما بعد لو فاعل لفعل محذوف

والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اى لو وقع قيامك فان جاز فى موضع

التقدير ان تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر فى ان الفتح على

تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معها جملة مثل مَن

يكرمني فانّي اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب

الكسر لانها وقعت فى موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه انى

اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدأ
او خبر مبتدأ و مثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم م ما وقعت
بعد اذا المفاجأة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة
بعد اذا المفاجأة والفتح على انها مع معمولها مبتدأ محذوف الخبر اي اذا عبوديته
للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت شعر وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا
اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا
مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل جملة معترضة ومعنى كونه
عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته ان ياكل ليغلظ
قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما
بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبا وشبهه بالجر
عطف على اذا انه عبد القفا الخ اي مثل عبد القفا ومثل شبهه ويوجد
ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله
فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين
الكسر لان اول المقولات اي احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري
اعني الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان

حاصل المعنى اول اقوالى تعين الفتح لان اول الاقوال ہو المعنے المصدری

الذی ہو معنے ان المفتوحة مع جملتها لا انما ہو من جنس المقول قوله لذلك

ای لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنے الجملة كان اسمها المنصوب فی محل

الرفع لانها فی حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان

المكسورة من جهة انه فی محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا

او حكما بالرفع بان تكون المفتوحة فی حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم

مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان فی ہذا المثال

وان كانت مفتوحة لفظا فهی مكسورة حكما حيث تكون ہی مع ما عملت فيه

بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على محله دون

ان المفتوحة فانه لم تجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنے

الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط فی العطف على اسم ان المكسورة

بالرفع مضی الخبر ای ذكر خبر ما قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم

وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم ای ان زيدا قائم وعمرو

قائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب

واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاہبان فانه لاشك ان ذاہبان

خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم انّ يكون العامل في رفعه انّ ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع العاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم انّ بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمها بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكنّ في جواز العطف على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكنّ عمرا خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى

٦٢٣

الاصلی فیها فلا یعتبر محل اسمها و ایضا لذلک ای لاجل ان ان المکسورة لا تغیر
معنی الجملة و المفتوحة تغیره دخلت اللام التی هی لتاکید معنی الجملة مع المکسورة
التی هی ایضا لذلک التاکید دونها ای دون المفتوحة لکونها بمعنی المفرد فلا
یجتمع معها ما هو لتاکید معنی الجملة علی الخبر متعلق بدخلت ای دخلت
اللام مع المکسورة علی الخبر ای علی خبرها نحو ان زیدا لقائم او دخلت علی
الاسم ای علی اسمها اذا فصل بینه ای بین الاسم و بینها ای بین ان نحو
ان فی الدار لزیدا او دخلت علی ما وقع بینهما ای بین اسمها و خبرها نحو ان
زیدا لطعامک آکل و انما خص دخول اللام بهذه الصور لان فیما عداها یلزم توالی
حرفی التاکید والابتداء اعنی ان المکسورة واللام وهم کرهوا ذلک و اختاروا تقدیم
ان دون اللام ترجیحا للعامل علی ما لیس بعامل و دخول اللام فی لکن
علی اسمها او خبرها او علی ما بینهما ضعیف لانها وان لم تغیر معنی الجملة لکن لا توافق
اللام مثل ان فی معناها الذی هو التاکید و قد جاء مع ضعفه فی قول الشاعر و لکننی
من حبها لعمید و تخفف ان المکسورة لثقل التشدید و کثرة الاستعمال فیلزمها
بعد التخفیف اللام و یجوز الغاؤها ای ابطال عملها و هو الغالب لفوات
بعض وجوه مشابهتها مع الفعل کفتح الآخر و کونها علی ثلثة احرف

كما تجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين
لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد
لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي
لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم
قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول
المخففة على فعل من افعال المبتدأ اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدأ
والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط
ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى
وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم
اي في تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ والخبر لان اصل الدخول على الفعل
فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويزه دخولها على غير دواخلهما متمسكين
بقول الشاعر تالله ربك ان قتلت لمسلما * وجبت عليك عقوبة المتعمد * وهو شاذ
عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل
الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر
من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى

قوله عند التخفيف اي تخفيفها مثل تخفيف المكسورة من حذف النون المتحركة مع حركتها لكثرة الاستعمال وثقل التشديد

مع الاسم بان يكون خبرها جملة اسمية او مع الفصل مع اداة الشرط فانها لا يلزمها الفارق لعدم دخول ان المصدرية عليها الامتناع [illegible]

وَاِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم تقع فى سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبر لها فتكون عاملة فى المبتدا والخبر كما كانت فى الاصل فهى لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد لا تكون والعمل فى الظاهر وان كان اقوى من العمل فى المقدر لكن دوام العمل فى المقدر يقاوم العمل فى الظاهر فى وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى **فتدخل** اى المفتوحة **على الجمل** الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان **مطلقا** سواء كانت اسمية او فعلية وداخلها فعلها على المبتدا والخبر او غير داخل **وشذ اعمالها** اى اعمال المفتوحة **فى غيره** اى غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها فى المضمر فى السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما فى الضرورة فجاء فى المضمر فقط قال الشاعر **شعر** فلو انكِ فى يوم الرخاء سألتني + فراقكِ لم ابخل وانتِ صديق **ويلزمها** اى المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة **مع الفعل** اى الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل اَنْ لَّيْسَ لِلْاِنْسَانِ اِلَّا مَا سَعٰى وَاَنْ عَسٰى اَنْ يَّكُوْنَ قَدِ اقْتَرَبَ اَجَلُهُمْ **السين** نحو عَلِمَ اَنْ سَيَكُوْنُ مِنْكُمْ مَّرْضٰى **او سوف** كقول الشاعر **شعر** واعلم فعلم المرء ينفعه ان

٤ فانت تعمل كان شديه لان نصب التثنية بالياء لا بالالف ولكن اعمالها على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت من قوله لخروجها من المشابهة الخ ١٢ ح

سَوْفَ يَاْتِيْ كُلُّ مَا قُدِّرَا اَوْ قَدْ نحو لِيَعْلَمَ اَنْ قَدْ اَبْلَغُوْا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ وَلزوم هذه الاحرف الثلثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو اَفَلَا يَرَوْنَ اَنْ لَّا يَرْجِعُ اِلَيْهِمْ وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عنى به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان للتشبيه اي لانشائه وهي حرف برأسها على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وانّ المكسورة واصل كان زيدا الاسد انّ زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة لفوات فتحة الآخر كقول الشاعر

وَنَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ ✽ كَاَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ ✽

واعملها قلت كان ثديه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال بتقدير غير

ط وهو مما حذف النون منه عند التثنية للضرورة والمعنى رب نحر يضيئ لونه وثديا صاحبه كحقتين في الاستدارة والنهود

بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال

الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت

كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له

نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع

توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرًا ايضا

جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرًا لم يجئ تتوسط اي

لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا والتغاير هو

المعنوي ولذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرًا لم يجئ وقد لا يكون

نحو زيد حاضر لكن عمرًا غائب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة

واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما

ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش

انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي لا اعرف له شاهدا

ويجوز معها مشددة او مخففة الواو وهي اما العطف الجملة على الجملة واما اعتراضية

وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليت للتمني اي لانشائه فتدخل على الممكن نحو

ليت زيدًا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدًا قائمًا

بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اي اتمناه كائنا على صفة
القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني
بتقدير كان وتمسكهما قول الشاعر ع يا ليت ايام الصبا رواجعا فالفراء يقول معناه
اتمنى ايام الصبا رواجعا والكسائي يقول ليت ايام الصبا كانت رواجعا والمحققون على ان
رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبا لنا كائنة
حال كونها راجعة **ولعل للترجي** اي لانشائه ولا تدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او
مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول **وشذ الجر بها** اي
بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك شعر وداع دعا يا من يجيب الى
الندى ÷ فلم يستجبه عند ذاك مجيب × فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة × لعل
ابي المغوار منك قريب ÷ واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص في شرحه
يعني انه وقع مجرورا في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابي
المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المص بما ذكر من التاويل ان
هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم
بوجود الجر بها وحكم بشذوذه **الحروف العاطفة** العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه
الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة **وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما**

٣٦٩

قوله نهاية وانما قال غاية ونهاية لان حتى في الاصل لانتهاء الغاية من الحروف الجارة والمشركة بين حتى الجارة

لكسر الهمزة وأمْ ولا وبلْ ولكنْ وعند البعض اي المعتبرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو وليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت أو وإمّا وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا او عدما والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثمّ مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وتراخ وحتّى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها ليفيد اي العطف بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه اي ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودال

ع حكما فعلى حقيقة الشارح لا يرد غيره لشبهة لعدم كون حتى في المثال المذكور عاطفة **قوله** وعدم الحاجة لان الحاجة الى التعميم فرع استعمال حتى العاطفة فيما يلاقي

انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة

والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط

كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم

انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت

اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء موت

الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات

على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف

كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك

نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت

حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يأت في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان اصل حتى

ان تكون جارة لكثرة استعمالها فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة

عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر معنييها

وهو كون مدخولها جزءا الا ان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد

المجاورين هكذا في بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه و

ای من عدم ایتان حتی العاطفة فيما يلاقي الجزء الاخير ١٢ ح

عدم الاحتياج الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشتمل المجاور ايضا كما وقع في بعض الحواشي

ه وهي الانتهاء بالجزء الآخر والانتهاء بملاقي الجزء الاخير ١٢ ح **قوله** ومن هذا ظهر اي من التحقيق المذكور في بعض الشروح

واو واما وام كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اي للدلالة على احد الامرين
او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في
مثل ولا تطع منهم آثما او كفورا الكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو
الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام
المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة
احد المستويين والمستوي الآخر يلي الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما
اي احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثم اي لاجل ان ام المتصلة
يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب أرأيت
زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولي ام لكن الآخر لم يل الهمزة
هذا ما اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رأيت ام عمرا احسن و
افصح ومنه يكون تركيب أرأيت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفية
الشريفية انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروة على المص وعليه خطه هكذا يليها احد
المستويين والآخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف أرأيت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم
بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحية غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا
لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المص ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه

وايضا من ثم اى من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اى جواب ام المتصلة بالتعيين

اى تعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين

بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو واجاءك اما زيد واما عمرو فانه

يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما الا على التعيين جاءك ولا وقد يجاب بنفى

كليهما لاحتمال الخطأ فى اعتقاد المتكلم لوجود احدهما فالمشار اليه بثم فى الموضعين امر واحد

لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد

منهما حكما آخر وجعلها اشارة فى كل موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على

قوله ومن ثم لم يجز فى اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز و

تعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة تكون

فى الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك فى الثانى والواقع قبلها اما خبر مثل

قولك انها لابل ام شاء اى ان القطيعة التى اراها لابل وهى جملة خبرية فلما علمت

انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت فى انها شاء او شئ آخر فاستفهمت عنها

بقولك ام شاء اى بل اهى شاء واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اى بل اعمرو حين تقصد

الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثانى واما قبل المعطوف عليه كلازمة مع

اما اى غير مستعملة الا معها يعنى اذا عطف شئ على آخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه

اولا با ما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان

الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على آخر باو يجوز ان يصدر

المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض

النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لم تقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل

عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما

لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على

الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها

على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو

ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدها معينا اي لنسبة الحكم الى احد من الامرين

المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا

للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات

لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم

المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه

لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا

صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى

ان كلمة بل لصرف الحكم المنفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو

المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه

للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل

عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجي منتف عنه **ولكن لازمة للنفي**

اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا تكون للايجاب

ما نفي عن الاول فتكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان

كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي الاثبات

ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو

قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي **حروف التنبيه الا واما وها** يصدر

بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه

نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة

حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا تعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهاتان

وهذان وهؤلاء **حروف النداء يا** اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد

وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء **والهمزة للقريب** وكانه

اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب منقسم الى

قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة أي والى اقرب متصف بزيادة القرب

وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو

المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى وإي

بكسر الهمزة وسكون الياء وأجل وجير وإنّ بكسر الهمزة وفتح النون المشددة

ومن بيان معاني تلك الحروف تبيين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة

لما سبقها أي محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا في جواب أقام زيد بمعنى قام

زيد وفي جواب الم تقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى

بلى في جواب ألست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا

فان معناه لست بربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات

المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد أليس

عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا وتقوم مقام بلى لتقرير الاثبات

بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني تنقض النفي المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان

ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام

او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى ألست بربكم قالوا

بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في جواب أقام زيد

بلى قام زيد واى ثبات بعد الاستفهام لا شك فى غلبة استعمالها مسبوقة
بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجئ لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اى بمعنى نعم فهذا
مخالف لما ذكره المص ويلزمها القسم اى لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يق
اقسمت اى وربى ولا يكون المقسم به الا الرب وبعد والعمرى تقول اى والله واى ربى اى لعمرى
واجل وجير بالكسر والفتح وان تصديق للخبر فى بعض النسخ تصديق الخبر كقولك اجل او جير
او ان لمن قال قد اتاك زيد او لم يأتك اى قد اتى او لم يات وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا
قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتنى اليك ان وراكبها اى لعن الله تلك الناقة
وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا فى قول الشاعر شعر ليت شعرى هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء
اى نعم اللقاء شفاء للمحب جاء فى هذين الموضعين خلاف ما ذكره المص من كونها تصديقا للخبر

حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا
زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها
اصلا فان لها فوائد فى كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى
كما فى من الاستغراقية والباء فى خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهى تزيين اللفظ
وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها تهيأ لاستقامة وزن الشعر
او لحسن السجع وغير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك

في كلام الفصحاء لا سيما في كلام الباري سبحانه ان وان مخففتين وما ولا ومن

والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتأكيد النفي

نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايت زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية

نحو انتظرني ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما

نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا

نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان

لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى وارق

السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا

تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اي نحو ايا ما تدعوا

فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اين ما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين

من البشر احدا حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات

شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا

وعما قليل فزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت

من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقيل ما فيها كلها نكرة والمجرور

بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي

لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين

وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تع ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان

تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد

والسر في زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث تستغني عن القسم فتبرز لذلك

في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله ع في بئر لا حور سرى وما شعر

اي في بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اي هالك من حار اي هلك ومن والباء واللام

تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير اي

فهي تفسر كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع

رزقه اي مات وان وهي اي ان مختصة بما في معنى القول اي بفعل متقرر

في معنى القول تقرر المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في

معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا اللفظ غير صريح القول مؤدي معناه

نحو قوله تع وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير المفعول ناديناه المقدر

اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت

اي كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف دال على ان ائت تفسير المفعول المقدر

لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله

تفسیر للضمیر فی به وفی امرت معنی القول ولیس تفسیرا لما فی قوله ما امرتنی لانه مفعول الصریح القول وقد تفسر بها المفعول به الظاهر کقوله تعالی اذ اوحینا الی امک ما یوحی ان اقذفیه فقوله ان اقذفیه تفسیر لما یوحی الذی هو المفعول الظاهر لاوحینا حروف المصدر ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة

فالاولان ای ما وان المفتوحة المخففة للفعلیة ای للجملة الفعلیة ای تدخلان علی الجملة الفعلیة فتجعلانها فی تاویل المصدر نحو قوله تعالی وضاقت علیهم الارض بما رحبت ای برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولک اعجبنی ان خرجت ای خروجک واختصاص ما المصدریة بالفعلیة انما هو عند سیبویه وجوز غیره بعدها الاسمیة قال الشارح الرضی وهو الحق وان کان قلیلا کما وقع فی نهج البلاغة بقوا فی الدنیا ما الدنیا باقیة وان المفتوحة المشددة للاسمیة ای للجملة الاسمیة خاصة الا اذا کفت بما فیجوز بعدها الاسمیة والفعلیة ومعنی کونها للاسمیة انها تعمل فی جزئیها وتجعلها فی تاویل المفرد الذی هو مصدر خبرها نحو اعجبنی انک قائم ای قیامک وما فی معناه نحو اعجبنی ان زیدا اخوک ای اخوة زید فان تعذر قدرت الکون نحو اعجبنی ان هذا زید ای کونه زیدا حروف التحضیض

هلا والا مشددة وتین ولولا ولوما لها صدر الکلام لدلالتها علی احد انواع الکلام

فقصد لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا او هلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات حرف التوقع والتقريب قد سميت بهما لمجيئها لهما فان هذا الحرف اذا دخلت على الماضي والمضارع فلابد فيهما من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي يضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت

وقد تعرمي بحث سائر احرف الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما

ما في حيزهما الا انهما على احد انواع الكلام بحاله وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول

في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام عمرو وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم

وهل قام عمرو الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها

لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى

قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد

وهي من لوازم الافعال فان رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف

المالوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي تصرفا

فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالاتها اكثر من التصرف في هل تقول ازيدا ضربت

بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا

وهو اخوك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على جهة الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه

في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك بل ضعيف

في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك

ام عمرو فتجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه

فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام لانها اقوى فيه وانسب واليق تقع مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه

في صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سوال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع وافمن كان و اومن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف بل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها حروف الشرط

ان ولو واما لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخلت على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخلت على المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للماضي على ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه قد تستعمل كان في المستقبل نحو قوله تع ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام

فى الماضى بحصول مجى مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام
مسببا لانتفاء المجى فى زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف
وقد تستعمل على قصد لزوم الثانى للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم
كقوله تع لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد
الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال
توهم المص ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثانى وخطأ عكسه المشهور ولم يدر ان
ما ذكره معنى يقصد اليه فى مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء
الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للآخر
بحسب الواقع فلا يتصور ههناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتنى لاكرمتك لم
تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجى من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم
له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجى ولها استعمال
ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شئ فيربط ذلك الشئ بابعد النقيضين عنه
كقولك لو اهانتنى لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزمت الاهانة
الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وتلزمان اى ان ولو الفعل لفظا
كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون

اى وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا لفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل البعد من حذف الفعل وحده ومن ثم اى ومن اجل لزوم الفعل بعدها قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اى ان مع معموليه فاعل الفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اى بصيغة الفعل موضع منطلق اى فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل فى خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت اى لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لابد له من مفسر لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شىء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض هذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره اى تعذر وقوع الفعل فى موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا يوضع فعله فى موضعه واذا تقدم

قولہ علی ترتیبہ لان اعتبار الشرط مقدم علی اعتبار القسم فی المثال

القسم اول الکلام ای فی اول زمان التکلم بالکلام فیصح ترک فی لکونہ ظرف زمان

واحترز بہ عن توسط القسم بتقدیم غیر الشرط علی الشرط متعلق بتقدم لزم الماضی ای لزم

القسم ان یکون الشرط الواقع بعدہ ماضیا لفظا ومعنی لیکون لا تعمل فیہ ادوات الشرط

فیطابق ای الشرط الجواب حیث لا یعمل ادوات الشرط فیہ ای فی الجواب وکان الجواب

للقسم فقط لفظا للقسم والشرط جمیعا لانہ یلزم ان یکون مجزوما وغیر مجزوم وہو محال

واما معنی فہو جواب للقسم لکون الیمین علیہ وللشرط ایضا لکونہ مشروطا بالشرط مثل واللہ

ان اتیتنی مثال للماضی لفظا او ان لم تاتنی مثال للماضی معنی لاکرمتک وان توسط

ای القسم بین اجزاء الکلام بتقدیم الشرط علیہ او غیرہ ای تقدیم غیر الشرط جاز ان

یعتبر القسم ویلغی الشرط وان یلغی القسم ویعتبر الشرط ویحتمل ان یکون المعنی جاز ان

یعتبر الشرط ویلغی القسم وان یلغی الشرط ویعتبر القسم کقولک انا واللہ ان

تاتنی اتک فعلی المعنی الاول ہذا مثال لتقدیم غیر الشرط وجواز الغاء القسم

فیکون باعتبار التقدیم والجواز کلیہما نشرا علی غیر ترتیب اللف وعلی المعنی الثانی

ہذا مثال لتقدیم غیر الشرط وجواز اعتبار الشرط فیکون النشر باعتبار التقدیم

علی غیر ترتیب اللف وباعتبار الجواز اعتبار الشرط علی ترتیبہ ان اتیتنی واللہ لاتینک

وانما اورد فی ہذا المثال الشرط بصیغۃ الماضی علی خلاف المثال الاول اشارۃ الی

والتحرجين حكم ... قوله المعلى به لانه اكثر استعمالا كما قال الرضي في بحث اما نحو ان ضربتني اكرمتك فالجزم اكثر من ان

اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على
تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو
باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغاء
فالنشر بالاعتبار الاول على ترتيب اللف وبالاعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل
من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول
فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف
يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان
على تقدير تقدم اللفين على نشريهما من حيث مثاليهما وتقدير القسم كاللفظ
اي كالتلفظ به او مقدره كملفوظه في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي يعن
المضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ اي والله
لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم
بحذف النون وليّ به اي لا يخرجوا وكذا قوله وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ
اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان
جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء الشرط يجب فيها الفاء
واما التفصيل اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاء اخوتك اي زيد

فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او جملة فى الذهن ويكون معلوما للمخاطب
بواسطة القرائن وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة
فى اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث
يكون المذكور ضدا للغير المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين
فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعنى واما الذين
ليس فى قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط
لازوم الفاء فى جوابها وسببية الاول للثانى والتزم حذف فعلها الذى هو الشرط
وعوض بينها اى بين اما وبين فائها الواقعة فى جزائها جزء مما فى حيزها اى حيز فائها
او حيز اما لان حيز الفاء ايضا حيز اما سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او معمولا
لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اى تعويضا مطلقا غير مقيد بحال
تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه
لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد هو اى
ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اى معمولية مطلقة
غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره
على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذى هو يكن

من شيئ واقيم اما مقام مهما وسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيئ يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا

وقيل والقائل المازني ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل يميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيئ فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل

الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع بما يذكره زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب بما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما اليوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثّل المصنف بما تكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لفظا وهي مثله كونها مرفوعة لكثرتها

حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا له اي ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا اجابة الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَىٰ واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم مبني لكون لفظه كلفظة كلا الذي هو حرف ولمناسبته معناه لمعناه لانك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده ولكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية

تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي لتكون

من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا مالم يسم فاعله وانما
جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء
فلبنه من اول الامر بسكون هذه على بناء الحقيقة وبحركة تلك على اعراب ما وليته لانها
كالحرف الاخير مما لحقانه فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مونث حقيقي
فخير اي فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو اي الحاق تاء التانيث
مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسالة قد تقدمت لا انها ذكرت فيما تقدم من حيث
انها من احكام المونث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث وفي الحاق علامة
التثنية والجمعين اي جمعي المذكر والمونث في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون
وقمن النساء ضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى
علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة
غاية الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة
بل هي حروف اتي بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث
وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها
والفائدة في مثل هذا الابدال مر في بدل الكل من الكل او تكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر
والغرض كون الخبر مهما التنوين في الاصل مصدر نونته اي ادخلته نونا فسمي به

يُنوِّن الشيءُ اعني النونَ تنويناً اشعاراً بحدوثه وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث

ولهذا سمّى سيبويه المصدرَ حدثاً وهي في الاصطلاح نونٌ ساكنةٌ اي بذاتها فلا ينتقض

بالحركة العارضة مثل عادٍ الاولى وهي شاملةٌ لنونِ منْ ولدنْ ولم يكنْ وامثالها فاخرجها

بقوله تتبعُ حركةَ الآخرِ اي آخرِ الكلمة فانّ هذه اواخر تلك الكلمات لا توابع حركات

اواخرها وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الآخر

لحوقها به من غير تخلّل شيء وههنا الحركة متخلّلة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت

فآخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرفُ

الآخرُ ولم يقل آخرِ الاسم ليشمل تنوينَ الترنّم في الفعل لا لتاكيد الفعل فخرج به نون التاكيد

الخفيفةُ ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجلُ انطلق فان المراد بتبعيتها حركةَ الآخر

تطفّلها لها في الوجود وتطفّلَ العارض للمعروض وليست نون انطلق تابعةً لحركة لام

الرجل بهذا المعنى **وهو** اي التنوين **للتمكّن** وهو ما يدلّ على امكنية الكلمة اي كون الاسم

لم يشبه الفعلَ بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وحينئذ لا يتصوّر معناه في غير المنصرف

والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صهٍ

اي اسكت سكوتاً ما في وقتٍ ما واما صَهْ بغير التنوين فمعناه اسكت السكوتَ الآنَ واما التنوين

في نحو رب احمدٍ وابراهيمٍ فليس للتنكير بل هو للتمكّن قال الشارح الرضي وانا لا ارى

منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فافهم جعلته
علما لمحض التمكن والعوض وهو ما يلحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة
كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة
التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا
تبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي
فوق بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل
نون جمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة
في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيه ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في آخره
ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة يثبت
فيها التنوين ولو كان للتمكن لزال للعلتين العلمية والتانيث والظاهر انه ليس بتنوين
التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى
ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة
لانها معنى مناسب لمحل التنوين عليه والترنم وهو ما يلحق آخر الابيات
والمصاريع لتحسين الانشاد ولانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم
وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبر لما الحق او آخر الابيات والمصاريع

وان كان للحروف والكلمات الواقعة في اثنائها جائزا بل واقعا كما تشاهد من اصحاب
الغناء لان محل التغني به انما هو الآخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات
والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني وهو اما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا
مشبعا باشباع حركته واحدا من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف
حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ويلحق النون بهذه القافية انما يكون
بابدال حروف الاطلاق به كما في قول الشاعر + اقلي اللوم عاذل والعتابن + وقولي
ان اصبت لقد اصابن + فروي هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن
الالف عند التغني نون التنوين واما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير
صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس هناك حركة يحصل من
اشباعها حروف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر شعر وقاتم الاعماق خاوي
المخترقن + مشتبه الاعلام لماع الخفقن + فالروي القافية في هذا البيت القاف
الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها النون
فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز
عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط في التقطيع
وليس للقسم الاول اسم مخصوص واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني

بل هو موضوع لغرض الترنم الا ان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوعة لغرض
التركيب لا بازاء معنى من المعاني ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام
الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل و تسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا
تامل **و يحذف** اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه **موصوفا بابن** حال كون الابن
مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين
احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه فيطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه
وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه
اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد و زيد ابن عالم
لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا
انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو
خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف
حيثما كانت لئلا يلتبس ببنت في مثل هذه هند ابنة عاصم **نون التاكيد قسمان**
خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون **ومشددة مفتوحة**
لثقلها وخفة الفتح **مع غير الالف** اي غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الالف
الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معهما لشبهها فيهما بنون التثنية

تختص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف
واضربنّ بالتشديد والنهي نحو لا تضربنّ والاستفهام مثل هل تضربن والتمني نحو ليتك
تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد
في جميع هذه الامثلة وانما اختصت هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب
دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلّت اي نون التاكيد في النفي
فلا يقال لن يذ ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي ولزمت اي نون
التاكيد في مثبت القسم اي في جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا
الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد حصول حينئذ
وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز
وكثرت اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما
اكدوا الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود من غيره وما قبلها
اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو
مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حده
ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة
وقبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسو

ھو تکلف التقدیر او التسامح علے ما وہم ثم ان حصر الشارح غیر المثنے والمجموع فی القسمین المذکورین مبنی علے انه اعتبر

لیدل علی الیاء المحذوفة لالتقاء الساکنین او لثقل الیاء بعد الکسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فیما عدا ذلک المذکور من ضمیر المذکرین وضمیر المخاطبة وهو الواحد المذکر غائبا کان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلک المذکور یشمل التثنیة وجمع المؤنث وحکمهما غیر ما ذکر فقوله فتقول فی التثنیة وجمع المؤنث اضربانِّ واضربنانِّ بمنزلة الاستثناء عنه فتقول فی المثنی اضربانِّ باثبات الالف لئلا یشتبه بالواحد واضربنانِّ فی جمع المؤنث بزیادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاکید لئلا یجتمع ثلث نونات متوالیات ولا تدخلهما ای التثنیة وجمع المؤنث النون الخفیفة للزوم التقاء الساکنین علی غیر حده خلافا لیونس فانه یجوز التقاء الساکنین علی غیر حده ویجعله مغتفرا کما فی الوقف ولیس مرضیا عند الاکثرین وهما ای النون الثقیلة والخفیفة فی غیرهما ای غیر التثنیة وجمع المؤنث مع الضمیر البارز ای واو جمع المذکر ویاء المخاطبة کالمنفصل ای کالکلمة المنفصلة یعنی یجب ان یعامل آخر الفعل مع النونین معاملته مع الکلمة المنفصلة من حذف الواو والیاء او تحریکهما ضما وکسرا وغرضه من هذا الکلام بیان الافعال المعتلة الاواخر عند الحاق النون بها ومعنی کلامه ان النونین حکمهما مع المثنی وجمع المؤنث ما ذکر ومع غیرهما علی ضربین اما مع ضمیر بارز وهو شیئان جمع المذکر نحو اُغزُوا ارمُوا واخشَوا والواحد المؤنث نحو اُغزِی وارمِی واخشَی اما مع ضمیر مستتر او

الواحد المذكر نحو اغزُوا وارمِ واخشَ فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول

اغزُنَّ وارمُنَّ واخشَوُنَّ يا قوم بحذف الواو كما حذفت في نحو اغزُوا الكفار وارمُوا الغرض

وكذا اغزِنَّ وارمِنَّ يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اُغزي الجيش وارمي الغرض

وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشَوُنَّ كما ضممتها مع المنفصلة نحو اخشَوُا الرجل وتكسر الياء

المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشَيِنَّ كاخشَيِ الرجل فان لم يكن اي الضمير

البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغزُ وارمِ واخشَ فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة و

بها الف التثنية تقول اغزُوَنَّ وارمِيَنَّ واخشَيَنَّ برد اللامات وفتحها كما قلت اغزُوَا وارمِيَا واخشَيَا

ومن ثَمَّ اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل تَرَيَنَّ

في هل ترى كما يقال تَرَيَانِ هذا مثال لغير البارز الذي تحركت لامه بالفتح كما تفتح مع المتصل

وهل تَرَوُنَّ في هل تَرَوْنَ باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو وضمها

في لم تروا القوم هذا مثال لما فيه ضمير بارز ضم لاجل النون وهل تَرَيِنَّ في هل ترين باثبات

الياء وكسرها كما يقال لم تَرَيِ الناس هذا مثال لما فيه بارز يكسر لاجل النون واغزُوِنَّ عطف على

هل تَرَيِنَّ الاعلى تَرَيِنَّ اي ومن ثم قيل اغزُونَّ برد الواو المحذوفة كما ترد مع ضمير التثنية في اغزُوَا واغزُنَّ

في اغزُوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزُوا القوم واغزِنَّ في اغزي بحذف الياء المكسور ما قبلها

كاغزِي القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها الضمير

بعد اسقاط مثال النفي وجمع المؤنث ١٢

البارز كالمتصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه النون الخفيفة تحذف للساكن

اي لالتقائها الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اي لالتقاء الساكنين كقول الشاعر شعر لا

تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن حذفت النون الخفيفة لالتقائها اللام الساكنة

التي بعدها وبقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا لكان الواجب ان يقول لا تهين الفقير ولم يحركوها كما يحرك التنوين

فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا للمرتبة ما يدل الفعل عن مرتبة ما يدل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف ايضا

الخفيفة في حال الوقف على ما الحقت به تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين كذلك فيرد ما حذف

لاجل الخفيفة كما اذا الحقت الخفيفة باغزوا واغزي وقلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء فاذا

وقفت عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان

التنوين لازم في الوصل و الخفيفة ليست بلازمة فجعل اللازم مرتبة بابقاء اثره على ما ليس بلازم و الخفيفة

المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبله تقلب الفا

واذا انضم او انكسر تحذف نحو اضربت خيرا وصاحبني خير وختم لي بخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تحق بنا عن

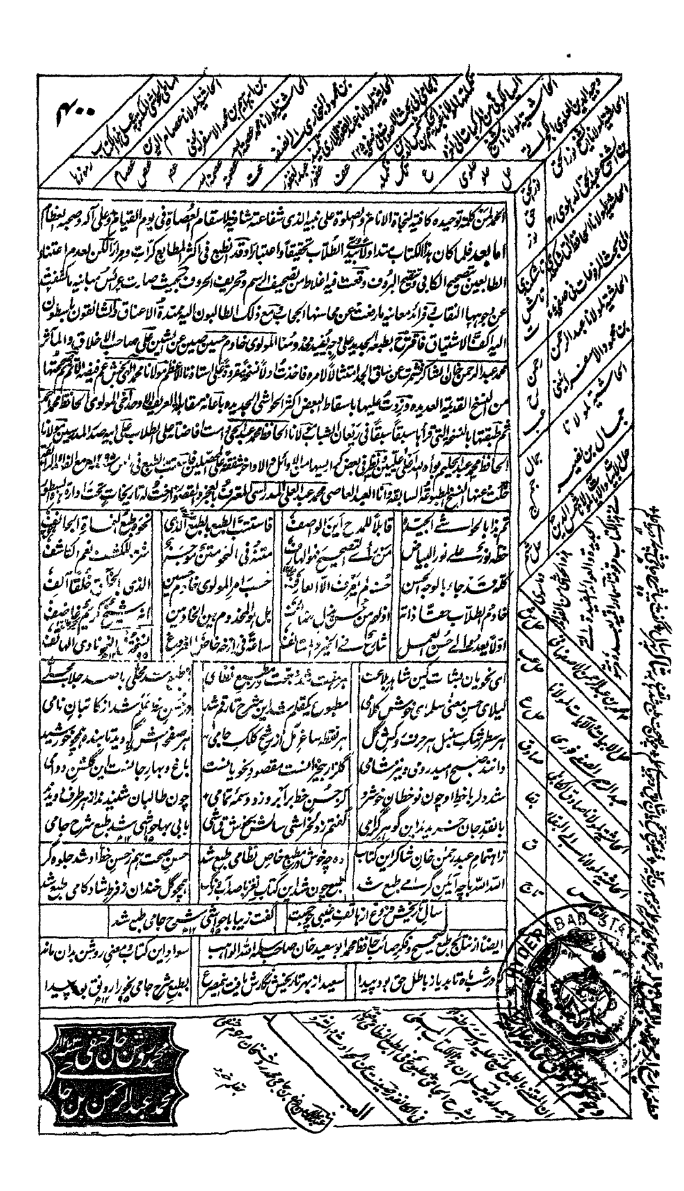
شرور نواصينا واجعل نونات نقائصنا خفيفة كانت او ثقيلة في موقف الندامة منقلبة بالف آداب عبوديتك على نهج

الاستقامة وصل على من كلمته شفاعته في محو ارقام الضلالات كافية وعن مضرة اسقام الجهالات شافية وعلى آله واصحابه

وعلى من تبعهم من زمرة احبابه قد استراح من كتابة الانتهاض لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض العبد الفقير عبد الرحمن الجامي وفقه الله

سبحانه في وظائف عبوديته للاعراض عن مطالبة الاعواض والاغراض ضحوة يوم السبت الحادي عشر من رمضان المنتظم في سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمانمائة

ح حيث اورد النون المخففة في آخر الكتاب ثم ختمه بالالف الذي هو ساكن ابدا اشارة الى الاستراحة بعد الخفة ١٢ تكملة



الحمد لمن كلمة توحيده كافية لنجاة الانام والصلوة على نبيه الذي شفاعته شافية لاسقام العصاة في يوم القيام وعلى آله وصحبه العظام

اما بعد فلما كان هذا الكتاب متداولاً بايدي الطلاب تحقيقاً واعتباراً وقد طبع في اكثر المطابع كرّات ومراراً لكن لعدم اعتناء

الطابعين بتصحيح الكتابي وتنقيح الحروف وقعت فيه اغلاط من تصحيف الرسم وتحريف الحروف بحيث صارت عرائس مبانيه ما كشفت

عن وجوهها النقاب وفرائد معانيه ما رفعت عن محاسنها الحجاب ومع ذلك الطالبون اليه ممتدة الاعناق والشائقون باسطون

اليه اكف الاشتياق فاقترح بطبعه الجديد على وجه يفيد مجدد ومنا المولوي خادم حسين صين عن الشين على صاحب الاخلاق والمآثر

محمد عبد الرحمن خان الشاكر فشمرت عن ساق الجد امتثالاً لامره فاخذت اولاً نسخة مقروءة على استاذنا الاعظم مولانا محمد الهي بخش عم فيضه الاتم صححتها

من النسخ القديمة العديدة وزدت عليها باسقاط البعض اكثر الحواشي الجديدة باعانة مقابلة العريف الاوحد اخي المولوي الحافظ محمد احمد

ثم طبقتها بالنسخة التي قرأتها سبقاً سبقاً في ريعان الشباب على لانا الحافظ محمد عبد الحي دام افاضتها على الطلاب على ابيه صدر المدرسين مولانا

الحافظ محمد عبد الحليم نور الله مرقده ثم عرضت على عليين ونظري في بعض كرم اليسيها الاوائل والاواخر شفقة على المحصلين فاتمت الطبع في سنه ١٢٩٥ مع القراءة

خلت عنها النسخ المطبوعة السابقة وانا العبد العاصي محمد عبد العلي المدراسي المعترف بالعجز والتقصير وارخت له تاريخاً تحت دائرة السطور

تم بذا بالحواشي الجيدة	قابلاً للمدح اين الوصف	فاستتب الطبع بالطبع الذي	نحوه طبع لنهاية البحائف
خطه نور على نور البياض	من ادى التصحيح نولها رخ	متنه في النحو متن موجز	شرح للكشف نعم الكاشف
كلمة قد جاء بالوجه الحسن	حسنه لم يعرف الا العارف	حسب امر المولوي خادم حسين	الذي بالحاذق خلقاً الف
خادم الطلاب حقاً ذاته	اولهم من حسن شا لب سها	جل هو المخدوم بين الخادمين	انه شيخ كريم عاصف
اولاً بعد سموا الى حسن العمل	شارح في الخير دا شا نف	ساعة في آخره خاطر آخر وارغ	لنسخة النحو نادى الهاتف

اي نخويان بشارت كين شاهد بلاغت	هر نقطه شد بهجت مطبع نظامي	مطبع شد مجلي باصد جلاب محلي
ليلاي حسن معني سلمي خوش كلامي	مطبوع گشته شد اين شرح تا رقم شد	در حسن خط نمايان شد از كتابت نامي
هر سطر رشك سنبل هر حرف رشك گل	هر نقطه ساغر مل از شرح كلك جامي	هر صفحه اش بگويد تابنده همچو خورشيد
مانند صبح اميد روشن چو بدر شامي	گلزار بيخزانست مقصود نحويانست	باغ وبهار جانست اين گلشن دوامي
شد دلربا بخطها چون نوخطان خوشرو	اگر حسن خط برآبرو زد وسمه تمامي	چون طالبان شنيدند از هر طرف دويدند
با نقد جان خريدند اين گوهر گرامي	گفتم زد بحواشي سال خوش تماشي	يا بي بها حواشي شد طبع شرح جامي ١٢٩٥ه

زاهتمام عبد رحمن خان شاكر اين كتاب	ده چه خوش از مطبع خاص نظامي طبع شد	حسن صحت هم ز حسن خط او شد جلوه گر
الله الله با چه آئين گرامي طبع شد	طبع چون شد اين كتاب نغز با صد آب و رنگ	همچو گل خندان ز فرط شادكامي طبع شد

سال تاريخش ز روح از هاتف غيبي چو جست | گفت زيبا با حواشي شرح جامي طبع شد ١٢٩٥ه

ايضاً از نتائج طبع صحيح وفكر صائب حافظ محمد ابو سعيد خان صاحب سلمه الله الواهب

در شب ماه تا بديا ز باطل حق بود پيدا | سعيد از بهر تاريخش نگارش يافت يك مصرع

سواد اين كتاب معني روشن بدان مانند

بطبع شرح جامي بخور از رونق بود پيدا ١٢٩٥ه

محمد روشن خان حنفي

محمد عبد الرحمن بن جا

اشتہار

جاننا چاہیے ہر چند کہ اس کتاب مقبول
طلاب نے ارباب مطابع کی کوشش سے بار بار رونق طبع پائی
مگر ساتھ ہی اسکے اکثر جگہ سے اس بات کی شکایت آئی کہ طالبان
دلدادہ معنی کو بسبب تنگ کثرتِ اغلاط کے شاہد مضمون آئینۂ ذہن میں حسن
صحت کی صورت نہین دیکھاتا ہی اور بعض حواشی مفید نہونیکے باعث اصل مطلب
کتاب کا سمجھ مین نہین آتا ہی لہذا بصرفِ زرِ کثیر چار پرانے قلمی معتبر نسخون سے خوب
جانچکر اسکا مقابلہ کیا گیا اور بعد اسقاطِ اختلافاتِ بعض و اثباتِ عباراتِ متفقۂ اکثر
نسخ کے بڑی منفعت سے ایک نسخۂ کامل ترتیب دیا گیا پھر اوس پر بعض حواشی جدید چڑھائے
اور نئے نئے فائدون کے ٹکڑے نہایت مفید بڑھائے اب ارباب مطابع سے
التماس ہی کہ کوئی صاحب بدون اجازت اس راقم کے اسکے چھاپنے کا قصد
نہ فرمائین طالبون کو طمع زر دھوکے کی صورت نہ دکھائین ورنہ
بموجب قانون اس جرم کے ماخوذ ہوکر افسوس کرین گے
لینے کے دینے پڑینگے ع بر رسولان بلاغ باشد و بس

الراقم

خادم العلما محمد خادم حسین عفی عنہ